

اداره

شیخ اسماعیل  
الکبیری

شیخ اسماعیل  
الکبیری

شیخ اسماعیل

الکبیری

شیخ اسماعیل





# شرح الكلبوي

على

## الرسالة الأثيرية الميزانية

للشيخ أثير الدين الأبهرى

أذكر مات شيخ ما ابن ست سيرة را خوردد وگفت سیرتند

وبهامش للشيخ عمر القرداغي

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي  
خصّص نوع الانس من جنس الحيوان بالكتاب  
المجهول من العلوم تصورا وتصديقا  
والصلة على محمد المصطفى بقا طع الحجة  
وساطع البرهان وعلى آله واصحابه  
اجمعين وبعد فلما التفت بعض اصحابنا وثناء المذاكرة  
للمرسلة الاثيرة الميزانية ان الكتب  
شرا محل عقد الفاظ ومبانيه ووضح الفوا<sup>ض</sup>  
من معانيه ولم ينفع العقل بقصور باعي

وقلة شاعر فشرت اجابة لا تو الهم بصحى هادية في  
الآخرة الأولى ويوم يتذكر الاناس ما سمع من النجا  
عن الداهية العظيمة والطاقة الكبرى اللهم اجعلنا  
واصلين الى الحق بالحق واغفر لنا ولوالدينا ولجميع المسلمين  
قال الشيخ العلامة فودة الحكيم واسرة العلماء  
اشير الدين الكاشغري غشيه الفقران والرضوان الكبير  
وفي فضيح الرسالة بسم الله الرحمن الرحيم تيمنا  
باسمه العظيم وتبركا بذكره الغنيم وامثالها لما قاله  
هيبه الحليم وهو كرامى بال لهدى فيه باسم الله

الارنا وما على نسخة سائلة اربانة او اربانة اشارة  
او الشروعة فذوق اربانة  
وفقه لم تقال فذوق كل طامة طامة  
رستها على ثوب كنز صحن على اربانة سميت القباية طامة

الارنا وما على نسخة سائلة اربانة او اربانة اشارة  
او الشروعة فذوق اربانة  
وفقه لم تقال فذوق كل طامة طامة  
رستها على ثوب كنز صحن على اربانة سميت القباية طامة







قوله انما هو الذكر فغير فذكر فله بالانسان ان ينصف على الورود للترتبة للمفرد الان يهرب في الموضوع والان  
انما يستعمل في غير الانساق ولو تجوز في الثاني لما اشتهت عمل نفسك في لفظ النساء تجريد تلك المفرد في لغة اخرى  
متمم في متعلق لانها دة عموم من حيث الخلق لانهم الحمد للمفرد لان الترفيع تحصيل للمفرد لانهم لم في من وجه  
عموم الحمد من حيث الخلق وبخصوصه من حيث الورود والشكر بالعكس فيجتمعان في النساء بالانسان في مقابلة  
الاحسان واغترق في الثاني في الثاني والجنان والا دل في النساء بالانسان بمقابله الشجاعة ان الورود

قوله نصريحه منوع لجواز ان يراد بالاختيار  
 المتوكل على زوايا الاختيار وان صدرت بالاختيار  
 وجه لا يجاه الى التوجيه الاتي ويتبين كونه تعالى  
 فاعلا مختارا قوله وما تاتى به نقض لتوهم الحمد  
 بان الجملة الصفات الغير الاختيارية داخله

والحمد هو الشاء بالمشاء على الحمل الاختياري فاعله  
 المنصور  
 فتراد به الحمد عليه السلام وهو له  
 او غيره والسكر فعل ينسب عن تعظيم المنعم بسبب انعامه

في التعريف وهو خارج عن التعريف وما حصله  
الجواب من ذكر الشطر الثالث لتدليل النقص  
قوله على صحة بلها اه اما كفاية الذات في اقتضاها

اولكدرنا مثلاً للافعال الاختيارية وهي المباد  
بالاختيار استتم من الحقيقي والحكم بقى انه يستلزم  
استمرار اللفظ المجاز في التوقف من غير تفتية  
مشعورية بما في الكلام وهو منع فاللاني يذكركم

وفي النفي تصرح بكون المحمول عليه اختياريا وصاحبا  
في الاختيارية والاختيارية هي التي لا يكون لها  
شاع من الجد على الصفات الغير الاختيارية فمحول

آفقا فتدبر وتبين الجواب منقول من النسخ  
مسنداً بجواز أن يكون الإطلاق المجد عليه يجوز  
على نزيلها مغزلة الاختيارية ففي الحمد لما إلى الله تعالى  
له تعالى ٣

خلقنا لهم الخاص على العام والوفاة على  
 ق لا انطلاقة الكاف بقصائير والنمى  
 بنى على طاهر من صبرهم والافق حقيق ان الخلق

وَقَاتِلْهُمْ هَذَا خِيَارُكَ يَا ابْنَ الْوَدَّ  
فَنَارُكَ أَوْ الْمَدَامُ يَشْتَدُّ لَدَاكَ وَالْأَلْكَانُ نَارُ

**باب** في كون من حبلى بغيره الحرة وان لم يكن للحمل مختاراً فليس على ما ينبغي وأما قوله

[illegible]



الاسم: الجرفافم (الرفف)  
وخط القامة  
لأنه لا يملك

فَقُلْ لِمَ رَدُّهُ أَنْ يَقُولَ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ اخْتِيَارًا بِنَفْسِهِ الْعَاقِبَةُ قَوْلُهُ عَلَى الْحِمَايَةِ أَيْ عَلَى الدِّعْوَةِ الْحِمَايَةِ وَجِدَ أَحْمَدُ اللَّهِ وَالرَّدُّ الدِّعْوَةَ الْحِمَايَةَ مِنْ خُصْمٍ نَفْسِهِ

وَأَخْنَأُ الْعَمَلُ الْخَفَاءُ لِيَدُلَّ عَلَى الْأَسْمَرِ وَالنَّجْدِ

صلواته على من تليها عا انه ولد عا جزو قاصر عن  
النار النقص فلا ياتي عدم عجزه عن الاقيا  
بطريق الاجمال ابن القرد رخص المزمع

لا احمي نساء عليك انت كما اثبت على نفسك

رج محمد بن قضاة محمد بن سائر الموصلي لعله



قول على هذا المنهج تقدم الجور لا فائدة للصانع كون النور للفظ لان اللان بالان عند العبارة ٣  
يذكر نفسه بالذلة لا العظمة قول يا كرم فعباده قال القاضى والحق المستكن في الفعلين للقار ومنه  
من الحظية وحاضره صلوة الجماعة اوله وسائر الموقدين ادرج عبادة في قضا عيب عبارتهم وخط  
حاجته بحاجتهم لعلها تقبل ببركتها وبجواب لها ولهذا شرعت الجماعة انتهى فناطق لذات اه  
لم يقل للذات ليصلح لجميع المذهب اذ لو قاله لان فادانه اسم للذات المينة بالشخص فيكون علماس  
قول وتعوت جمع نفت بمنغ الصفة فاللفظ يصير مقبولا ببركتها وعلى هذا المنهج يا كرم فعباده

تفسيرى والاضافة بيانية والمراد بصفات  
الجمال الصفات السلبية كليس بجوهر ولا عرض  
وصفات الجمال الشبوية كالى الله والاراق  
قول المتقدس لان الاخيرين نفسيات  
للاولين المشية لذاته تعالى يا باري من القضا  
واجتماع التقيضين يمنع قوله والقاصد  
وقرحة القاضى في نظيره وقال الاظهر انه  
وصف في اصله لكنه لا غلب عليه تجب ان  
لا يستعمل في غيره وصار كالعالم مثل الثريا والصف

اصري مجراه في اجراء الوصف عليه وتناع  
الوصف وتغير طرق اقبال اشركة في من  
فلا يراد اركونه بوصف ولا بوصف وكونه  
لا اله الا الله كلمة التوحيد يدلان على انه  
علم لكن ما ذكره انما يتم لو كان اثرا باري  
كذلك في الاحكام الثلاثة وهو موقوف في  
ماخذه آهل هو الله او وله او لاه آهل  
اله بمنج تحدا وكن او فزع او اولوق آ  
التاني وقد يستدل عليه بانه لا بد لذاته تعالى  
من اسم تجري عليه صفاته آل آل آل  
بالعلمية بان ذاته تعالى من حيث هو غير مقدر

للبشر متدفع اما اوله لا يجوز ان يكون الواضع ذاته تعالى واما ثانيا فلان التصدير بالوصف كاف  
في الوضع واما بالكنه فليس يلزم ابن القوي رحمه الله هم من على غير الحلا في سيد المجد والحمد

الجمال المتقدس عن جميع صفات النفس وسمات الجور  
واختلف في انه مشق ووصف في اصله ثم غلب  
العلمية فكنهه ٢ على باللفظ لا بطبيعة اللفظ والظاهر  
عليه الاسمية او هو اسم علم لا اشتقاق له اصلا

والداهبون الا الاو على اقول متبعدة مختلفة في  
ماخذه والداهبون الا الثاني ايضا على اختلاف في  
ماخذه والداهبون الا الثاني ايضا على اختلاف في

ماخذه والداهبون الا الثاني ايضا على اختلاف في







[illegible]

قواتين وجوبه اشارة الى صور الشغل الثاني  
وقوله والذاتي اه اشارة الى كبراه تقرير القضا  
الحجج عليه اختياره بالفروقة ولاشئ من انذله  
من حيث حد باختياره قوله والذاتي  
الاول والثاني ان بخلاف الصفات فانها  
وان لم تكن اختيارية بانفسها الا انها  
اختيارية باعتبار الآثار المترتبة عليها  
وكذلك القول بان الغنى والاستحقاق والذاتي  
بالمعنى المتعارفين اه بخلافه بالمتين  
السايقين الملايخه مايقم ان هذا شأن  
لا يصدق قوله وانما ضرورتها من ان الذات  
كذلك قوله التوسيق اه قد يقال التوسيق  
صفة العبد والجعل صفة الله تعالى فلا  
يصح ترقيته والجواب ان جعل الله مطلقا  
وانه لان صفة تعالى لكن جعل فعل عبادة  
صفة العبد على انه انه لا يكون التوسيق  
مصدر مجهول واما اذا كان مصدر معلوم  
فلا وجه يكون الجهد باعتبار انغلاق  
الجملة بالحمد او بطر

[illegible]

عليه اختياريا اما بنفسه او بانارة الترتيب عليه  
والذات من حيث لا يشاء اختياريا لا بنفسه ولا بانارة  
والذاتي من حيث هو ليس كذلك افا هو بعض من  
الذات لا بانارة بل بانارة الوجود بل هو الوجود نفسه  
المحققين وبعد التنبية على استحقاقه الذاتي  
بلفظة الجلالة اراد ان ينسب على استحقاقه الوجود  
ببعض عظام صفاته الفعلية فقال على توفيقه  
التدنيق جعل الله تعالى فعل عبده مدافقا

الذین یقبلون اللہ تعالیٰ فہو عبده مدافقا



١١  
 صنفه انه يلزم على هذا كون خلق القدرة والتواضع  
 والمهنة من الاضداد والافعال  
 جميعه مخلوقه القدرة والموقف  
 ومنه

على التوفيق  
 انما خلق القدرة على المعصية وكيف التوفيق  
 او بدنه يتبع معها صدور الذنوب فلهذا  
 يرجح نظرية بترك الذنوب مع انه مخلوق

موافقا لما يحبه ويرضاه وقبل التوفيق عند

الاغصان واكثرها صحابة خلق القدرة على

الطاعة وقال امام الحرمين هو خلق الطاعة

قال المحقق الدواني قلت الظن ما قاله الامام

فان القدرة على الطاعة بتحقيقه وكل مكلف

اللهم الا ان يكون المراد القدرة المؤثرة

القوية التي هي مع الفعل كما هو مذهب أهل

السنة لكن ان الاستطاعة مع الفعل وهذا

على خلاف ما عرفت بعض المتأخرين من انه جعل

والامر الملاق الوقت بالتحمل لكل نفس لان اه والاه بل ذلك  
 والامر مع الاستطاعة لا به عدم تحققه يكون الفعل قبل التوفيق غير  
 مقدور فمقدور من الاستطاعة به تكليفه بالاطاعة والبدل ان كان بعد  
 ما يتعلق به القدرة في الجملة لا في الفرد فلا يلزم تحقق القدرة قبل  
 كمال الفعل كما عرفت المتعذر ان آية القدرة في آية المبدأ لا في آية  
 الوعد عندنا هذا والله تعالى يفعل العلية واما غير ذلك من التنبؤ  
 العارضة فلا يتبعه ان الشيخ لا يقول بان القدرة تباين القدرة فكيف  
 يصح ان يبرر بالقدرة المؤثرة لان القدرة لا تباين القدرة فكيف  
 تسبب عارضا  
 او لا توفيق باجود المعاني الثلاثة المارة بالقدرة  
 خلاف التوفيق الذي هو من ابدان خلقه والمعاني الثلاثة  
 الثلاثة على ما صرح به ابدان خلقه والمعاني الثلاثة  
 للتوفيق المعنى فقله من انه انما بان للتوفيق  
 المستفاد من عرفة ولكن يقول ان الثلاثة خلاف ما  
 هو المذكور من التباين فارجع انظر الزاوية الان  
 عرفت بعض اه وارجع انظر الزاوية الان  
 حكم آية القوة في رغبه وارجع وانست  
 خبر ارجع من واعظنا ولا بدنا آمين

وجب التحقق اه اي اذا تحقق واحد من التعاريف الثلاثة تحقق الاخيران للملازمة الخارجية  
بين الثلاثة وليس المراد ان الفرد الذي تحقق فيه اصدقا يصدق عليه الآخر اذ هو ناسخ كما لا يخفى  
ق انا هو في الفهم المحر من عدم اذ لم يختلف الا صدق ايضاً لزم حملها على ما صدق الاخر مع  
الله فصدق سائر ما يراه قال في الحاشية قدما هلك فالمراد الاستسلام الى وجه الاستحسان الذي  
اه اي هو التكون في الادل بطريق التجرد اذ هو في ماعد القضاء بما يقع حل كل من المتساويين  
على جميع افراد الآخر فلا يخبر ان المادة هـ  
لعدم جواز حمل الجعل المذكور على خلق الطاعة  
وضيق القدرة عليها مثلاً مع ان المعتبة  
في ماعد القضاء بالنسبة الى العلم بالقوة  
بما ياب فلا يراد ان ينقض بالنسبة بين الدلالات  
الثلاث المطابقة واضمحلت

فهم سائلا في المراد  
تعلقها في الخارج بل لا يخفى ان  
لها في قولنا لا يستلزم تحقق الا  
المراد الاستسلام الى وجه الاستحسان الذي  
فهم سائلا في المراد

فهو وتوفيق الامام والتوفيق الذي كونه

اولا كلاً ما يتحقق بوجوب التحقق

بل الاختلاف في الاخيرين انما هو في

المفهوم ثم تعريف بعض التأخيرين ايضاً

سائر التعريفات بوجوب التحقق اذ المراد بالسبب

هو سبب الخير والطاعة والمراد بالسبب

هو الطاعة بمبدل من التوفيق لا يستعمل الا

فهم سائلا في المراد  
تعلقها في الخارج بل لا يخفى ان  
لها في قولنا لا يستلزم تحقق الا  
المراد الاستسلام الى وجه الاستحسان الذي  
فهم سائلا في المراد



ق وبسبب اه اشارة الى تفصيل الملازمة بين هذا المفعول وما ذكره الامام واذا تحققت بينهما تحققت بين هذا المفعول وبين الامرين بالاول لانها اربع من الثالث الى الاخير فلا يثبت ان هذا الامر لا يثبت المدعى كانه يثبت الملازمة بين الاربعة لا بين الثالث والرابع فقط فقام قوله حيث هذا نال في مضمون هذه لها بالذكر لانها من اجل النعم بل ساسها والانتعم الله قيا كبرية لا تحصى ثم انه لم يقتصر على اصددها

الا في الخبرين بسبب الطاعة موافقا لها

انما هو بخلافها فتأمل ثم ان كلامها يجوز ان يرد

هيهنا فالنعم الاول خلفه الله على جملة فعلنا

موافقا لما يجبه ويرضاه حيث هذا لا يثبت

والاسلام وجعلنا من امة محمد عليه الصلوة والسلام

وعلى الثاني على خلفه قدرتنا على الطاعة وعلى الثا

على خلفه طاعتنا وعلى الرابع على جملة طاعتنا

من العقل والنظر الصحيح موافقا لها ومال كلها وحده

كلا لا ينفى (ونسأله هداية طريقه) السؤال

انما هو بخلافها فتأمل ثم ان كلامها يجوز ان يرد هيهنا فالنعم الاول خلفه الله على جملة فعلنا موافقا لما يجبه ويرضاه حيث هذا لا يثبت والاسلام وجعلنا من امة محمد عليه الصلوة والسلام وعلى الثاني على خلفه قدرتنا على الطاعة وعلى الثا على خلفه طاعتنا وعلى الرابع على جملة طاعتنا من العقل والنظر الصحيح موافقا لها ومال كلها وحده كلا لا ينفى (ونسأله هداية طريقه) السؤال

انما هو بخلافها فتأمل ثم ان كلامها يجوز ان يرد هيهنا فالنعم الاول خلفه الله على جملة فعلنا موافقا لما يجبه ويرضاه حيث هذا لا يثبت والاسلام وجعلنا من امة محمد عليه الصلوة والسلام وعلى الثاني على خلفه قدرتنا على الطاعة وعلى الثا على خلفه طاعتنا وعلى الرابع على جملة طاعتنا من العقل والنظر الصحيح موافقا لها ومال كلها وحده كلا لا ينفى (ونسأله هداية طريقه) السؤال



قَالَ الْمَلِكُ الْمَوْصِلَةُ إِذَا بَلَغَ فَلَمْ يَنْجِبْ نَفْسَهُ إِلَى الْمَمْنَنِ لَمْ يَنْقُضْ بِقَوْلِ تَعَالَى وَأَمَّا مَنْ فَهِمَ بِنَاهُمْ فَتَعَدَّى لِلْعَمَلِ عَلَى الْمَسْأَلَةِ إِلَّا بِمَقْصِدِ الضَّلَالِ بِإِدْرَارِ الْمَوَدَّةِ وَقَدْ قَالَ تَحْقِيقُهُ فِي الْمَرَّةِ فَلَا يَنْقُضُ كَلِمَةَ أَمَّا مَنْ إِذَا بَلَغَ بِالْإِسْقَاتِ فِي التَّوْبَةِ مَا هُوَ مَحْبُوبُ الْعِلْمِ لَا يَنْفُذُ لَمْ يَلْزَمْ إِلَّا الْفَلَا تَحْقُقْ فِيمَنْ وَقَدْ حُجِّبَ بَابُهُ مِنْ شَرِّكَ بَيْنِهِ وَبَيْنَ الْمَعْنَى الثَّلَاثِ وَبَابُهُ إِلَى هَذَا مَجَازًا أَوْ رَدًّا عَلَى الْأَوَّلِ إِنْ كَلَامُ الْإِنْفِصَالِ فِي مَعْنَاهُ لَا تَعَدَّى فِي مَحَلٍّ وَعَلَى الْخِلَافِ أَنَّ التَّحْوِيزَ خِلَافَ الْأَصْلِ فَلْيَقُلْ بَابُهُ حَقِيقَةٌ فَيَمُوتُ بِالدَّلَالَةِ عَلَى مَا يَرْتَدُّ إِلَى هَذَا كَأَنَّهُ مَوْصِلَةٌ بِالْفِعْلِ أَوْ لَا ثُمَّ إِنَّهُ لَسَبْعُ هَذَا إِلَى الْأَشَاعِرَةِ وَنَقُضٌ بِقَوْلِ تَعَالَى إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَنْ آجَبَتْ وَبَابُ النَّاسِ مُخْتَلَفٌ فِي الْمَدْيَةِ فَيُبْغِضُ مَهْدِي دُونَ بَعْضٍ وَهَذَا الْمَعْنَى يَمُوتُ الْكُلُّ وَبَابُ قَوْلِنَا فَلَانْ مَهْدِي يُقَالُ فِي مَقْعَدِ الْمَدْحِ

وهذا الامح فيه والجواب ان الملا الدلالة على  
المحقق الوصول صحيح انه موصل لا مرص  
الذات فلا يتجه شئ ما ذكر وقد يجاب عن هذه  
قارة بان الكلام من على سبب عدم  
السبب وفيه ان عدم الانتفاض ينفي  
بعده صيغ عدمه سلم الى الثقيلين وكذا الملا  
على الارجح واقر بان الهداية فيها بمعنى خلق  
الاختصار وفيه انه انما اذا لم يدعوا الانفا  
في منافع وآله لا وجه لتخصيص من احبه  
لان خاتق الاختصار هو الله تعالى الان في

ان التخصيص ليس للتفصيل بل للنظر الى  
سبب النزول لورودها في قول هالب واخرى بان المراد بالذات المنفية احد طرفيها انما المراد  
بالفعل وفيه انه يجوز والاصل بتفصيله واخرى بان مجاز في الثاني او مشترك بينهما وفيه امر  
وشمالها الظاهر من الحكم اما في المثال الاخير او عنه وعن الثالث فبالنظر الى الاصل المراد بالذات  
اعلم من الحكم والمفيد من المجاز من الطلاق المذموم على اللازم وبالنظر الى الثالث المراد من الحكم  
والمفيد بالانصاف بالفعل والمجاز في الاول من الطلاق الخاص على العام وفي الثاني بالعكس ان القدر  
لان هذا انما هو الاخير في كلامه الاقوال الثلث المتقدمة <sup>منها</sup> بانها لا بد من في الدلالة المعنوية  
وقد علم قولك وفي الثاني وهو

الطلب على وجه التضرع والابتهال والهدنة  
عن قلم الطالب الفقير التام فليأخذ  
الذلة قبل الذلة الرضلة الى البقية ذكره  
بسم الله الرحمن الرحيم

الدلالة قبل الدلالة الرصاصة الى البقية ذكره

البیضاوی وقیل الدلالة على ما یوصل الى

المطلوب وقيل الهداية خلق الاختيار وسماها

هذا هو الطريق  
الذي هو طريق الهداية  
التي هي الهداية  
التي هي الهداية

ق اهدية الطريق اه في القاموس الهدى الرشاد والدلالة وهداه هداية وهدية ارشده فقول اي  
عرفته من التعريف بالمعنى اللغوي اعني الارشاد ولذا قال الم والتوفيق اه والمراد منها آية الهداية  
في كلام المفسر هذا المعنى الاخير للهداية اعني التوفيق بقرينة اضافتها فلا راد ان يلزم استهم المشترك  
في احد معانيه من غير قرينة فقول والتوفيق عطف تفسر للدلالة وقوله لاحضا فنها علمه والمراد اه  
ق وسؤال الهداية اه دفع لا يقال ان الطلب انما يكون للرب الحاصل وهداية طريقه حاصلته فلا يجوز  
طلبها في صورتها الشاهدة بان يخرج النظرية عند الشاهدة بحيث لا تنيب اصلا فالمراد  
بتلك المرتبة العقل المتفاد من العقل  
الفضائل التي هي آخر المراتب البشرية واول  
منزل الملكية ولذا قال انهم راتب الكلمات  
ولان المراتب عين اليقين وصوما يكون  
اليقين بطريق الكشف لا علم اليقين  
الذي يشاء من النظر والاستدلال لا ريب  
اقص المراتب والاخر اليقين الذي هو شهادة  
العين شاهد العيان كشاهدة الراي لانه  
مخصص بالانبياء عليهم السلام ان القوة

هدية الطريق هداية اي عرفته والمراد منها  
علافة الطريق والهداية  
هذه الدلالة والتعريف لاضافتها الى الطريق  
المراد به الهداية والارشاد من الهدى  
وطريق الله تعالى هو الايمان وما يتفرع عليه

من الاعمال الصالحة وسؤال الهداية ههنا  
بمعناه

اما طلب الدوام والثبات عليه واما طلب  
الترقي والتدرج الى ان يبلغ الى قصور مراتب  
الكلمات التي هي مرتبة الشاهدة والوصول  
والرؤا اما عاطفة فتكون جملة المسئلة معطوفة  
على جملة الحمدلة واما حالية فتكون حال من الغيبة



الستكن في نجد والتقدير محمد الله على

الاولى في الاخير انما الاول

توفيقه سائلين منه الدوام والنيات

عنا طريقه أو الترقى والتدرج في مراتب

الكلمات ثم لما وجب الصلوة على النبي

صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم

بالله من المبرك ساء في العالمين بالزكاة

عقلنا لئلا ينسأ بيننا وبين الله تعالى

حين في الحقيقة

وتسببه في طوقنا بغيره الايمان الذي

يقضه الفلاح والنجاة من النيران والند

والخلود في دار الجنان ومشاهدة جمال الرحمن

ان اردت بالجمال  
الذي في الارض والسموات  
فانما النعمة في الدنيا  
والدار الآخرة عاقلة او غفلة  
ان اردت بالخلود  
الذي في الجنة والجنة  
ان اردت بالمشاهدة  
التي في الجنة والجنة

(ولما هم)

الربح اعتبار هذا القيد بعد قول الكلمات لما يجب  
اعتبار مراتب الكلمات قبل قولها

المراد بلغة القصد مراد

فصير

ان الى افق وانما قول ان الى افق اي في مراتب الكلمات

بما بين ان يقول الى افق اي مراتب اه

انما قول

انما قول

انما قول

انما قول

انما قول

انما قول

انما قول

انما قول

انما قول

انما قول

انما قول

انما قول

انما قول

انما قول

انما قول

انما قول

انما قول

انما قول

انما قول

انما قول







ق اي فاقول هذه فلو كان كون هذه رسالة او ثابت حمل اول محمد فلا معنى لتقسيمه بكونه بعد الحمد لكنه انما  
 يرد اذا كان الظرف نسباً للمجرور واما اذا كان قيداً للشرط فلا معنى ان هذا التقدير انما يقع عند من يخرج عن ذلك  
 القول بسبب الفاء واما على مقابلته الذي فلا والقول بان قدرا قول السامع ان جواب الشرط لا يكون  
 المستقبلا وكون هذه رسالة ليس بمستقبل سند من بعد تسليم كراهه بانه انما يقع اذا كان الشرط للتعليل  
 وهذا الوجه الاستلزام والربط ولو لم ينتج منع الجواز قد يكون له في الشرط في العبارات الاخضر  
 الاول المرتبة الجاهزة في الذهب في سواراه في التدرج من ثياب ان المشار بها اليه الالفاظ  
 الموجودة في الخارج لو كانت الخلية الحاقية في عن افعال اه الا انه يحتاج على بعض التقارير  
 المحذوف الفاء على الموضوع او المجرور  
 يقتضيه المقام في وصف نوع فيه انه اذا كان  
 الغرض ذلك لم يقع الاشارة الى العبارات الخافرة  
 في ذهن اللص لا في شخص واحد فغير لما ذهبن  
 اخر لتقدير المحل وانما ولا يحذف  
 المضار ان نوعي هذه رسالة جارية على تقدير  
 كون المشار اليه لفظا في الخافرة في القامح او  
 العبارات المستخرجة في الذهب سواء تدرج الديباج  
 على التاليف واخرت وسوار كانت الرسالة عبارة  
 عن افعال له افعال لا التي سذكروها وذلك  
 لان الغرض وصف نوعي تلك العبارات بكونه رسالة  
 ونسبها بها سوار وجد ذلك النوع في ضمن هذا  
 فيه فلا يتم تقريب التبريل لان الفاعل في قوله انما يقول به في الذنابات لا الوضائت ووسميتها به اه  
 يؤخذ من هذا ان همار الكتب من اعلام الاجناس رشتها بها علمية وكونها علم كنف باجم لا ذكره وهل  
 ضلها همار اعلام اول والظن انه لا انت عبارة من السامع بل من اوله ولم يقع الوجود الذهني مقام  
 التي جاز لم يقل بقوله الغرض بتقدير المحل كما هو في حجب العلم او غير الملكة او النفسات بهاد لم يقل بذلك  
 التقديرهم ولا يلزم كون مسح علم كنف بغير ما كانت من اعلام الاكث من والامن اعلام الاجناس او  
 همارها ان الغرض في علم كنف على هذا محمد والرحمة طس القلعة وديانها وعماية الابران وثقافتها  
 ونور الابصار ووضايتها ولم نلها كسبه همارهم طس القلعة قاله رمضان البكري في بيانها

البيان والاهتمام  
 في قوله الاشارة  
 الى العبارات الخافرة  
 في ذهن اللص

البيان في مقام الارجاع

كون المشار اليه العبارات







ق الى العلوم وترقى الى الفنون لا ليزان بالنسبة الى الموزون لان اوفق واخص في كالميزان ولذا يصح معيار  
العلوم ايضا في الكمية اه يؤخذ منه ان المنطق ميزان عقلي وسائر العلوم موزونات عقلية وان اسم  
المنطق الميزان الحق لانه اسم المشبه به نتيجة انه في لاجابة الى اعتبار هذا التشبيه لان اطلاق الميزان  
عليه من اطلاق اسم المنطق على الجزئي لا لاطلاقه على المشبه به في الاستيفان باني اه وهو ما يكون جوابا  
للسؤال اقتضت الجملة السابقة ولم يقل او  
لخو لا تقرر ان كل استيفان باني مخوك  
وهو الجملة التي وقعت ابتداء الكلام لوط  
غير مرتبط باتباعه بدونه الذي تم ان تقدير  
السؤال هذا كالميزان مع ان الظاهر التسع  
اشراط عدم تداخلها الربط بما قبلها بحيث  
يكون لها محل من الاعراب فالصحيح هنا  
جعل صفة فقط ولذا قال فتعبر بالاول

الموزون الحسم (اورثا فيها) اي في الرسالة  
قسم باسم المشبه به

صفة للمهالة او استيفان باني فتعبر بما يجب

وجوبه لعماديا او اوعا ليا راسخا لمن يبتدئ

في شئ من العلوم ان علم لان سور المخطوط

فلا بد من كون الة لنفس هذه العادة مرتبة  
يؤخذ منه انه لو لم يستثن المنطق لزم ذلك وفيه بحث

في ان آية ليست مخصوصة بعلم دون علم بل

هذه آية لجميع العلوم البتة وما كثرها فضيها حث

واغراء على تعلم هذا الفن واما الى انه ينبغي

(منا) والالم وعدم  
الاعتناء بالمشي  
بمن الاشارة الى  
تلك القضية ثم  
بدل غاريا ابن القدر  
لان المنطق يخصص  
بكتبة منه كما عده  
في بعض اجزاء  
آخذ نعم لو ارد  
في كل سنة من  
على انه يمكن ان  
لما دل المنطق  
ان ذكرها في هذه  
مقصودنا بالذات  
ولما قال القدر الى  
او سيجب وقدر  
لا يوثق بعلم  
الذهن الجيد والطبع  
ان لا يوثق بعلم  
الائمة المجتهدين



ق ساقى الجدي فيه شدة بالكفاية وقوله ساقى فحينئذى ما يله آه آه من الله فلا يلزم جعل ذاته تعالى الاق في  
اورد لم يجعله حالاً من المستش في بيده مع انه اقرب وانسب بارياده بقوله اللاتق مع من مقدمه  
ان البسبر اذا لم يكن مستعينا بالله لا يجب استحضاره لان طلب الاعانة في هذا المقام اوفق ببيان  
المعنى في نظرا الى الواقع اى نفس الامر من انه اراد ان ينظر في انه بكبر الهرة مع الاستدراك فيها  
على صفة لام التعليل في مراعاة النظرية مع الجمع بين اربعين متاسبين او اورد متناسبة لا بالفتا  
والا لكان صنف الطباق مخوقه تعالى  
الشى والقرحيمان اى مجريان في  
برودها لجاب مقدم المقدار بل لا راة  
ونقصان ابن القوة كنه من الله تعالى  
و حفظه لاسيما ما في هذه الرسالة (مستعينا

بالله، حال من الغير التصل في اوردنا

و الظم مستعينين الا انه تساهل في الباء

نظرا الى الواقع وانما ضا عن ظاهر اللفظ  
دانه مضيد الخير والجود ما في هذه الخطبة

عه الصنفه البديعة التي هي مراعاة النظر

لا يخفى على اللبيب الخبير تمهيد اعلم ان لكل علم

ما نل كثيرة تضبطها جهة وحدة ذاتية أو  
ارسله معلومة من الدليل والايام تعليل واذا ركونها مسائل من ان يطلق على التصديقات  
بها وعلى الملكة الحاصلة عنها الضم اما حقيقة اصطلاحه او عينية او هي را مشهورا  
الحلاق اسم المتعلق ما بكر على المتعلق على الاول ثم الاسم على الخاص على الثاني والسبب على  
السبب على الثالث اذ حقيقة العلم هو الادراك ولم لانها المجردة عنها لا عين ثم توصفها  
بالكثرة من قبل اليمين اثنين في ذاتية اه صفة الجملة وكون المراد من ذاتية كونها اقراء  
العلوم اما لانها الموضوعات والمسائل والممار لما قاذوا لانها المسائل والمراد من كونها لكونه  
موضوعا فيها الجملة ولك القول بانها صفة الوحدة ونس عليه قوله او عينية اى القوة كنه

فان كانت الجدي موضوعا فيسبها يكون  
المائل باقية عنها وان كانت  
عامة تضبطها بغير بيان  
واحدة على  
ابن القوة كنه

ق الاول المتلوة للترتبة عن الجهة الذاتية او الوجه الذاتية وليس المراد بها جهة الملازمة للحركة والحال  
 ٢ للوضوح لا الكون المذكور وعنده نفس قوله والثانية انه عن الاعراض اقواه ان المعارج الحملة فانضح  
 بقوله ان على الجمل في الذاتية هو ما يلحق الشيء لذاته او بحركته ما كان او اعم على مذهب البعض انما به  
 ان المعارج بقرينة القابلة للولد المادة بحسب الجمل الذي هو كحق الشيء لانها ولحق الحركة  
 والسكن والضحك له كذا جسمها وناطقا ومتجبا وتحقق الابيض للجم يتوسط جملة على السطح الماوراء  
 وصوباً فقط في حقيقة اه كاللفظ الموضوع باعتبار صدقه على الكلمة والكلام والمراد بالمراد  
 للنحو على ما لم يثبت ان حصل احد الاولين موضوعا والفقير بان البحث عن الاخر يثبت وعن ان تشر  
 في معتد به لقلته تطف على انه يتلوه الترتيب بلا مرجح وجعلها موضوعا يستلزم اعتبار الوعد الكتابي  
 او عرضية الاول كبرها باحثة عن الاعراض الذاتية لثلاثة ر واستبعادها استسلام تلك  
 الكثرة لغاية وهذا في العلم انما هي الآلي الكلام  
 لما ان الاول في الآلي كالتحريم الربط مقدم على  
 العطف فلا يراد ان كلمة التلوا تقتضي وجوده  
 وحدة عرضية اخرى في المعارج مع عدمه على ان  
 القدر الذي لا ينفك لاف ان يعرفه اومن  
 التوفيق او المرفة بمعنى التصور ان يعرفه  
 يتعرفه مستط من كذا اد على سائر  
 الاضافة ببيان ان اراد بانعلم السائل ولان  
 ان ارسله التصديقات او الملكة من اهاذا  
 الشيء الى متعلقه بالكيان وسببه فلا يلزم ان  
 يكون السائل سائل في اجالا اه لتقدير تفصيل  
 ان قلنا بزيادة العلم بسلام الانكار ان تعرف  
 ان قلنا بعدمه وان لان النطق عبارة عن  
 القدر المعتد به ادعه محمد في المعارج من  
 قوت اه المراد عدم الوجدان ومه المقرر ان  
 ان التلوة في سياق النقل للعدم فلا يراد ان  
 الاول ان يقول قوت ما يعينه او التلوا بقرينة  
 شيء ما يعينه لان يقصد التلوا ان القوة



ق وان يوصف بغيره لم يقل بوضوح على ما فهمت حال الشك في معنييه او اللفظ في المعنى الحقيقي والمجازي او معنييه  
 المجازيين في انواعه ان الزيادة بالنسبة الى الموضوع والغاية بمعنى التصديق وكان لم يقل وغايتها البيع عطف عليه  
 وعلم قوله ان يوصف في ذاتها من باب الذات او الذات فإطلاق الذات على التمييز على الثاني من إطلاق اسم  
 الموضوع على الصفة في الحصول من الحصول او الحصول فعل الاول اللام للتفصيل والفرع عند الوفاة  
 المتفاد من ان يوصف وعلى الثاني للصلة والفرع راجع الى ان في غايتها الاضافة للاختصاص فلا يتجه لزوم  
 الترجيح بل ارجح لجواز حصولها من علم آخذ ولا حاجة الى زيادة المنقصة به ثم لا بد من كونها ثمة وبلزومها  
 التعين لان غير هذا لا يكون ممتنع وتضمنه عليها في الواقع فلا يقع الضمير في غير لولا الاعتقاد في ابتداء  
 ومقتضاها نظر الى الشك فلا يراد ان هذا لا يصلح عنه لانه لا يبعد لجواز كونها غير معتد بها نظرا اليها فلا  
 يلزم الخزم المذكور في بحثنا اعم فبان لا  
 يترتب عليه فائدة او لا يترتب مالا يعتد به  
 نظرا الى الشك في عن احوال الخ لم يقل من  
 المعلومات لان اذ لم يعلل عن على المجهول اكثر  
 وهذا المضاف خلاف الاصل ولم يقل عن  
 احوال العلم اشارة الى ان موضوع هذا  
 الفن لا يقع موضوعا شئ من سائله لان هذا  
 العلم يبحث عن موضوعات ذكرية في انواع  
 العلم المذكور فالجواب باعتبار انواع في  
 التصورية ان المنوبة الى التصورية في النظر  
 بالفتح الى المتعلق او الى التصورية في العلم  
 الى الخ من وفيه عليه التصديقية في صحة  
 الاصلية انه زاد الصحة فلا يراد ان الموضوع  
 وقبده لبيان يكونا على الشك في العلم فلا  
 يبحث عنها فيه فكيف يكونه الاصلية  
 محولات السائل ولم يرد في محمل القيد هو  
 الاصلية العلم والمحولات هو الاصلية المنقوصة لانها اخص من موضوع المنطق فلا تكون  
 مطلوبة بالبرهان فتأمل ولقد ذكرتها في موضوع البرهان فراجع ق كذلك ان  
 كالمعلومات ونظمت النسبة الى التصور والتصديق والالامنت بالقوة بالنسبة اليه وبالفعل  
 بالنسبة اليها فلا يتجه ان حصل المجهول بقدرها وتصديقا بيا في ان تمام العلم انهما في قانونية  
 فتمت النظر الى وصف الاضداد على ما قلنا عيب ونسبة الجزاء الى الكل على ما نقول ولو قال قانون  
 او علم به الخ لكان اخص ثم الملاقة لا يطلق الا على المسائل من إطلاق اسم الاجزاء على الكل  
 ان لان المنطق عبارة عن مجموع قوانينها الاكتاب والطلاق اسم الجزاء على الكل لان عبارة  
 عما يفيد وعما التقديرين فيه فليج لا اتحادهما في الجهتين ابن القوي رحمه الله

بغير موضوعه لتمييزه عند تميزها ما ذاتيا فيحصل

له زيادة بصيرة في شروعه وان يوصف غايتها باليحيى بان

ليس عليه بحثا في زيادة وجد انشاها في تحصيله

فتقول في تعريف المنطق باعتبار الجملة الاولى انه

يجب فيه عن احوال المعلومات التصورية و

التصديقية من حيث صحة ايصالها الى المجهول

كذلك وباعتبار الجملة الثانية انه قانونية



قد تقدم مراعاتها اهـ نسب فعل الشروط الى الشرط تبنيها على ما لا التوقف عليها في الفكر لا انه مرجح  
 بل علم الزمان ما قوله مراعاتها الذهنية ومن تعين الجزو والكل في الحقيقة يشهد بان الحقيقة  
 للتعبد وهذا على تقدير كثرها حالها من العلل فالاول حقيقة تلحقها بها واما اذا كانت متعلقة  
 بالباطن او الوجود المتفاد من اضافة الاحوال فهي للتعبد ولا تقل الاطلاق لا اختصاصا بما يكون  
 عين الحقيقة في وفي الثالثة اربعة الشك في ولكنه باجتماعه قد تم هذا انما يتقدم المدر اذا  
 اد علم بها تقدم مراعاتها الذهن عن الخطاء  
 في الفكر ان ملكة تقدم الذهن الح وضمن في البرهان  
 الاول الموضوع وهو المعلومات التصورية  
 والتصديقية المصيدة بجهة الاتصال وفي  
 الثاني الفاية وهي العمة عن الخطاء في الفكر  
 وللوجه اجتماعا من احوال المعلومات التصورية  
 والتصديقية كان له قسمان تصورية وتصديقية  
 ولكل منهما مبادئ ومقاصد فمبادئ التصورات  
 الطائيات الخمس ومقاصدها القول الشـ  
 على ظاهره وعليه فترق ومقاصدها اهـ لان الافادة اطلت الجمعية او الكلام على حذف المضان اي  
 متعلق مقاصدها تلتن الكلام بالجزء القول الشـ او مقاصدها ما جئت القول الشـ فلا بد ان الجماع  
 صحيح لعدم الدقة بين الموضوع والجموع ولان المقاصد لا دون القول الشـ فظهر انه لوقر الاول  
 انتم انما تدفع الان يدل بالمائل الى موضوعاتها الاقوال اشارة خلا لما تقدم وتر عليه قوله في  
 مقاصدها القياس ابن القوي

لم يكر التار التصور من التصديق ولا النكر  
 والا فحين ان يكون للنطق قسم واحد بان يكتب  
 كل منها من التصورات والتصديق فقط قوله  
 تصورات اهـ ايرادها لالت تصديقية او ملكة  
 حاصلة منها او مسائل موضوعاتها الحقيقية  
 تصورات بمعنى التصورات فسمية السائل  
 الآتية بالتصورات للتعبد بالفتح باسم  
 المتعلق على الاولين وللعلل بهم ما صدق الجز  
 على الاضطر فظهر موافقة هذا التعريف الثالث  
 وتر عليه قوله او تصديقيات فتدبر قوله  
 ولكل منها القرائع الى التصور والتصديق  
 بالفتح الختص بطريق استخدام على الثاني  
 فقط مع الشك في المارة ان كان لا اد قوله  
 بالطائيات الخمس انها او مقاصدها وعما  
 الاولين فقط ان كان المراد بها المسائل  
 فحذا كما سياتي في مقاصد التصورات  
 الدائن لجعل العلم عبارة عن المسائل ان يكون  
 المعنى فالمائل الى موضوعاتها الحقيقية  
 او ما صدق موضوعاتها الذكورية مدار  
 التصورات مسائل موضوعاتها الذكورية  
 الطائيات الخمس النطقية او موضوعاتها  
 الحقيقية الطائيات الطبيعية ويمكن ان



وسائر التصديقات القنانيا واصحابها وتقا<sup>ها</sup>

القياس وله صدقة وهارة وهو بحسب المادة

ختم اقام تسمي الصناعات الخس وهي البرهان

والجبل والخطابة والشعر والمغالطة فاحص

ابواب المنطق في شجرة ولما لان التصديق تنقيا

على التصور شرطاً او شرطاً قدم بها حيث

التصورات على التصديقات ثم لما لان المقاصد

موقوفه على المبادى قدم كلام المباديين على

مقاصدها وقد رتب المقاصد حركاتها على

عجزة الاقلاد الاله بين الامام والمقام صدق الان  
التصديق هو الذي فقط في سبيل تصور الرغوة والحكم  
خارج عن قوتهم عليه وهذا الامام الاله عبارة عن تصور  
الصدق والمقام والنسبة الحكمة والى في التصديق  
ولكن الحكم والتصور الالهي هو الذي في تصور  
امام الزمان وهو تصور الحمار والتميز السيد في  
حقيقة وجوده في شجرة الميزان  
موقوف الكل على  
الاخوان اريد بالمباديين  
انظر الكلمات والقضايا  
وبالمقاصد الاله والحكمة او  
توقف متعلق الكل على متعلق الجزان  
اريد بها المائل ثم الاول والثاني  
متوقفه ابن القود وعنه متعلق

في بيان وجه ضبط الصلوات  
ثم قال في بيان وجه ضبط الصلوات  
في بيان وجه ضبط الصلوات

في بيان وجه ضبط الصلوات  
ثم قال في بيان وجه ضبط الصلوات  
في بيان وجه ضبط الصلوات

في بيان وجه ضبط الصلوات  
ثم قال في بيان وجه ضبط الصلوات  
في بيان وجه ضبط الصلوات

باب الكلمات فقال (إيساغوجي) أبواب

الأول في مبادئ التصورات وهي إيساغوجي

الكلمات الخمس وهو لفظ يوناني سبب الطيبة

الحسن به نسبة لها بكم المشبه به حيث كان في الأصل

سماوية له حسن ورفات على ما هو المشهور أعلم ان

نظر المنطقيين انما يتعلق بالماني قصد وبالذات

وأمال الالفاظ فانما يتعلق بها تفاهي بالوحي

لكن لما قربت العارة لما توقف افادة المعاني

يتعلق او يتبدل الى بالبار ولا يبعد تفهيمه مع الانحرار ونحوه ثم انظر المنطق من حيث انه منطق  
فلما نظر المنطق الذي هو مخور الى الالفاظ اولاً وبالذات والمراد بالمنطق ما ذكرناه من ان الالفاظ باللفظ  
ولم يتعللهم فلما ارد ان الاستدراك قوله واستفادتنا لعددها في المنطق في افادة المعاني ان على وجه شموله  
فلما ارد اننا يمكن بالاثارة والكتابة فلا تتوقف على الالفاظ لان الالفاظ لا تفي بها وانما المقام القراني اليها  
بوصف الاشياء والثانية لتوقفها على الآلات والحوالات الغير الضرورية عبرة هذا بخلاف الالفاظ المتعلقة  
بوصف الاشياء والثانية لتوقفها على الآلات والحوالات الغير الضرورية عبرة هذا بخلاف الالفاظ المتعلقة

































قد قلت معارضة المعارضة او منع الكبير المطوية للقياس للركب في موضوع لعدم اه قديم لم لا يجوز كونه مضافا  
 لمجرد عدم العلم كوضع الانسان للميدان الناطق ونقول في جوابه لو كان كذلك لكان كل من العلم والعدم والعلم هذا  
 مضافا للجهل فيحمل عليه بالمراعاة وهذا باطل ق وان كانت اه ان لا يرد انه لو كان المضاف اليه خارجا  
 لم يبق فرق بين الجهل والعدم للطم لان التقيد بعن في الاول لا الثاني في سائر الاعداد اه بالبر  
 وهند على وجهه بان اسناد العلم اليه شايع بدون فنية المجازية لما في قوله نقل فتمت ابصارهم والاصل  
 الحقيقة واعتض بان التجوز في ايه لازم اذ  
 الاسناد اليه داخل فنلزم التكرار واقول ان كتاب  
 التجوز علم ممنوع لم يوز كونه البعض المضاف للبعض  
 بمنع البعض المخصص للعامة وبديل عما هو  
 كل قوله تعالى هم لم يسمي للتفسيره انهم بعدم اليه  
 فاقاله سبحانه انه بدل على كون التقيد دخلا  
 والتقدير خارجا ليس بوجه والدلالة الاستدلال  
 بما مرنا واداهه اعتبار حين جعله  
 موضوعا له من حيث الذات ملاظفة اليه  
 لا مع ملاظفة عدم والايمان من الماحية  
 المأخوذة بشرط ليس منسوبة محل الملقط  
 الموضوع للعلم على المضاف فتدبر من  
 حيث اه ان الماحية حيث اعترف بعدم  
 الموضوع للجهل اضافة الى العلم للدلالة  
 عدم الفرق بين المظم والمضيق خارجا الى  
 خارج عن مقدم اللفظ الموضوع بازام  
 الضمان ولازم دفعه له فيكون مدلوله انما  
 في تدقيق الدلالات او فيه على ان المقصود  
 بعينه لان كدلالة محدود الضمان لان  
 المقصود بالذات التمثيل للدلالات لا اللفظ  
 الدال فلا بد ان الاول في كلام المقسم ان يقول  
 تدقيق اللفظ الدال بما له كونه تام اه يميل  
 التسمية بكل من التسمية انما ان اعتبر  
 دلالة متساوية فيها بكل من المقدم الاطلاق  
 والنفور لان تعينه المثال انما يكون بعدد الاك  
 عليه ولما يتدبر من الاقتضا وعليه عدم  
 جريان وجه التسمية في المثال اذ لا يلزم منها وجهها  
 فالله صل على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

قلت الجها موضوع لعدم للمضاف الى العلم من حيث

هو مضاف والعلم خارج عن الموضوع له وان

كانت الاضافة داخلية وكذا الكلام في سائر الآ  
 نائية بذكره والمقدمة

قال السيد العلامة قدحرو اذا اخذ المضاف من

حيث ذاته فالمضاف اليه والاضافة كلاهما خارجا

واذا اخذ من حيث هو مضاف فالاضافة داخلية

والمضاف اليه خارج هذا ثم اراد المقسم رحمه الله توضح

الدلالات التثنية بالتمثيل فقال كالاتا فانه

يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة لكونه تام

فالمقول بان اللبب الاكتفاء بالخبر اللغوي غير لايذ ابن القوي













منه دلالة على جزء منها، بأن لا يكون للجزء

اصلاً سواء لان المعناه جزر مخفى في علما للشخص

اولا مخرف علما الماصدين على النقطه اوبان

يكون له جبر ولا يكون له مع سوار لان المعاصره

وَلَا لِنَفْسٍ أَوْ لِلنَّاسِ أُولَئِكَ لِيُكَفِّرُوا عَنْهُمْ أَسْرًا وَلَا بَأْسًا

وَمِنْ كُنْ لَا يَدُ عَلَيَّ خُورٍ لِمَنْ عِندَ اللَّهِ

علما او يد على جزر المفع لكى لا يكون دلالت

مرادہ الاحمدان الناطق علما الشخص الا

لَدُنَّا لَهُمُ آوَظُنْ إِنْ الْفَرْقَ بَيْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَ...

المادة الواحدة  
تدبركك تنظم الواحدة  
فوعلم العائن ان الواحدة  
منها احد هما واحد  
الاسم الواحد  
الاسم الواحد













[illegible]

فِيهِ فِكْلٌ لَا سِفْطَلُهُا الْمَضْمُ وَالْكَارِانِ اسْتَدْنُ

افراد الذهنية او الخارجية في فصول فيها

وَصَدَنَ عَلَيْهَا فَمَتَوَلَّى لَالْشَّمْسِ وَالْإِنْسَانِ وَالْآلَةِ

فمثلك كالصودر بالنسبة الى الواجب والممكن









في الجوهري  
والا لكانت ثلاثا وتكون  
لا تدرك على الطلب والمنسب  
في المنسب  
الاستقلال  
الاستقلال

في المنسب  
والا لكانت ثلاثا وتكون  
لا تدرك على الطلب والمنسب  
في المنسب  
الاستقلال  
الاستقلال

والاستقلال ان لم يدل على طلب

فتبينه كالنداء والتمتع والقرض وان دل

على طلب الفهم ظم

بحسب الوضع ناستفهام وان دل على طلب غيره

مع الموضوع سؤال ودعاء مطلقا ومع كسار

الما سوطم ومع الاستقلال امر ان كان الطلب فضلا

والا لكانت ثلاثا وتكون  
لا تدرك على الطلب والمنسب  
في المنسب  
الاستقلال  
الاستقلال

ان لم يكن  
 مدركا عليه بحيث  
 لا يثبت فلا ينقض  
 الاوصاف والنسب  
 فلا ينقض خبر  
 صدقوا والمطلب  
 فلا ينقض خبر  
 خبره خبر لا يثبت  
 في الظاهر  
 في الانشراح

ونرى ان كان كفاعله واما غير النام فهو ايضا

اما يصيد كالحيوان الناطق ارضا في كلام

زيد او غيرهما لا الرجل والمفرد اما كل الكلمة و

الجبرية واسماءه الذاتية والعدسية اوصاف

للمعاني اولاد بالذات واللفظ ثانيا وبالعرض

فتقسم اللفظ اليها مجازا وانما فعل المضم ذلك

تهيلا للمبتدى (وهو ان المفرد الناطق والذكر اي

اللفظ الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه عن

وقوع الشك فيه اي وذلك المفهوم من حيث

اي ذلك نسخة

ان لم يكن  
 مدركا عليه بحيث  
 لا يثبت فلا ينقض  
 الاوصاف والنسب  
 فلا ينقض خبر  
 صدقوا والمطلب  
 فلا ينقض خبر  
 خبره خبر لا يثبت  
 في الظاهر  
 في الانشراح  
 اما يصيد كالحيوان الناطق ارضا في كلام  
 زيد او غيرهما لا الرجل والمفرد اما كل الكلمة و  
 الجبرية واسماءه الذاتية والعدسية اوصاف  
 للمعاني اولاد بالذات واللفظ ثانيا وبالعرض  
 فتقسم اللفظ اليها مجازا وانما فعل المضم ذلك  
 تهيلا للمبتدى (وهو ان المفرد الناطق والذكر اي  
 اللفظ الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه عن  
 وقوع الشك فيه اي وذلك المفهوم من حيث  
 اي ذلك نسخة  
 ونرى ان كان كفاعله واما غير النام فهو ايضا  
 اما يصيد كالحيوان الناطق ارضا في كلام  
 زيد او غيرهما لا الرجل والمفرد اما كل الكلمة و  
 الجبرية واسماءه الذاتية والعدسية اوصاف  
 للمعاني اولاد بالذات واللفظ ثانيا وبالعرض  
 فتقسم اللفظ اليها مجازا وانما فعل المضم ذلك  
 تهيلا للمبتدى (وهو ان المفرد الناطق والذكر اي  
 اللفظ الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه عن  
 وقوع الشك فيه اي وذلك المفهوم من حيث  
 اي ذلك نسخة













مستوفى من ان يكون بنفسه  
وواجب ان يكون له نفس  
وانما هو كذا لان حواسه بالذات  
وانما هو كذا لان حواسه بالذات  
وانما هو كذا لان حواسه بالذات

كما يطلق على هذا المفعول كذا يطلق على كل اخر

الاعم ويسمى الجوزى الاضافى وهذا مطلقا من

الحقيقى لان لا جزئى حقيقى فهذا اضافى من غير

عكس كى اما بيان الاول فلان لا شخص مندرج

تحت الماهية الكلية واما الثانى فلجواز كونه

الجوزى الاضافى كليا لا لانا فانه جزئى اضافى

للهو كذا تحت الحيوان ولما فرغ من مباحثها

شرع فى بيان الساعى فقال (واللع اما ذاتى)

يطلق على ما هو داخله واخر على ما ليس بخارج

التين عينه والاشد وقد يحاط به الاول فانه ليس بخارج لا شعاع مصدره والزهى لكن انما يتم اذا اعتر  
فيه المصدر بالفعل بالكنه ولان التقابل بينه وبين الكلى تقابل عدم واللكة وعنه الثانى فانه غير  
وانما يصح اذا لم ير منه اندراض المتخمة ق من مباحثها لان الما بها انتيمات التي لم يفسر جيب  
اقامها في الكلمات للنسب وبيان الساعى التي يفسر فيها فلا بد ان اراد بمباحثها الاشام الحقيقية  
لفظ فالواغى عنه المفرد للكب فواغى عنها او مباحث اشام وهو مجازية فلم يفرغ من بطلان اما ذاتى  
قد تم ان الصحيح ذووى والنسبة تروا الاشياء الى الاصل والحداب انه ليس بنسبة بل نسبة مطلقا عليه على  
صورتها او هو خارج على غير القياس ان تلك تروم اصلها للاد اس القوة

من الذات والعض فلا بد لانه ان كان نفسا  
لاقتناع الماهية الكلية لانه ان كان نفسا  
لاقتناع الماهية الكلية لانه ان كان نفسا  
لاقتناع الماهية الكلية لانه ان كان نفسا  
لاقتناع الماهية الكلية لانه ان كان نفسا  
لاقتناع الماهية الكلية لانه ان كان نفسا



في الانسان والحيوان  
 في الانسان والحيوان  
 في الانسان والحيوان  
 في الانسان والحيوان

ان الانسان اه ان ارد بها الماهية لا شرط  
 في الحقيقة النوعية ان ارد بها الماهية لا شرط  
 في الحقيقة النوعية ان ارد بها الماهية لا شرط  
 في الحقيقة النوعية ان ارد بها الماهية لا شرط

في الحقيقة النوعية ان ارد بها الماهية لا شرط  
 في الحقيقة النوعية ان ارد بها الماهية لا شرط  
 في الحقيقة النوعية ان ارد بها الماهية لا شرط  
 في الحقيقة النوعية ان ارد بها الماهية لا شرط

المراد ههنا وهو الذي يدخل في حقيقة جبرانية

الا يخرج عن حقيقة جبرانية كالحيوان بالنسبة

الى الانسان والقدس فانه ليس بخارج عن

حقيقة ما بل داخل فالكل اما ان يكون نفسا هية

ما تحت اودا خلا فيها او خارجا عنها والآول





وكذا يقع في غير كون  
فقد استعمل مع انه لم يبد  
ولكنه لما كان في قوله خلافه  
هو ان لا يقع في قوله خلافه  
داخل في القسم دون الاقسام  
انما مقتضى التقسيم  
اعادة التي عرفت قد علم  
كون النكتة توهم رجوع  
انما مقتضى التقسيم  
اعادة التي عرفت قد علم  
كون النكتة توهم رجوع  
انما مقتضى التقسيم  
اعادة التي عرفت قد علم  
كون النكتة توهم رجوع

انما مقتضى التقسيم  
اعادة التي عرفت قد علم  
كون النكتة توهم رجوع  
انما مقتضى التقسيم  
اعادة التي عرفت قد علم  
كون النكتة توهم رجوع  
انما مقتضى التقسيم  
اعادة التي عرفت قد علم  
كون النكتة توهم رجوع

فبمع النسبة ولا الى ان يقر بجواز ان يراد اعم منها

وباعتبرت ايضا من ان القول ببول بعدم الخروج

لا يراد سؤال المناقاة بين التوفيق والتقسيم

لخلافة ارضاء الذات وهو الذي يخرج

عن حقيقة جريته (لأنها حكاية بالنسبة الى الان)

فانه خارج عنه حقيقة الانسان وقد عرفت انفا

من الذي منحه في الثلاثة مع وجه الاختصار

انما مقتضى التقسيم  
اعادة التي عرفت قد علم  
كون النكتة توهم رجوع  
انما مقتضى التقسيم  
اعادة التي عرفت قد علم  
كون النكتة توهم رجوع  
انما مقتضى التقسيم  
اعادة التي عرفت قد علم  
كون النكتة توهم رجوع







يلتزم به قوله على كثيرين وقوله على كثيرين ليصف  
باعتقاده  
لمسبعا او منطقيا او نوعيا او عقليا ولذا البرهان  
ان القوة هي

والفصل القريب وقوله في جواب ما هو احراز

عن الفصل البعيد وخاصة الجنس والوضع العام

فلعل من القيد فائدة فمن قال كل زائد لا لخالصة

ازمقدا على كثيرين يقع عنه فقد ان يراى لا لخال

تحت وقد تقرر انه لا يجب ان يليه جميع قيود

التوفيق منحرفا في الخارج والماتو بل قد يكون بعضها

لمجرد تحقيق المقام وكشف الراء من ذلك توهم مركب

ان ان يبين فاجبة النوع فلا بد ان اظهر جميع خاصه تفصيل الحاصل لان  
خاصه النوع خاصه وهي خاصه رتبة يختلف بها الحقيقة وقد بان  
المراد بالاشارة مندفع بالانذار ترك حكم نحو التفتيش بالنسبة الى  
الحديث ما ليس لخاصه النوع ولا لخاصة ناطقة بل هو ليس بعد  
وصوره في الجيدان العجزي ان القوة هي الامم كل شيئا بالحق  
رفع للاجباب اهل الفردية ولا يمكن تحققة في ضمن السلب  
مع ضارده وعدم خروجه من القوة لان نقصان الفردية  
الممكنة العامة وذا الاستدلال في الردود بالافتك صحيحا  
اضرب عنه بقوله بل قداه تنبها على تحققة في مادة صحة  
الاجباب الخلق الخارج الى الفصل ان القوة هي







اشاق الاضرب  
وقد اتفقوا على ان  
ان اردت عرضة للكلبات الطبيعية  
فانظر في او الطبيعة فاكتر في ان اردت  
الجنسية او الطبيعية فاكتر في ان اردت  
فكروا على ان اردت عرضة للكلبات الطبيعية  
فانظر في او الطبيعة فاكتر في ان اردت  
الجنسية او الطبيعية فاكتر في ان اردت

لان القولية عارضة للكلبات والتعريف  
بالعرضة سم وذلك لان الجنس مثلاً في نفسه  
هو الكلي الثاني للمختلفات الحقيقة  
سواء قيل عليها او لم يقل واما القولية  
وكونه صالحاً فيما يعرض له بعد تقومه وورد  
بان ذلك هو الجنس الطبيعي لا كلام فيه  
وانما الكلام في الجنس المنطقي ونشأ الفلظ هو

المتبوع اصطلاحاً وكونه صالحاً له ان اردت  
الجنسية او الطبيعية فاكتر في ان اردت  
فكروا على ان اردت عرضة للكلبات الطبيعية  
فانظر في او الطبيعة فاكتر في ان اردت  
الجنسية او الطبيعية فاكتر في ان اردت

الجنس الذي عارضه القولية مثلاً في نفسه  
الجنس الذي عارضه القولية مثلاً في نفسه  
الجنس الذي عارضه القولية مثلاً في نفسه  
الجنس الذي عارضه القولية مثلاً في نفسه  
الجنس الذي عارضه القولية مثلاً في نفسه



الاخضر هو شبه العارض بالمعروض بقى انه لم يذكر رده بان المراد العقول بالانكان وهو عطف الكلية اما لما سبق  
 منا واما لان المتبر فيه مطلق العقول والمراد بها العقول في صواب ما هو او اى شيء هو او قول لا عرضيا  
 وما قيل ان المراد العقول في صواب ما هو ففيه انه لا يتم في ما عدا النفس والنفس في الاكونه المحرم  
 له وان يراد منه كونه ذاتيا للمختلفات الحقيقية وكذا الباقى اذ يراد ما عدا في الوجه الاول للاعصار قوله  
 اقوله كلامه والبرهان يقتضى ترجيح قول المعترض على القول الاول حيث قال في تعريفاتها ويدور

خلافا لما هنا في غاية السهولة ان اراد بالنت  
 الاوضاع في اللغة والاصطلاح فلم يغير في  
 او الى غير ميم كيف والعلم ما اعتمده المصطلح  
 الاول ضرورة الفقد استدل بقره

الاشباه بين العارض والمعرض وعدم  
 الفرق بين الكل الطبع المعروض وبين الكل  
 المنطوق

العارض وقيل والحق انها حدود اذ لا ماهية  
 للمنطق  
 للمجنس مثلا وراى هذا المعنى ضرورة انا لا نفع  
 يكون الجينات جنسا الاكونه مقولا على الكثرة  
 المختلفة الخفيفة وكذا الكلام في البوائى  
 اقول كيف لا يلىه هذا حقا اذ المفهومات  
 اللفوية والاصطلاحية امها في غاية السهولة  
 لان اللفظ اذا وضع في اللغة او في الاصطلاح

قوله في مفهومه ان الظاهر للكنية هـ ان المقدم والفتح متحدان زانا مختلفان اعتبارا في جنس تنقيح كونه عن ذكر  
الفرع ان الزاد بالخارج معناه الحقيقة فيلزم عند الدعوى الاعتبارية اقسام الوصف في ان كان مشتركا  
او مع شي مشترك وان كان فضلا من حيث التميز اذ قد يلزم بين الجنس والفصل في الماهية  
الاعتبارية عمرياً ومن وجه يخرج بكل مارة انقراق الآخر في مشتركاً ان غير ميز وقوله ميمراً اي مختصاً  
ففيه اشتراك في ضد عنقه الاندخاصة ان اختص به وعن عام ان لم يختص في فوضعت  
لم لا يجوز كون الموضوع له احد الاربع المارين في كالقول قياس هو الفارق ان القوة <sup>يا عطاء</sup> <sub>عطر</sub> <sub>لله</sub>

لفظ فاحصودا في مفهومه فهو ذاتي جنس ان

كان مشتركاً وفصلان كان ميمراً وما هو خارج

عنه فهو عن قوله فلا اشتباه بين حدودها

ورسومها السمة بالحدود والرسوم الاسمية فنقدت

الكتابات كلها ذاتيات لانها جملة اولاً

فوضعت اسانها بارانها فكل حد واسمية

لها ومع ادخلها ماهيات وارثها فعلية البيان

والقول بان يجوز ان يلزم لها ماهيات وراء

لكل المفهرات ولا نعلمها كالقول بان يجوز



الماهية السند  
 عنه الله ان السند لا يملك  
 واضع من العلة ولا ان العلة لا يملك  
 غالباً وقلبت هاتين العلةين المتخارجين والقدرة لا يملك  
 الموصوف فان قدرنا بها منوعة الموصوفة في الاعيان والمادة لا يملك  
 لم يسلط في الموصوفة انما في الموصوفين او في الموصوفات او في الموصوفين والموصوفات  
 نفس او لا الخارج ان كان له ان يمتنع في الموصوفين او في الموصوفات او في الموصوفين والموصوفات  
 عن عرضياتها ان كان له ان يمتنع في الموصوفين او في الموصوفات او في الموصوفين والموصوفات  
 الجواب حال من الجنس او الجواب ان يمتنع في الموصوفين او في الموصوفات او في الموصوفين والموصوفات

ان يكون في صفتها جبال شاهقة لانها لا

لا ينفى وانما الاشتباه والانتباس في الماهيات

الحقيقة الموصوفة في الاعيان فاما هي في غاية  
 الصفة الموصوفة في الاعيان فاما هي في غاية  
 الصفة الموصوفة في الاعيان فاما هي في غاية

ذاتياتها وعرضياتها في نهاية التعريف هو

غير مقدور للبشر وانما هو شان خالق القور

والقدر وسياقها يتعلق بهذا في اوضح ابواب

الثاني ان شاء الله تعالى وما ينبغي ان ينبى عليه  
 ان الجنس قريب ان لان الجواب عن الماهية

ق ومن بعض ما به يقال ينتقض به تعريف الجنس القريب بالبعيد لان المهم للاجواب عن الانسان  
 والمجود متحد مع الجوارحة الانسان وجميع مشاركه فيه والجاب اجابا اضافية لبعض على الانسان  
 اي كل بعض ما به او عمل الجميع على الكل الاقارب لا المجموع الا ان اثاره على الكل الاقارب والانس  
 بالبعيد يفر بخلافه فاقول انه بمعنى الكل الاقارب والانس لا ينتقض بالبعيد ثم الملازمة في معنى  
 مجموعاه ولا ينتقض التعريف بها في جنس قريب تحت نوعان فقط لان البعض والمجموع كالكل لا ينتقض  
 ندد ما اضينا اليه في نفس الامر نجا انه ليس بمحقق الوجود لينتقض به ق وتبين ان بعضه  
 وعن بعض ما يشاركها عن الجواب عنها وعه جميع ما  
 يشاركها فيه كالحيوان بالنسبة للانسان وبعيدان لان  
 الجواب عنها وعه بعض ما يشاركها فيه كخبر اجواب عنها  
 وعه البعض الاخر وتلك هناك جوابان ان لا  
 بعيدا برتبة كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان  
 وثلاثة اجوبة ان كان برتبتين كالجسم المظلم بالنسبة  
 اليه واربعة ان ثلث مراتب كالجوهر هكذا فبدل  
 المراتب مع الجنس السافل ومنها هاسي الجنس  
 العالي جنس الاحياء وما بينها تسمى الجنس المتوسط  
 ان وجه القوة

لان المهم للاجواب عن الانسان  
 اجابا اضافية لبعض على الانسان  
 على الكل الاقارب لا المجموع  
 بالبعيد يفر بخلافه  
 لا ينتقض بالبعيد  
 لا ينتقض التعريف بها  
 ليس بمحقق الوجود  
 عن الجواب عنها  
 يشاركها فيه  
 كالجسم النامي  
 بالنسبة الى الانسان  
 كالجسم المظلم  
 اليه واربعة  
 كالجوهر هكذا  
 هاسي الجنس  
 العالي جنس  
 الاحياء

الذي هو في انهم على الملائكة  
 وجميع مشاركتها في ذلك  
 بالجنس البعيد جوابا عن ذلك  
 الملائكة





وإذا انحصرت بالشيء الذي هو  
بجانبه بالنسبة إلى غيره  
أو بالخاصة بالشيء فإنه لا يمتنع  
بل لا بد من عدم التوافق  
بينما لا بد من عدم التوافق  
لأن مقتولا بحسب الخصوصية فقط  
أشارة إلى التخصيص الذي هو مقتول  
بجانبه بالنسبة إلى غيره

كأنسان بالنسبة إلى زيد وعمرو وغيرهما مثلا إذا  
قيل ما زيد يقم في جوابه الانشا وإذا قيل ما زيد وعمرو فيقال الانشا

ايضا وهكذا إلى غير النهاية وهذا مع كونه

مقتولا بحسب الشك والخصوصية معا وهو

أي ما يقال في جواب ما هو على المنوال المذكور

والنوع الحقيقة كما هو المتبادر عند الإطلاق

وهو أن كان متعديا لا شخا في الخارج

كالانشاء فهو مقتول بحسب الشك والخصوصية

وإن لم يكن متعديا لا شخا فيه بل كان

الشيء الذي هو مقتول



ق من هذا هو في الخارج مع اشياء الغير كالجسد البشري واللاق لا يشترط ان يكونا في نفس واحد بل ان يكونا في نفس الله  
 شيئا حسنا والامن يشترط ان يكونا في نفس واحد عند عددها يشترط فيها وهذا كذا في حصوله بنوع الاختلاف من الخارج  
 والذهني وهذا من معنى مختلف ما قاله في قاطع وجهه انه يجب عليه ان لا يشترط النوع المدوم مع انه يفهم  
 العلم يتناول وجهه معقولي كلامه هنا ان التعريف للنوع الخارج وقوله اضلانا الى انه لطلق النوع فتانيا  
 ق على كثيرين خصوصا او شيئا او اشخاصا في اختلافنا في نسبة الصفات الى طرف العوض في الاول ونظروا في  
 في الثاني وليس من نسبة اليه الى طرفه فيها لان الاختلاف او اعتبار غير مدوم في الخارج في جواب ما هو  
 قد عرفت انه يتبع في السؤال عنه الواحد والتعدد فلا يرد ان هذا لا يلائم قوله على كثيرين ولا عاصم الى  
 القول بالاشتراك بان يقول حذف هنا ما هو  
 وما هو يقينية على كثيرين وحذف على واحد يقينية  
 ما هو فلا الى القول بان الارض قد علمها  
 دفعة اذ فحاشا ثم انه لم يقل على واحد لان الحمل  
 عليه متفاد من قوله مختلفين في خاصية  
 او الترتيب خاصة النوع فلا يرد ان خارج  
 خاصة بقوله في جواب اضرار الى نوع لا  
 خاصة خاصة للجنس ابن القوي

الحقيقة بانه كلي بقوله على كثيرين مختلفين بالعدد  
 لغير المدوم في الاختلاف في افراد النوع الواحد  
 اضلانا خارجيا اذ ههنا فيتم النوع كغير

في الشخص والنوع المدوم كالعنفاد دون الحقيقة

في جواب ما هو قوله كلي بقوله على كثيرين بنسبانية

وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة اضرار

عن الجنس وخاصة والعرض العام والافضل

والفصل البعیدة وقوله في جواب ما ههنا اصغر

عن الفصل القريب وخاصة النوع ونخصيص  
قوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة بالاعتزاز عن  
الحسن فقط وكذا تخصيص الاضلاف في الحقيقة  
تدبر  
فما بقي باجرام النوع فقط واسناد البواق الى

القيد الاخير والموضعين تحكم كيف ووزلك

اضراج لماضيه وما وقع به الشريف العلامة قدس

وغیره سے انہاں فرض عدم فرومہا بالاولیٰ الحرف

بلا غیر قطعاً فاسند الكل اليه فما لا يشع الغليل

والا لم يلزم ان يحكم ولان التخصيص  
مستلزم لا يبيّن ذلك انما هو خارج في  
مواضعه حاصل في صيد في صيد في  
خواص الاضراس والفصول البعيدة والتخويل  
هنا وانما وضعت بالقياس الاول الا انه لا يلزم في  
القريب وخواص الاضراس لا يخرج جميع الفصول والخص  
الاضراس للامتناع من هذه التعليل بالفتق ولما كان الوضاع العام  
للخاصة والعرضية بعثت الخامسة انما الفتق  
ولا يلزم انه يقع التعديل ويدفع الحكم انما الفتق  
فما قبله من الوضاع العام الفصول البعيدة هنا وفاته النوع الفصل  
وما قبله من الوضاع العام الفصول البعيدة هنا وفاته النوع الفصل

القيد الاخير والموضعين تحكم كيف ووزلك

اضراج لماضيه وما وقع به الشريف العلامة قدس

وغیره سے انہاں فرض عدم فرومہا بالاولیٰ الحرف

بلا غیر قطعاً فاسند الكل اليه فما لا يشع الغليل



ق فان قلت ان نقض التوفيق جها بعدم صدقه على النوعي المعلوم الفرد لكن انما يجزى بعد اغماض العين عما  
 ق انما يكون من على ما تقر من ان ما به ليس هو هو باعتبار تحققه في الخارج حقيقة وباعتبار شخصه  
 هذه ومع قطع النظر عن ذلك ما هيته لكن انما يتم ان وجد الكل الطبيعي الخارج الا ان يراد بالشمس  
 والتحقق اعم من ان يكون لنفسه او لفرد ق مشرأته ذلك القول الى النوع ونسب الاشارة اليه  
 لانه سببا فاقبل يبين ان يقول مشأرا به الى ان ويجب ان يقول المضم او لا يبين ق بان ما هو  
 الى السؤال به او المعنى ما هو انه السؤال فيجب  
 الجمل ولا يبعد ان يراد بالسؤال ما به السؤال  
 لما قد يراد بالجداب ما به ذلك ق موجودة اه  
 اريد بعبارة غير متعارضة عن وجود افرادها  
 او بعبارة اخرى لانسان ذكر الكاف من على  
 تقديم الربط على العطف والافراد الذاتية  
 او الغير تاكيد له ابن القوة عن من ذلك

ويجب ان يقال انه كل مفعول على واحد او على  
 كثيرين التي مشأرا الى النوعي المخصص شخص الى  
 النوعي الغير المخصص كانه صواب الشمية قلت  
 قد مر من اليد العلامة قد مر بان ما هو سؤال  
 عن الماهية وهو ان ان يكون موجودة في الخارج  
 لانسان والقدس وغيرهما من الموجودات الخارجية





وإذا كان المقصود الاصل معرفة احوالها لغير التخصيص نظر اليه ويرد عليه ان كلامه هذا قد مره فناف  
 لقوله فبحث السب بان قولهم نقض التاويلين متاويلان فمقصودنا بعد الفوائد ان اشارة وليم القواعد  
 بحسب القاصد وليس لنا زيادة غرض ومعرفة تفانها اذ لا يقع موضوعات والامثلة وما لم الحكة في  
 وقد استعمله يعني لما ان معرفة الفوائد الاعتبارية والحكمة مفسدة بالبيع كذلك شمول قواعد المنطق  
 لها في لولا ان لا يكون الا اعتبارا لطيفت معرفة الموضوعات لانها ببارها ومن معرفتها يكتب مدونها  
 قاله علي بن ابي القهر <sup>صلى الله على النبي محمد وآله</sup> في معرفة احوال الموضوعات الا ان قواعد الفن شاملة

بمعرفة الموضوعات <sup>بمعرفة الموضوعات</sup> للموضوعات والمعدومات ممكنات او مستفادات

لما رايه لا شاق فالمقصود الاصل من الفن

ان يتعلم معرفة احوال الموضوعات وقد يتعلم معرفة احوال الموضوعات الاعتبارية <sup>بمعرفة الموضوعات</sup>

وبما ان احوالها واحكامها فان هذه المعرفة

قد يحتاج اليها في معرفة احوال الموضوعات الحقيقية

ولذا قيل لولا الاعتبار لبطل الحكة الى هذا <sup>بمعرفة الموضوعات</sup>

كلامه قد مره وههنا احيات شريفة لولانا راور

عليه رحمه الله وورثه انه قد اعترض على التعريف <sup>ان تعريف النوع</sup>

بأنه منقوض بالجنس لأن كل فرد إنما يخرج من ما ينافيه

لا ما يحايبه في الحملة ولا نسلم المناقاة بيني بفقولته

على مختلف الحقيقة وبيننا القولية على صنفها

فَإِنَّ الْحَقَّ صِدْقٌ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ عَلَى كَثِيرِينَ

مختلفين بالعبد روى الحقيقة في جواب ما هو

اذا الحيدان شلا يقال في صواب ما نريد وعمرو وما

هذا القدس وما ذاك القدس فلا بد منه زيارة

فقد فقط بعد قوله فخلفين بالعدرون الحقة  
(الندع)

مؤلفه

فمن يعي الأضرار به عه الجنس فليس التوفيق

مترجم الامراض به کتبى

اللفظ والمحمد محمود الاعا صنفه انه وانما الله

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

فقط - قد لا يكون

لقد سئل  
عن النسيان  
فلا يصح  
الانسان  
فلا يصح  
الانسان  
فلا يصح  
الانسان

فقط

...الان في ...

[illegible]

1717



لا وجه لعل  
 منقضية التوفيق والاشتباه  
 كون من قول الخلفين بالعدد دون  
 الحقيقة أضرب عن الخبي كاهلها كلام  
 قولك أنا صحة ولا نأخذ إلا ما نأخذ في الحقيقة  
 على الخلفين بالحق على صحة ما نأخذ في الحقيقة  
 لا فائدة أن يكون هذا على أن لا يكون في الحقيقة  
 بياض قول الخلفين من أن يكون في الحقيقة

واجب عنه ثلاثة الأول ان صحة الجواب

بالجنس ناظرة الى اشمال السؤال على الحقيقيين

المختلفين والى عمل المتفقين في حكم الواحد  
 والثاني ان التبارك المقولية المقولية

صراحة والحيوان في المثال المذكور ليس بمقول

على المتفقين بالحقيقة صراحة واصالة  
 بل مقول عليها ضمنا وتبعا والثالث ان قول

دون الحقيقة يفيد ان الاختلاف بالحقيقة حتمية  
 مانع من كون مقولا عليها وليس كذلك في الجنس محله











[illegible][illegible]

بلام المصنف  
 الفصل الثاني  
 في فصل يكون  
 من امرين  
 الفصل ثلثون  
 في فصل يكون



















نظرا لوقوعه في الخاصة  
الاحصائي ما بهية واحدة وعلم الاحصائي هو ان يجمع  
اليها بهذا الاعتبار ايضا فلم ان تفهم الخاصة في الكلام  
والفارق ما لحقق بحقيقة واحدة ولا مفهومة في العلم  
مايم الحقائق فرجع محصول الاقسام الى معرفة ما هي  
مطلقين يوجد كل منهما في اللازم وهو لفظة واحدة  
العرف في هذين المعنيين وظاهر الفصل في كل واحد  
نظرا في زبدة الاقسام فتاح في القسم كما فعلت  
يقين في هوان تعريفات الكليات كل منها من جهة  
وسما فان اللون جنس لاسود والاحمر ونوع من الكيف  
وقيل للكيف وخاصة للحم وعرف علم في حقيقة  
تعريف كل من الجنس والنوع والفصل والخاصة في العلم  
على كل منها في هذه المادة والجواب له الاسماء في الحقيقة  
الاعتبار ان كل لفظة من هذه الاصطلاحات هي حقيقة  
اشارة الى طائفة  
ان لم يتصل بانها في الاصطلاحات هي في الحقيقة  
ولا ان العود الى الحقيقة هي في الحقيقة

المحصول  
الاساسي  
فيكون

نظرا لوقوعه في الخاصة  
الاحصائي ما بهية واحدة وعلم الاحصائي هو ان يجمع  
اليها بهذا الاعتبار ايضا فلم ان تفهم الخاصة في الكلام  
والفارق ما لحقق بحقيقة واحدة ولا مفهومة في العلم  
مايم الحقائق فرجع محصول الاقسام الى معرفة ما هي  
مطلقين يوجد كل منهما في اللازم وهو لفظة واحدة  
العرف في هذين المعنيين وظاهر الفصل في كل واحد  
نظرا في زبدة الاقسام فتاح في القسم كما فعلت  
يقين في هوان تعريفات الكليات كل منها من جهة  
وسما فان اللون جنس لاسود والاحمر ونوع من الكيف  
وقيل للكيف وخاصة للحم وعرف علم في حقيقة  
تعريف كل من الجنس والنوع والفصل والخاصة في العلم  
على كل منها في هذه المادة والجواب له الاسماء في الحقيقة  
الاعتبار ان كل لفظة من هذه الاصطلاحات هي حقيقة  
اشارة الى طائفة  
ان لم يتصل بانها في الاصطلاحات هي في الحقيقة  
ولا ان العود الى الحقيقة هي في الحقيقة

في اللازم  
العرف العام  
الى معنيين  
والمعارف فيهما  
الكلية

في الحقيقة  
في الحقيقة  
في الحقيقة

والعرف العام  
في الحقيقة  
في الحقيقة

يقدر في تعريفاتها  
في الحقيقة  
في الحقيقة

نظرا لوقوعه في الخاصة  
الاحصائي ما بهية واحدة وعلم الاحصائي هو ان يجمع  
اليها بهذا الاعتبار ايضا فلم ان تفهم الخاصة في الكلام  
والفارق ما لحقق بحقيقة واحدة ولا مفهومة في العلم  
مايم الحقائق فرجع محصول الاقسام الى معرفة ما هي  
مطلقين يوجد كل منهما في اللازم وهو لفظة واحدة  
العرف في هذين المعنيين وظاهر الفصل في كل واحد  
نظرا في زبدة الاقسام فتاح في القسم كما فعلت  
يقين في هوان تعريفات الكليات كل منها من جهة  
وسما فان اللون جنس لاسود والاحمر ونوع من الكيف  
وقيل للكيف وخاصة للحم وعرف علم في حقيقة  
تعريف كل من الجنس والنوع والفصل والخاصة في العلم  
على كل منها في هذه المادة والجواب له الاسماء في الحقيقة  
الاعتبار ان كل لفظة من هذه الاصطلاحات هي حقيقة  
اشارة الى طائفة  
ان لم يتصل بانها في الاصطلاحات هي في الحقيقة  
ولا ان العود الى الحقيقة هي في الحقيقة





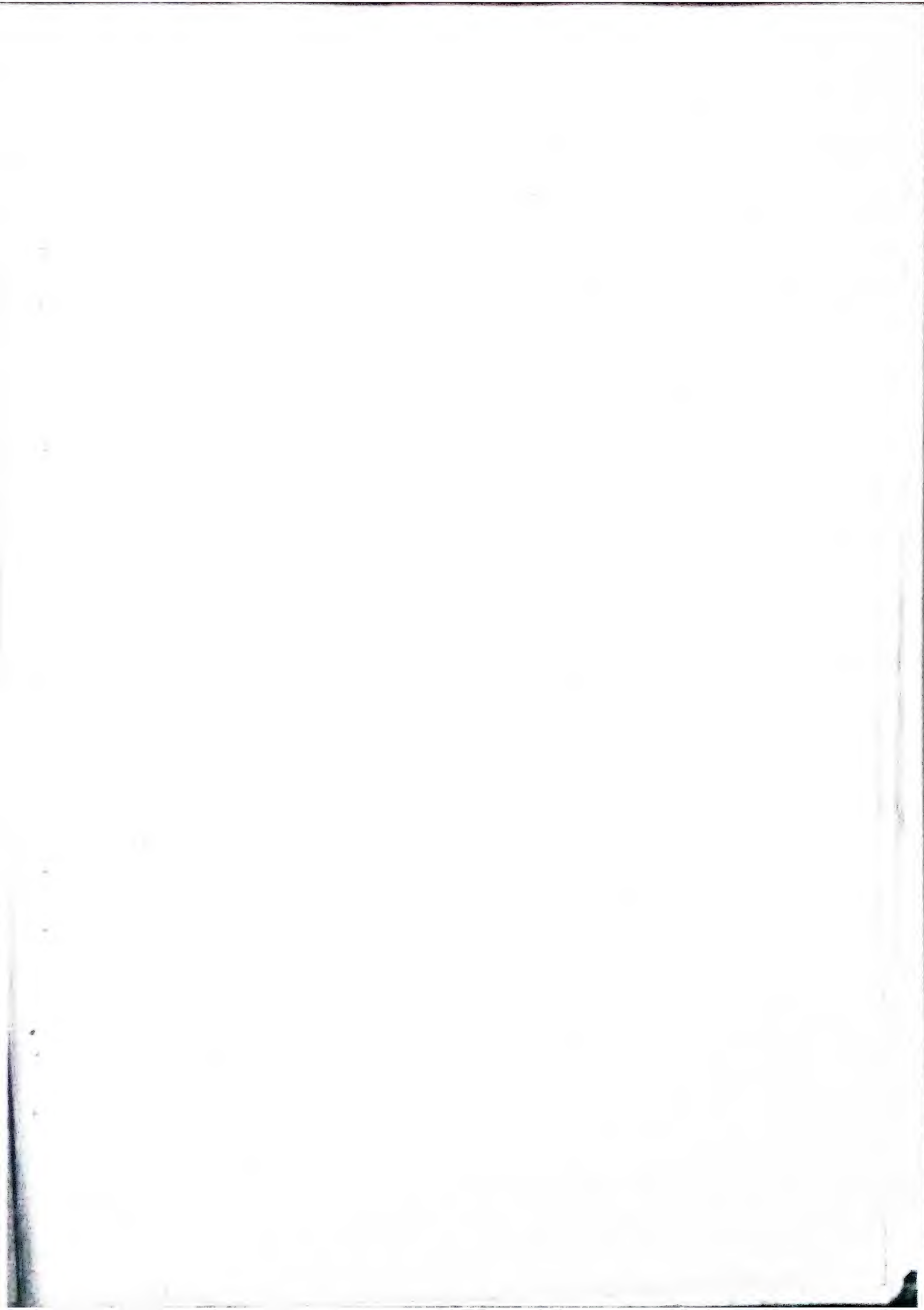




فان ينقطع قد ينفق هذا ان التسم لازم بناء على ان يراد بالتسم انه لا اعتبر لتفق لكن بطلانه ثم اذ ينقطع اه والزم  
 انه غير لازم ولو قال بعد قوله من الامور الاعتبارية ولو سلم استلام بطلانه ثم اذ ينقطع اه لكان اوله وانفرد  
 لان مرفوف المرفوف اه الكلام هنا في ما ياتي عوض عن الغير العائد الى المرفوف كما في قوله تعالى فان الجنة هي المأوى او  
 للهدى الخارجى او الكلام على حذف الحذف ان مرفوف مرفوف فلا ينجح ان الكلام في المرفوف الثاني بالنسبة الى  
 الثالث لانه لا يدل بالنسبة الى الثاني فانه عرف به قوله بل قد من اواده هذا اصحح لكن اشباهه للمعنى ما ظل اذ في  
 لا ينافي كونه مرفوفاً لنفسه فان قولنا ما يكون تصور الى له اعتبارا انا اعتبار ذاته واعتبار صدق المرفوف بالفتح الذي  
 هو المرفوف بالكر على ان تعريف المرفوف بالاعتبار الاول مرفوف لنفسه بذلك الاعتبار من حيث انه ملحوظ بالاعتبار الثاني  
 وقيل عليه الكلام في كل تعريف يكون وفي المرفوف كتحريف الكلام بما تقي كلتي بالاعتبار فاحفظه وبما ذكرنا ان في بعض  
 رتبة ما يمتنع ان يكون المرفوف بالكر والحذف الخاص عين المرفوف والحذف اليه العام بما انه يجوز ان يكون  
 متغير قوله مرفوف المرفوف عين المرفوف لعدم احتياجه لامر مرفوف بدليل قياسه على الوجود فان معنى قوله وجود الوجود  
 عين عدم الحاجة الى الوجود كما في الوجودات فيقول الى الجواب الاول من جوابه الشارح نلتزم ان القوة ~~هي~~  
 بناء على ان المراد بما عدله جسم فلا يراد ان ماعده اعم من ان يراد به لبعض او الكل فتدبر فيهم ما وتوحيدهم ~~القول في الوجود~~  
 ان ~~كل~~ <sup>من</sup> جميع افراد المرفوف <sup>من</sup> جميع ماعده <sup>والا</sup> <sup>يراد</sup> ان <sup>الشيء</sup> <sup>منه</sup> <sup>جميع</sup> <sup>مما</sup> <sup>يقتضيه</sup> <sup>مما</sup> <sup>عنده</sup> <sup>من</sup> <sup>مرفوف</sup>

لان هذا امر ثلثة المرفوف المحدود والمرفوف الذي هو المحدود والمرفوف الذي هو المحدود والمرفوف الذي هو المحدود والمرفوف الذي هو المحدود  
 هو عين المعنى الثاني لان كل واحد من حد المرفوف وحد المرفوف عين الآخر بناء على ان كل واحد منهما عبارة عما  
 يستلزم تصوره تصور شيء كما ان كل واحد من الوجود والوجود عبارة عن اكون في احد المحلين فهما اذ  
 فاذا عرف المرفوف الذي هو الاول والا بالامور الثاني وهو الذي يستلزم تصوره تصور شيء لا يحتاج الى الاشارة  
 الى ان يعرف بامر ثالث مغاير للاول الثاني لانه عينه والتعريف بالعين لغو لغضا ومما معنى فلا يلزم التسم  
 على تقدير ان يعرف المرفوف لا انقطاع التسم في المرتبة الاولى برهان  
 اه لان المرفوف الثاني عين للمرفوف المطلق وليس له اولى عينه حقيقة لظهور بطلانه فانه قد من اواده كما بينه في راجع بل  
 المراد انه مع اعيانه وما صدقته فتعد عين المرفوف ابي يصدق عليه مطلق التعريف فتعريف المطلق يقع من تعريفه  
 لان ما كان تعريفه وهو مفهوم ما يكون تصوره الى يكونه تعريفه الثاني باعتبار انه راجع في المطلق فتعريفه  
 ذلك المفهوم كما انه تعريف للمطلق تعريف لنفسه باعتبار كونه ماصدقه وعلى كل ما قرنا جواب رد الشارح  
 بتسليم القوية ومنه تنافي في رتبة للعينية بالعين الذي قلنا وحيث يقع الكلام بدون تقدير الحذف والوزن  
 قدره الا اننا قد قلنا ولا يراد ما اورثوه على تركه ولا يحتاج الى تفصيل بطر ابراهيم في المقارن  
 فدون ~~كريم المروا~~





وقد علم من شأوى القسامين سرور نبينا لما في القسم الحقيقي ام لا لما في الاعتباري وعلمانه كونه للشك في الحد  
ساواة كل ما شفى التردد للموقف عند من يشترط المساواة والقوله بان ان تناول لفظ من الفاظ التوهم  
للظن القسامين كما هنا لانه المحدود والان للحد كما يهتكم الجسم ما يتركب من جوهريين او ماله ابعاد ثلثة متقد من  
بتوحيده بقولهم علم يجب فيه عن الاعراض الذاتية للتصورات والتعديقات من حيث الاتصال  
او للمعتقدات الثانية من حيث الانطباق على العقولات الأولى

لأزمتها البيئة لعدم كونها بطريق الكتاب والقسيم

المحدود لا يملك في المذبح بردان التعريف والتعديبات

الارهاب والتمرد وتقرير الحرف لا ستم كتم

بِأَمْرِ اللَّهِ وَالْمَدِينَةِ وَأَمَّا الْوُكُوفُ فَهُوَ الْوُكُوفُ

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِي الْحِجَّةِ فَكَانَ حَمَلُهُ نَارًا تَلَظَّى

بوجه اخر من الوجهه واما لام من قوله فاستجاب له  
بنفك للكب

بأنقطاع الاعصار وما قيل من انه لا يستمر

عرف الم عرف عني الم عرف وهدد بان ليس لك بل وهددني  
 ان كان عني زعم انه يكره الاقص عين الاغم سم

افزاره و انما سجى قولاً لركبه غالباً بعد قوم وما نأمنهم

و شارحها شرح الماهية و بيانها ثم ما ذكرنا من التعريف انما هو

عند المأخزين واما عند القداماء فقالوا هو يا ايها النبوة

سید الکتاب تصدیق الشیخ احمد عزالینکی ما یکنے ایو میرے

مع احوال بعض قائلان (علاء الدین)

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من سجد لله سجدة أكتب له بها حسنة ومحوه به سيئة.

المسلمين اعترفوا بالحق في المساواة في المعرفة والحق في

منه على الأمان فليس  
منه على الأمان فليس

الموسم سنة ١٢٨٥  
العمرة جمع ما بعد  
ازهد الصدق







فائدة الخطبة لان  
كونه من ايام ماكنه بان  
يكتفل اليه ويحيى شئ ملا قد  
ذلك الشئ بعد ان التواضع  
على اعظم

على اطلاع من شأنه التوفيق بين  
 الدلائل الثابتة والبراهين على  
 الكون فلا ينفق على سبيل  
 كما هو دور المصنف في الدلائل  
 على عكسها اذ ليس  
 وكذا المصنف

نمیزاً اصلاً وان اقل اصلاً بعيداً ان يكون مجزاً الجملة  
 انتهم ملخصاً ثم القول الشارح اما جذاً او رسمٌ وكل منهما اما  
 نام او ناقص فالاقسام اربعة اما الحذف فهو قولاً حسن

شامل للرسم والعلامة التي تخصه فان دل على الكتم فمخرج  
الذاتيات فقام او يعظم فناقض ولذا قال وهو الذي

تركب من جنينين، وفعله القريبين كالجنين الناطق الى الدنيا  
الانسان <sup>الانسان</sup> كان يقال <sup>الانسان</sup> تركب من جنينين وفعله القريبين هو الحلق  
في الام <sup>الانسان</sup> تركب من جنينين وفعله القريبين هو الحلق

بِهِ فَلْيَعْلَمِ الْأَقْبَارُ وَالْخَدَى الثَّقَمُ الْمُسَوِّمُ وَأَمَا كُونَهُ بَأَمَّا فَلَا

عَلَىٰ جَمِيعِ الدُّنْيَا وَالْأَلْفَاظِ هِيَ لَدَىٰ يَوْسُفَ بْنِ

---

بَعِيدٌ وَفَضْلٌ قَرِيبٌ كَالْجَمِّ الْمَاطِقِ بِالنَّبَةِ إِلَى الْأَنْسَانِ أَمَا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَأَعْلَمُ أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي أَنَا التَّعْرِيفِ بِالْفَصْلِ وَصَدَّقُوا بِالْحَالِ

ما تيلي من التسمية  
ان يجعل في الاقليم الارض  
القريب سماه في انعام وافر  
التي هي قديم لا يفرح  
بالحق فتنطق والى الحدائق  
التي وعد ابن الوفاء







من انما يتركب من اقسام  
عده كونه تتركب من اقسام  
الانسان بالحيوان الاخير لا اعتبار بالعرض بناء على كونه  
صد اقسام الشئ على التقدي الاول ما اجاب المحقق قوله احد  
فيه وتكرر الذات على التقدي الاول ما ذكره اذ الم يتركب من اقسام  
المجده من اقسام المعنى ما ذكره اذ الم يتركب من اقسام  
والانفلا تفسر ان الموضوع على الاصل كونه الموضوع  
واحد والتجديد خلاف الاصل كونه الموضوع  
ومنه ان غير صحيح كما مر نقله عنه شارح المطالع ومنها ان  
هتد لا لا يتم انما يتم اذ الم يوجد به الفصل  
ناقص فمع ما فيه من السعد والخلل من وجوده ينافيه ما صرحه  
وجبه المناقاة لا متفق عليه ان الاول على بعض النقاد كذا  
ناقص وفاقا والثاني عليه رسم ناقص كذا

من ان الفصل وحده كالناطق فقط قد ناقص عند من جوزه  
التعريف والحقية وحدها كالمضاحك فقط رسم ناقص  
عند من جوزه التعريف بها فقط ولم يفصل احد غير هذا الشئ  
والضمك خاصة وفيه ثلث المناقاة لا شرط

والنحو بالترديد في معناها ولم يقل احد ايضا ان الناطق ليس  
بمفصل فقط بل افضل مع جنس ان عرض علم وان المضاحك ليس  
بخاصة فقط بل خاصة مع جنس ان عرض عام فتأمل وانهم التام

هو الذي يتركب من جنس الشئ القريب وخاصة اللازمة قبل  
الخاصة باللازمة لان المقارعة اخف من ذي الخاصه والتعريف  
كالضاحك بالقدرة او لا كما في المناقاة

بالخاص مع كونه غير جائز عند المتأخرين لا يكون رسمانا ما  
بالاعتناء به  
بالافتقار كالجواب المضاحك في تعريف الانسان وانما يتركب  
رسمانا الخارج اللازم للشيء انزه في رسمنا بل رسمنا لا  
انزه او علاها وما كونه تاما فلتا بهمة الحق التام في

الانسان كونه من اقسام  
منه انما يتركب من اقسام  
عده كونه تتركب من اقسام  
الانسان بالحيوان الاخير لا اعتبار بالعرض بناء على كونه  
صد اقسام الشئ على التقدي الاول ما اجاب المحقق قوله احد  
فيه وتكرر الذات على التقدي الاول ما ذكره اذ الم يتركب من اقسام  
المجده من اقسام المعنى ما ذكره اذ الم يتركب من اقسام  
والانفلا تفسر ان الموضوع على الاصل كونه الموضوع  
واحد والتجديد خلاف الاصل كونه الموضوع  
ومنه ان غير صحيح كما مر نقله عنه شارح المطالع ومنها ان  
هتد لا لا يتم انما يتم اذ الم يوجد به الفصل  
ناقص فمع ما فيه من السعد والخلل من وجوده ينافيه ما صرحه  
وجبه المناقاة لا متفق عليه ان الاول على بعض النقاد كذا  
ناقص وفاقا والثاني عليه رسم ناقص كذا

الانسان كونه من اقسام  
منه انما يتركب من اقسام  
عده كونه تتركب من اقسام  
الانسان بالحيوان الاخير لا اعتبار بالعرض بناء على كونه  
صد اقسام الشئ على التقدي الاول ما اجاب المحقق قوله احد  
فيه وتكرر الذات على التقدي الاول ما ذكره اذ الم يتركب من اقسام  
المجده من اقسام المعنى ما ذكره اذ الم يتركب من اقسام  
والانفلا تفسر ان الموضوع على الاصل كونه الموضوع  
واحد والتجديد خلاف الاصل كونه الموضوع  
ومنه ان غير صحيح كما مر نقله عنه شارح المطالع ومنها ان  
هتد لا لا يتم انما يتم اذ الم يوجد به الفصل  
ناقص فمع ما فيه من السعد والخلل من وجوده ينافيه ما صرحه  
وجبه المناقاة لا متفق عليه ان الاول على بعض النقاد كذا  
ناقص وفاقا والثاني عليه رسم ناقص كذا







هذا النوع اذا لم يقع  
عنه ولا ينفك عنه  
يقع فيه كما في قوله  
الاسود من دفع ما  
حين اعتبره من حيث  
حقيقته  
مستند بكونه القيد للايضاح  
العلم ان شارب  
في بابان هما اقسام  
التعريف بالوضع العام مع الفصل  
او مع الخاصة او بالاولى بالخاصة  
او مع الخاصة بالاولى بالعام مع الفصل  
او مع الخاصة بالاولى بالعام مع الفصل  
او مع الخاصة بالاولى بالعام مع الفصل

واعاد ذكره في باب الكليات استيفاء للاقسام واعترض  
عليهم السيد العلامة بان لا نسلم ان كل قيد فهو للتمييز او  
الاطلاع على الذات بل ربما يفيد اجتماع الصفتين زيادة  
ايضاح للماهية وسهولة اطلاع عليها وكثيرا ما يفعلون القول  
بعمامة مواضع الاجناس وايضا الفصل البعيد مع الفصل  
القريب او مع الخاصة خارج عما ذكر مع انه يفيد الاطلاع على  
الذات والتعريف العلامة بان تميز الشيء قد يكون عن جميع ما عداه  
وقد يكون عن بعضه كما مر والعرف العام يفيد التميز الثاني فينبغي  
ان يعتبر في التعريفات وايضا قد يكون الاطلاع على الشيء بما هو  
عرض عام لم يطلب به وان كان هذا الاطلاع عليه دون الاطلاع  
عليه بما هو ذاتي لم يكن بعض الشيء قد يكون بوجه متفانته  
بعضها الملمز بعضي ثم قال السيد قداسة فالصواب ان  
المركب من العرف العام والخاصة رسم ناقص لكنه اقرب الى  
الآن

الاطلاع على الذات بل ربما يفيد اجتماع الصفتين زيادة  
ايضاح للماهية وسهولة اطلاع عليها وكثيرا ما يفعلون القول  
بعمامة مواضع الاجناس وايضا الفصل البعيد مع الفصل  
القريب او مع الخاصة خارج عما ذكر مع انه يفيد الاطلاع على  
الذات والتعريف العلامة بان تميز الشيء قد يكون عن جميع ما عداه  
وقد يكون عن بعضه كما مر والعرف العام يفيد التميز الثاني فينبغي  
ان يعتبر في التعريفات وايضا قد يكون الاطلاع على الشيء بما هو  
عرض عام لم يطلب به وان كان هذا الاطلاع عليه دون الاطلاع  
عليه بما هو ذاتي لم يكن بعض الشيء قد يكون بوجه متفانته  
بعضها الملمز بعضي ثم قال السيد قداسة فالصواب ان  
المركب من العرف العام والخاصة رسم ناقص لكنه اقرب الى  
الآن

لان التعريف بالخاصة  
يكون ناقصا  
لان التعريف بالخاصة  
يكون ناقصا



ق ومن الفصل اي الترتيب لا البعيد واللام ايضا الترتيب المار ثم مقتضى قولهم ان المركب من الذات والوصف  
عرض كونه رساما ناقصا ولا نه يحصل مجموعا على الاطلاق والتسوية للمارين مع المراتب الذاتية اعتبره  
السيد جدا وهل المركب من الثلاثة جائز ام لا وعلى تقدير الجواز صدق اوصاف كل محتمل  
اي قريبا او بعيدا  
وهل هو على تقدير كونه بعيدا الظاهر ان حيزان الحديث واما  
واجب التقديم على الخاصة ام لا  
الخلاصة في تقديم الجنس على الفصل فيتم ان  
على تقدير كون الفصل قريبا على الخاص  
على كونه بعيدا فله خفاء ان كل منهما منزه  
بغائدهما انما هو واحد  
كان كلمة او لا تفصل الترتيب وكل ثلاثة ثلاثة ومجموع  
المركب من اثنين اثنين وكل ثلاثة ثلاثة  
والاربعة وقسم على قوله اثنان على الاختلاف  
في الرسم انا نقصنا على الاربعة في كل رتبة اربعة  
ابن الترتيب فيما على الاربعة في كل رتبة اربعة  
بالا تفاوت عليه في كل رتبة اربعة  
فما مجموع الاربعة في كل رتبة اربعة  
على الطائفة الاولى ان هذا يصح على ان  
على المبادىء والاربع في كل رتبة اربعة  
على جميع الترتيبات بالاربعة في كل رتبة اربعة  
ان لم يكن ان كان مفادها بالاربعة في كل رتبة اربعة  
ليس بمجرب الذاتيات بالاربعة في كل رتبة اربعة  
على جميع الترتيبات بالاربعة في كل رتبة اربعة  
ولذلك ان كان مفادها بالاربعة في كل رتبة اربعة  
الظهور ان قرار ولا يرد ان لا فائدة ان تقدم كل من  
الخاصة على الاربعة في كل رتبة اربعة  
الظهور ان قرار ولا يرد ان لا فائدة ان تقدم كل من  
الخاصة على الاربعة في كل رتبة اربعة  
الظهور ان قرار ولا يرد ان لا فائدة ان تقدم كل من  
الخاصة على الاربعة في كل رتبة اربعة

وهو وكذلك المركب من الفصل الخاصة مدنا نقص لكنه الجمل  
العرض العلم والفصل انتم والضبط على هذا ان المركب من الجنس  
والفصل القريبين ههنا والفصل وهذه اوصاف الجنس البعيد  
لومع الفصل البعيد اومع الخاصة اومع العرض العام مد  
ناقص والجنس القريب مع الخاصة رسم تام والخاصة وحدها  
اومع الجنس البعيد اومع الفصل البعيد اومع العرض العام  
رسم ناقص والخاصة ظاهرة ما قاله القاري من ان  
بجود الذاتيات في جملة تام وبعضها ناقص والتعريف لا  
بجود الذاتيات فبالجنس القريب والخاصة رسم تام وبعضها رسم  
ناقص فلهذا العرض العلم مع الفصل والخاصة والخاصة  
مع الفصل اومع الجنس البعيد والجنس البعيد مع الخاصة كل  
منها رسم ناقص انتهى وكذا ما نقلناه سابقا قائل فيها ان لفراسين  
الاولى



هذا هو الشيء الذي لا يشك فيه  
وهو ان القاموس الذي لا يشك فيه  
ان هذه هي الحقيقة او هي مضاف الى القول  
صلى الله عليه وسلم ان القول هو الذي لا يشك فيه  
او ان القول هو الذي لا يشك فيه  
ان القول هو الذي لا يشك فيه

الا وجه من هذا ان قيل اعلم ان الماهية اما ان يكون لها تحقق  
وبتوث في الخارج مع قطع النظر عن اعتبار العقل والادراك  
الماهية الحقيقية اي الموجودة في الاعميان والثابتة بنفسها  
الامر ولا بد من احتياج بعض الاجزاء الى بعض اذا كانت مركبة

والثانية الماهية الاعتبارية اي الكائنة بحسب اعتبار  
العقل كما اذا اعتبر الموضع عدة الامور فوضع باثرها اسما  
من غير احتياج الامور بعضها الى بعض كالجسم الموضوع عبارة  
الكلمة المقول على الكثرة المختلفة الحقيقة في جواب ما هو ولا

يجب ان يكون كلها مركبة بل يجوز ان يكون البعض منها بسيطة  
كالماهيات الحقيقية ثم الحق انما انما يقال لها الامور  
الاعتبارية لا الماهيات الاعتبارية اذا تم هذا هذا القول  
ما يتفق عليه الواضع ليضع باثره اسما اما ان يكون له ماهية

حقيقية اولاد على الاطلاق اما ان يكون متعلقه بنفس حقيقة  
القطعة او القطعة او القطعة او القطعة او القطعة او القطعة  
القطعة او القطعة او القطعة او القطعة او القطعة او القطعة  
القطعة او القطعة او القطعة او القطعة او القطعة او القطعة  
القطعة او القطعة او القطعة او القطعة او القطعة او القطعة

انما هو الذي لا يشك فيه  
انما هو الذي لا يشك فيه  
انما هو الذي لا يشك فيه  
انما هو الذي لا يشك فيه  
انما هو الذي لا يشك فيه  
انما هو الذي لا يشك فيه



في كل مناسم اه وعلى ما ذكره السيد قدس سره الا في ان حد ناقص في وكذا ما نقلنا  
 ان وكذا في الف ضبط السيد قدس سره ما نقلناه من الفقار ادوى وكذا في  
 ضبط الفقار ما اه والا غير يبلغ في رد الفقار ووجه المما لفة ورتاف  
 واضع المتنا عند ما قاله الفقار لموافقة لما قالوا ان المركبة  
 اللاتي والنظر عرض المؤيد بالقضايا المستقلة في افعالها وانها وجرها  
 سابقا ما ذكره السيد قدس سره في قوله الات ادب الوضيات او بالركب منها يؤيد  
 محتاجا ولا ينافيه نسبة المما لفة اليه في ما سبق لجواز ان يكونه لتا ديب مع السيد  
 او لفتته قدس سره انما الله عز وجل

ر كالاهايات الحقيقة سابقا ان كانت  
 وكوننا لك معلوم من قوله سابقا ان كانت  
 من كية فلا يدان وجه الشبه في الشبه في معلوم من كية  
 الى جعل الحاف للقدان ان الله ركنه الا انهم لم يروا من كية  
 وقد بقيت من شعبان ثلثة وعشرون يوما من سنة الف وثلثة وستمائة  
 اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد عدد معلوما لك ومداد لك ما لك وما يكركم



الاسم حقيقة لا مادية حقيقة بل هي  
لا مادية حيث انها مادية حقيقة بل هي  
حيث انها مادية حقيقة بل هي  
بأنه ترك تفصيل الحق الثاني وهو لا يكون  
مقابلة فانه اذا كان تعريف الاسم  
تعريف اسميا فيكون تعريف الاسم  
وذلك تعريف الاسم  
الذي هو ما يفيد به قوله في تعريف الاسم  
ليس له ماهية حقيقية كانه في تعريف الاسم

الاسم حقيقة لا مادية حقيقة بل هي  
لا مادية حيث انها مادية حقيقة بل هي  
حيث انها مادية حقيقة بل هي  
بأنه ترك تفصيل الحق الثاني وهو لا يكون  
مقابلة فانه اذا كان تعريف الاسم  
تعريف اسميا فيكون تعريف الاسم  
وذلك تعريف الاسم  
الذي هو ما يفيد به قوله في تعريف الاسم  
ليس له ماهية حقيقية كانه في تعريف الاسم

مع اننا قد عرفنا تعريف الاسم  
طرحنا في تعريف الاسم  
الاسم حقيقة لا مادية حقيقة بل هي  
لا مادية حيث انها مادية حقيقة بل هي  
حيث انها مادية حقيقة بل هي  
بأنه ترك تفصيل الحق الثاني وهو لا يكون  
مقابلة فانه اذا كان تعريف الاسم  
تعريف اسميا فيكون تعريف الاسم  
وذلك تعريف الاسم  
الذي هو ما يفيد به قوله في تعريف الاسم  
ليس له ماهية حقيقية كانه في تعريف الاسم

الاسم حقيقة لا مادية حقيقة بل هي  
لا مادية حيث انها مادية حقيقة بل هي  
حيث انها مادية حقيقة بل هي  
بأنه ترك تفصيل الحق الثاني وهو لا يكون  
مقابلة فانه اذا كان تعريف الاسم  
تعريف اسميا فيكون تعريف الاسم  
وذلك تعريف الاسم  
الذي هو ما يفيد به قوله في تعريف الاسم  
ليس له ماهية حقيقية كانه في تعريف الاسم

ذلك ان يكون وجوها واعتبارات منه فتعريف الماهية  
الحقيقية ليس الاسم حيث انها مادية حقيقة تعريف  
حقيقي يفيد تصوير الماهية في الذهن بالذاتيات كلها او

بعضها فيكون حلا حقيقيا تاما او ناقصا او بالعرضيات او بالكم  
نما فيكون حلا حقيقيا تاما او ناقصا لكن الاطلاع على ذاتها  
وعرضياتها والتميز بينهما مستحيل بتقدير تعريف مفهوم  
الاسم وانه تعقله الواضع فوضع الاسم بازالته فيكون تعريفا اسميا

يفيد تعيين ما وضع الاسم بازالته بلفظ اشهر كقولنا الغنصفر  
الاسد او بلفظ يشتمل على تفصيل ما دل عليه الاسم كقولنا

الجنس كقولنا هذه بتيسر الاطلاع على ذاتياتها وعرضياتها  
والتميز بينهما بلا صعوبة او ما هو داخل في الموضوع له فهو ذاته  
وما هو خارج عنه فهو عرضي وقدمنا اشارة اجمالية الى ذلك  
فتعريف الماهيات لا يتكفي الا اسمها او لاحقا فيق لها بل

الاسم حقيقة لا مادية حقيقة بل هي  
لا مادية حيث انها مادية حقيقة بل هي  
حيث انها مادية حقيقة بل هي  
بأنه ترك تفصيل الحق الثاني وهو لا يكون  
مقابلة فانه اذا كان تعريف الاسم  
تعريف اسميا فيكون تعريف الاسم  
وذلك تعريف الاسم  
الذي هو ما يفيد به قوله في تعريف الاسم  
ليس له ماهية حقيقية كانه في تعريف الاسم

وتعرفه تعريف الحقيقة وفي تعريف المرفوع بكسر مرافقة الذكر بكسر للذكر بالفتح وقيل بالحقيقة  
 أي بالآلة الحقيقية الحقيقية لشيء لا يتم أن الوصف لأن تلك الحقيقة بكسر تعريفها اسمياً فيكون  
 تعريف التعريف الحقيقة لا يشترط عدم التردد وليس تعريفه حتى يكون كلمة أو تعبير المدور للآلة  
 عن تعريفها في نفس لا يشترط أن يكون بالوصف العام والفصل بالخاصة في بيده أو تعبير التعريف  
 الاسم وتعرفه في تعريف مطلق أو نظرياً في بلفظ أشهر عدم نوصف التعريف المنظر مترادف  
 المنظر والاسم لا ذهب إلى الحق التفاضل والملازمة في البرهان فلم يعدم ترادفها كما هو مقتضى إليه  
 في تعبيره أو أن يقصد به التفسير والتفسير في الحقيقة فلا ما ذهب إليه الشريف  
 ودعا للتفاضل وشاره أن التوليف المنطوقه الطالب التصديقية عند الشريف وبقرينة  
 عند العلامة وتسمي الشريف في فتاوى آية الله (ع) أفضل على سبيل منع التخلو لا الجمع بين الجواز  
 أن يكون بين هذين نهائياً عدم وجه ليكون كل جنة وفصل للآلة كالأن لا يبين  
 في تعريف الرومي لا يكون أو قد يقال أن المحرم لأن الأعداد الاعتبارية لها وجود في نفس  
 الأعداد الحقيقية الحقيقية إذ لها حقائق في الجواب لا رافضة في الموجودات لأن  
 المراتب الأعيان أن ينشأ في نفس الأعداد التي هي والمراد الثالثية بنفسها أو كذا  
 اشتراكها في اشتراكها إلى أن لا توجد المحض وضع الله على في الخلق وفهم الألبانية يا محمد وله







افترض البطل الثالث في بيان مبادي القضايا

وهي القضايا والحكام ما يتوقف معرفة اقسام الشيء وحكامه

على معرفة ذلك الشيء عرف الصفة القضية او فقال القضية

هي تارة تطلق على المعقولة واخرى على المفروضة اما بالاشتراك

او بان يكون حقيقة في الاول فيجوز في الثانية تسمية للدلال

باسم الدلالة على ما اختاره السيد العلامة قول هو مراد في المركب

حينئذ لتركيبات تامة او ناقصة اضرار او اثناء وهو يطلق

ابغض تارة على المعقولة والاخرى على المفروضة اشتراكا وحقيقة

ومجازا فان جعلنا التعريف ههنا للقضية المعقولة يعني

المركب المعقول وان جعلناه للمفروضة فبمعنى المركب المفروض ولا

يجوز ان يراد كلاهما معا اذ الحسبان المشتركان وكذا المعنى الحقيقي

والمجازي لا يجمعان في الالفة في اطلاق واحد على باين في وضع

بعض ان يقال لقائله انه صادق فيه وكاذب فبمعنى الفصل فيخرج الاشياء

التي هي في الحقيقة لا تتوقف على كونها مفروضة او معقولة بل هي في الحقيقة ما هي في الحقيقة

فهي تارة تطلق على المعقولة واخرى على المفروضة اما بالاشتراك او بان يكون حقيقة في الاول فيجوز في الثانية تسمية للدلالة

باسم الدلالة على ما اختاره السيد العلامة قول هو مراد في المركب حينئذ لتركيبات تامة او ناقصة اضرار او اثناء وهو يطلق

ابغض تارة على المعقولة والاخرى على المفروضة اشتراكا وحقيقة ومجازا فان جعلنا التعريف ههنا للقضية المعقولة يعني

المركب المعقول وان جعلناه للمفروضة فبمعنى المركب المفروض ولا يجوز ان يراد كلاهما معا اذ الحسبان المشتركان وكذا المعنى الحقيقي

والمجازي لا يجمعان في الالفة في اطلاق واحد على باين في وضع بعض ان يقال لقائله انه صادق فيه وكاذب فبمعنى الفصل فيخرج الاشياء

والقضية هي التي هي في الحقيقة لا تتوقف على كونها مفروضة او معقولة بل هي في الحقيقة ما هي في الحقيقة

فهي تارة تطلق على المعقولة واخرى على المفروضة اما بالاشتراك او بان يكون حقيقة في الاول فيجوز في الثانية تسمية للدلالة

باسم الدلالة على ما اختاره السيد العلامة قول هو مراد في المركب حينئذ لتركيبات تامة او ناقصة اضرار او اثناء وهو يطلق

ابغض تارة على المعقولة والاخرى على المفروضة اشتراكا وحقيقة ومجازا فان جعلنا التعريف ههنا للقضية المعقولة يعني

المركب المعقول وان جعلناه للمفروضة فبمعنى المركب المفروض ولا يجوز ان يراد كلاهما معا اذ الحسبان المشتركان وكذا المعنى الحقيقي

والمجازي لا يجمعان في الالفة في اطلاق واحد على باين في وضع بعض ان يقال لقائله انه صادق فيه وكاذب فبمعنى الفصل فيخرج الاشياء

بعض ان يقال لقائله انه صادق فيه وكاذب فبمعنى الفصل فيخرج الاشياء

بعض ان يقال لقائله انه صادق فيه وكاذب فبمعنى الفصل فيخرج الاشياء

بعض ان يقال لقائله انه صادق فيه وكاذب فبمعنى الفصل فيخرج الاشياء



فلا يخفى ان اراد ان كل منها بخصوص غير مكرظ مع الاخر فلم وغير مفيد وانها غير مكرظي ولهم من ما بينهما  
 بمنزلة الجواز اطارها بطريق عموم الجواز بقى انه طريق احتمال المشترك او الحقيقة والمجاء في التوفيق والجواب ان فساد  
 المصروف با اذا لم يكن الممدود كذلك واما جوابه بانه انما هو عند عدم التوفيق وهي موجودة اذ القائل يدل على ان  
 المركب المنفوخ فغير صحيح لانه بالنظر اليه بمعنى اللفظ والاعتقود بمعنى العائد على ان يابا عنه الشيء الاول منه  
 الترتيب في يصح ان يقال لم يقل يقال لئلا ينجح عن التوفيق قضية لم يقل لقائله ذلك بالفعل ولم يقل قول قائله  
 ينجح قول النائم والمجنون اذ لا يصح ان يقال لهما ذلك عرفا لم عبس وزاد قوله فيه لئلا ينجح الاثباتات لا لا لا  
 يصح ان يقال انه صادق فيه لئلا ينجح ان يقال انه صادق في آخره صادق به الغير راجع الى التقابل فغيره  
 التفات على مذهب الحكماء حيث عبر عن التقابل بالغير الثاني مع اقتضاء المقام للمخاطب فلا يريد ان القول  
 الممدود باللام بمعنى الخطاب فينبغي ان يتدل انك ولا ينجح الى جعل اللام بمعنى عن اوفى او للتفصيل ثم انه يجزى انه  
 يلزم تنكيك العجز ولا يندفع بجعل غير ان راجعا الى القول لان الغير الصادق للتقال بقرينة فيه الا ان يتم ان  
 كلمة في الاعتبار المدحول ان ذلك القول صادق باعتبار نفسه فيقول الى التوجيه الآتي بقوله ثم ان اخذ في نعم  
 بنفع به الايراد السابق فصل الى الفصل فلا يريد ان الفصل مله تام الكلام انهم من الغاهم المودة  
 فلا معنى لكونه وكما ذلك القول باختصاصه بالنقل الحقيقي وهو هنا اعتبار ان الله القوه

ق كخصرصة المخاطب بالفتح والراد بها كونه مما يتفق مغفون الجز او عدم تفعفه فلا ح توجيه اخر  
 لقوله المار والمخاطب ق اما ثبتت اي وقوع ثبوت اه وقوله ارسبه الى كلب شربة فان كان الغير  
 راجعا الى الشيء فله كلام احتياكا والا فلا فلا ينجح ان يحصل القضية بارة عن اقرارها المعقولة  
 فبعل النسبة بين بين واخلافه دون النسبة ان من كالم ان الله القوه



الاشارة بتاويل القولين بقوله  
ما يأتي ثم الاول من القولين  
الساوية للقضية لان القول الثاني  
فصل ينفرد عن صحة القول الثاني  
الاضافة لبيان القوة  
النسبة ضمنية اي زيادة في  
الركب الاضافي اضافة لانه  
استحيى بالتوصيف ان القوة  
بما يتبين من الفاس مع الفارق لان القولين  
بما يتبين من الفاس مع الفارق لان القولين  
بما يتبين من الفاس مع الفارق لان القولين

والمركات النافعة لان احتمال الصدق والكذب من هو هو القضية  
كما هو الحق وهو المشهور وعليه الجواب ولم يفرق بعضهم بينها  
وبين المركب النقيض في احتمال الصدق والكذب باعتبار ان يشر الى  
النسبة الجزئية وورد بالاطلاق احتمال الصدق والكذب على  
المركب النقيض يجوز ما يشر اليه بيقين صحة اطلاق احتمالهما على  
الاشارة باعتبار ما يستلزم من النسبة الجزئية ولم يقل به احد  
فما مل ثم ان احتمال الصدق والكذب انما هو بالنظر الى محصل القولين  
القضية وتجر ما يستلزمها وهو ثبوت شيء في اوله علم مع  
قطع النظر عن خصوصية ذلك المفهوم وخصوصية القائل  
والمخاطب فلا يخرج عنها قول الله وقول الرسول وما كان  
فلا خلاف مستدل

بدهر الصدق والكذب فانما اذا قطعنا النظر عن خصوصية  
الصدق والكذب لانهما من لوازم الصدق والكذب  
فلا ريب ان القضية وخصوصية القائل وبغيرها من الخصوصيات  
بوجود القضية  
ولا حظنا محصل مفهوما جديدا ما ثبت في شيء في اوله علم  
والكذب ما لا يثبت في شيء في اوله علم  
فلا حاجة الى الاشارة اليه  
ان القوة

بوجود القضية  
ولا حظنا محصل مفهوما جديدا ما ثبت في شيء في اوله علم  
والكذب ما لا يثبت في شيء في اوله علم  
فلا حاجة الى الاشارة اليه  
ان القوة

بوجود القضية  
ولا حظنا محصل مفهوما جديدا ما ثبت في شيء في اوله علم  
والكذب ما لا يثبت في شيء في اوله علم  
فلا حاجة الى الاشارة اليه  
ان القوة

بوجود القضية  
ولا حظنا محصل مفهوما جديدا ما ثبت في شيء في اوله علم  
والكذب ما لا يثبت في شيء في اوله علم  
فلا حاجة الى الاشارة اليه  
ان القوة

بوجود القضية  
ولا حظنا محصل مفهوما جديدا ما ثبت في شيء في اوله علم  
والكذب ما لا يثبت في شيء في اوله علم  
فلا حاجة الى الاشارة اليه  
ان القوة







في مطابقة الحكم بشره وبالإدراك بالحق والاشارة وبما في شأن بوجوهها الأصل بالنفس قيام الوصف بالمثل  
 كما وصفنا لها لا بوجوهها الظاهر فيكون الحاصل في صورته لعدم افتقار التصديق إلى تصورهما تدبر في  
 وعدم عدل من تعريفهما المشهور من أنهما مطابقة الجز وعدم مطابقة الواقع لأنه يستلزم الدور على تعريف  
 تعريف الخبر بالمثل الصدق والكذب بوجوه بغير تعريفهما أو تعريف الخبر تعظيما يابي عنه كون الحقيقة فضلا  
 في التعريف وبأن المراد بالصدق صدق قائله بمعنى اخباره عنه الواقع وكذا الكذب بغيره أن المتبادر كونهما  
 وصفين للخبر باعتبار نفسه متعلقين بنسبة حكمية نسبة إعمال الخاص وهو الحكم إذا جاء بمعنى الوقوع من النسبة  
 القائمة أن الوقوع واللاقوع ولا ينافي هذا ما سبق من أن المراد بالحكم الخبر في الخبر لا يقع والاشارة  
 لأن الوقوع واللاقوع مرادان من حيث الحصول في الذهن بقرينة قوله ملأ الزعم في جوابه إلى الأخيرين ولذا  
 قيل بأن النزاع في أن مدلول الخبر لا دلالة له إلا في أن النطق بالمنعومة من اللفظ فهم المدلول منه الدال أن  
 يريد باللفظ الدال على النسبة وفهم الجز من دال الكل أن يريد به القضية المنعومة لأنهم الجز من الكل وهو ظم  
 في نسبة بقرينة النسبة هنا وفي الآتي فالنسبة في قوله نسبة حكمية وكان قيد مثلا معبرا فلا يمتنع في اشتراطات  
 وجعل الثبوت بمعنى الإيجاب وقوله بأن بمعنى لكان تكلف فالأولى أن يعمل نسبة الإيجابية لكان يكون هذا ذا ك  
 أو سلبية لكان يكونه الخ والخارج بالمعنى الإعم المراد في نفس الأول كما أشار إليه بالتفسير لا المعنى الآخر المراد في  
 واللام يعني قولنا شريك البار من منع صادق إذا جاء بمعنى الإعمال لمدلوله في مطابقته للمنعومة من الكلام  
 يقع المراد بالذهنية القائمة به لجب دلالة الكلام فلو كان كلام المبتدئ والتأكد من يتحقق خلاف كلام  
 من أراد الجز مع أنه ليس بصارق ولا كاذب لعدم قيام نسبة بالذهن لجب الواقع وقيل الصدق القول  
 الأول للنظام ومنه تبعه وأن في الجملة حفظ واستدراك النظم على الحكم الغل في نسبة التعريف وهو أنه صحيح لا على  
 التعريف فلو كان تصديقه على الحكم والاستدلال ما هو على الحكم بقوله تعالى والله يشهد أن المتألفين للكاذبون  
 أن في قولهم فلما بالرسول صلى الله عليه وسلم أنك رسول الله واجب بمعنى كونه التكذيب بها إجماعا إلى قولهم المذكور  
 مستند الجواز وهو علمه إلى الخبر المستفاد من قولهم تشهد أنك رسول الله وهو شأنه من خلوص الاعتقاد  
 وعلى تسليمه بأن المعنى للكاذبون في المشهور به على زعمهم في وعدها للاعتقاد بأن لم يوجد الاعتقاد أو لم يطابقه  
 الحكم فلا بد أن ضمانه شك خارج عنه الشيء لعدم تحقق الاعتقاد به مع أن القائل لا يقول بالوسط  
 في الاعتقاد مع استدلاله عليه بقوله تعالى أفترى على الله كذبا أم به حنة لأن الكفار هم وأخبار النبي عليه السلام  
 في أصل الأمر على سبيل الاتصاف الحقيقي لا اعتقادهم عدم صدقه فالمراد بالجنة غير الصدق والكذب وبأن  
 معنى الجنة عدم الافتراء إطلاقا للمدوم على اللازم فالجنة دخل في الكذب مقابل للافتراء فلا يلزم الواسطة بين  
 الصدق والكذب كما هو عند أبي حنيفة في مثل الصدق به أي نعم لا يريد المركب المعقول أو مدلوله أن يريد اللفظ  
 إذ هو من صفات العائنه أبنا الله



و قد علم وجهه انه  
 لا يعرف الصديق والكاتب  
 بل يعرف انها ليا وصديق للفقير  
 بما ذكره فيم انما ليا وان عونا بالشمس  
 اولاد بالذات والذكرنا بخلاله على توفيق المضم  
 والى الحكيم لا نعلم الدور ففهم انه على ما ذكره لا يلزم اصلا وعلى  
 لم يعرف بهذا لا نعلم الدور ففهم انه على ما ذكره لا يلزم اصلا وعلى  
 الشهود من دفع ما سألني

فأوفهم ثم لما عرف القضية وبينها الرادان يبين أقسامها فقال  
وهذه القضية اما علمية ان الخلل طرأ بها الى مفرد من مبال فعل  
بالقوة كقولنا نزيد كتابا ونزيد قائم بضاده نزيد ليس بقائم

بالقوة كقولنا زيد كاتب وزيد قائم بضارة زيد ليس بقاتم  
أو سركية أن لم يحل طرفها إلا مفرد في لا بفضل ولا بالقوة  
مسألة عن قرب تحقيق هذا الخلاف وعلام مسئلة ومع

فساد عن قريب فيفق هذا الخلل وعلام مسئلة وبع  
 الى حكم فيها بصل قضية اوله وبقا على نقله وقضية  
 اخرى سواء تحقق صلا القضاة بين اولى سوا كان

ارضى سواء تحقق صلح ام لا القضاة اولاد سواء كان  
 على سبيل منع ظنوا به  
 على نقد بر اللزوم او على تقدير الاتفاق كقولنا ان كانت  
 الشطاعة فالنهار موجود فانه حكم في هذه القضية بمقتضى

الشئ طالعه فالنهار موجود فانه علم في هذه القضية بصدق  
 وجود النهار على تقدير صدق طالع الشئ لزوما سواء كان  
 حقيقة او متبادلا او لا وهذه هي حقيقة المسألة لانه لا  
 يمكن ان يتبين ان الشئ موجود في هذه القضية بصدق

فحق وجود الـلـل اولا وهذه موجبه للسالبه ليس اه لا  
ثم قلنا فالليل موجود حكم فيها بعدم صدق وجود الليل  
انما ان طالع الله لم يواسد الوتة - وجود الزمان

[illegible]

وَأَنْ تَقْبِلُوا أَوْلِيَاءَ الْفِتْرِ  
لَا تَأْتُوا مَنَافِعَهُمْ فِي دِينِكُمْ  
وَالْحَيَاةِ الدُّنْيَا سَبِيلُ الْغُلَامِ  
وَمَا دَعَا الْغُلَامَ إِلَّا بِرَبِّهِ  
وَمَا تَجِدُ فِيهِ مِنْ عَدَاوَةٍ  
وَلَا شِقَاقٍ وَلَا يَلْمِكَ فِي شَيْءٍ  
وَمَا دَعَا الْغُلَامَ إِلَّا بِرَبِّهِ  
وَمَا تَجِدُ فِيهِ مِنْ عَدَاوَةٍ  
وَلَا شِقَاقٍ وَلَا يَلْمِكَ فِي شَيْءٍ













ولا يفيداه ضرب قوله والتبسيط لا يفيد التبسيط المذكور ان الحكم لا يفتق انه على هذا الجواب يكون قيد الاخلال مستلزما  
 ونجى ان الاول ان يقول اما حجية ان كان طرفاها مفردين وللايراد جواب اخر وهو منع جواز التبسيط المذكور لان  
 الاخلال القضية العامة تركبها فالاخلال الا طرفين معتبرا فيهما تفصيل النسبة والمعتبر فيه ذلك لا يعبر عنه بمفرد واما ما تارة  
 عبيد في رده مع ان الحكم الاتصال والانفصال لا يقتضي ملاحظة الطرفين تفصيلا كان ما فاعلمه التبسيط بالمفردين فاما  
 زال يكن التبسيط بها ففيه ان زوال المانع لا يكفي في وجود الشيء بل يلزم وجود الفتق ايضا الا ان يتم ارادته يمكن مع  
 وجوده ثم اقول انما يتم الجواب لو لاه دلالة المفرد اجمالية والافيدى ان يعبر عما اعتبر به تفصيل النسبة بالمفرد ان التردد











أن صار هذا انشاد لا خياره الذهب الباطل وله أن يقول إن النسبين ممدتان بالذات متغيرات  
بالاعتبار فمن حيث أنها يتعلق بها الإدراك الغير الازعالي مع المعلومات التصديقية ومن حيث أنها  
يتعلق بها الإدراك الازعالي مع المعلومات التصديقية فيندفع ما استدلوا به من البين ويظهر  
امكان التدقيق بين الذهبية واللفظية ان صفة ادعوا فيندرج فيها الحركة الاعرابية فلا  
يراد ان عدل الربعة مع الامور النظرية بطل على الحكم في جعل الأجزاء ثلثة فقد غفل عن عداها

فاسد لانها قد تكونه حركة قد لا تلتزم  
على الوقوع واللا وقد وقع عليها بغيره وعلى  
نفسه بغيره التامة لا بغيره عليه

ملازمه ان ان قصد نلها جميعا يكون جمعا  
بين الحقيقة والمجاز وان قصدت جدتها  
فقط تكون الاخر غير مقصورة في

کثیرا ما سیر کرے آہ انانیتم ضلالہم لعل جمل  
حرکتہ الرفع رابطۃ او جعلت ولم نفہم  
مع اللفظ والفقیر والحق کا ہونے

تفصيل القضية الثانية والثالثة  
والأفلا زال بعد القضية  
الثانية في لغة العرب  
التي هي المنضلة

ولذا قال لا تخرج  
الكلية من

[illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين

في كل ركن من ركني صدارة وفي الشرط وذلك الشرط يكون الشرط ما في النفاذ ومعنى  
على الادارة في الشرط مع عدم ظهور عمل في الجراء ان التوجه



وقدرت على الثلاثة الأخيرة في التسمي ان لا تلتزم بغيره بتسمي القضية ثانياً لان الاقسام الثلاثة  
 لكانها من التسمي الثاني ولذا ذكرها هنا في هذا الحكم عدل عن التوفيق الشهير وهو ان الحكم فيها  
 ما ان المحل موصوف بمقتضى جها بخلاف غيره ويكتفي بالانما وليم يبرز في هذا المراد بالثبوت  
 اعم من ان يكون على وجه الاتفاق كما في المثال ان في اداء القيام كما في الاول فلا يتحقق توفيقاً  
 بشئ منها ثم ان الحكم يطلق على هذه الحكمة ومع الاذعان والثبت يطلق على الوقوع وعلى  
 الاتباع على ما صرح به ابو الفتح فان اراد الاول من معنى كل منهما فابا في قوله بثبت للبيان  
 والا فلهذا لست لكن اراد الماضي المجهول ياتي به ارادة الغرض الاول للحكم ثم اقول الموافق لقوله  
 سابقاً مطلقاً ان يقول في القضية اما موصوفة وهو الترتيب فيها بالوقوع فيشمل في الشرطيات ايضا  
 ان القوة دائمة









هذه قبيح وهو كان بعدد زعمه  
 كونه قبيحاً على بعضه وليس  
 يصح هذا فاجاب بقوله  
 رعداً رعداً

١٢١

في سورة بقره على وجه تسميتها سورة دأنا من تسمية الكل بوصف ما صدق الجزوقى عليه لهابق واللائق  
 ثم انه لا يلزم تسميته من وجهها فلا بد انه على هذا يلزم ان يسبح كونه بقره ليعنى الانسان من التسمية بسورة  
 في كل ان الاوارد لا المجوز فان القضية في مهلة صريح به عصام واما ما قاله كسبح مع ان القضية المسئلة  
 على الكل المجموع شفهية لا متناع صدق على كثيرين وهذا وفارها وما قيل انه مهلة وللفظ ظل عند  
 الموضوع وعدم رقول البعض عليه لاجل كونه الموضوع منقوضاً في ذلك العالم لعدم  
 تعدد اوارده حتى ينافي كونه مهلة فهو لا بد في المهلة ان يكون الحكم على ما يصدق عليه العنوان وذلك  
 الاختصاص في فرد اما يصح ما تعدد اوارده وهذا وفي ما نحن فيه لا عنوان ولا افراد فضلاً عن التخصيص  
 وتحت شوك ما يقول في نحو كل زير عسى فانه حكم على افراد معينة كتحقق معين فيهما اما اولاً فلا امتناع  
 صدق على كثيرين لا يقتض الشفهية والالفاظ انضايها ليس منقوضاً على الكليات الوضعية كتحقق  
 واما ثانياً فلا ان الكل كغير المجموع وقد مر مراراً وجود العنوان في القضية المصدقة به واما ثانياً فلا ان  
 القول بانها الكل وزيرا وان الكد اذا كانتا متفاران باعتبار ان ذات الشفهية مع حيث انهم لم يرد  
 غير صالح بل شريك ومع حيث انهم مع الكل قابل لها فتدبر والراجح عندنا ان اواره اشبه في البرهان  
 مع هوان كونها شفهية وكيفية وفريته لجب الارادة واحدة وانها تكون طبيعية ومهلة لجبها لغيرها  
 لا شئ ولا واحد ومثلها كل ليس اذا لم يكمل حرف سلب جزوه المحول والالفاظ القضية المسئلة عليه  
 مرتبة كلية سالبة المحول وتوسط الربط بعد حرف السلب والابان خالف الاعتبار العبارة كما رفا  
 فلا يجب الكل لان المتبادر من اعتبار السلب بالنسبة الى القضية لا المحول صريكونه لسلب الكل لا بعض  
 ليس لا اي ان اريد بالادلي سلب المحول مع الموضوع ليدل على سلب الجزئي بالمطابقة وعلى  
 رفع الايجاب الكل بالالزام وبلا في سلب القضية حتى يكون بكسها في الدلالة فلا يرد ان يكون شئ  
 سور السالبة الجزئية مشروط بعدم الدلالة على سلب الكل بالالزام وهذا ليس كذلك لان الدلالة  
 عليه الرأى ان يكونه اذا كانت بلكي ما ذكرنا في لا تعالاه فيه اشعار بوجود الافراد هاهنا تسميته  
 به اطلاق وصف متعلق ما صدق الجزوع على الكل في الانسان كات ان اجعلت اللام كمنى  
 به حيث اتفق في حسب الاوارد علم والالكات كمنى ان كانت ملائوق وفريته ان كانت معهود  
 التعميم وكيفية ان للعبه التي من الشخص هذا في ان يعبر من انها مهلة اذ كانت اللام للعبه  
 اندهن (ان التوفيق) وضعه على التوفيق على الوصفه وسلم لهما وانما ما

والا بقره  
 في الالب  
 يكون  
 على الالب  
 لا الالب



في العلم ان علم حكمة اولادها ما قيل ان المراد بها الحكمة فلا راد ان الطبيعية ممتدة في حقي مسائل النطق فان قولنا  
 كل حقي يتوقف عليه الاصل موضوعاتها الحقيقية طابع قوتهم لان الحكم عليها ليس به تلك الحقيقة بل به حيث  
 انها خبيات حقيقة الموضوع المكرر الا انه اتفق لك على انه على ما ذكره يعود الممتدور في قولهم ان العلم الطبيعي  
 موجود في الخيال ربح الوجوده مسائل الحكمة اتفقا ثم انه ربما قيل ان ما بعد الوجبة الطبيعية كالحكمة كالحكمة من مسائل  
 العلوم علمية موجهة كلية والجواب ان ذكر مسائل المحصورات لتوضيح الوجبة الكلية وبقيتها لها لا تشر الى  
 المحصورة وذكر الشخصية في سبيلها في وقوعها كبر الشك الاول حقيقة ان وجوده على الخيال وظاهره ان كبر  
 وهذا يحصل من سبيلها مسائل العلوم لانها كبرانية وهذا ظهوره المناسبة بعزاه ليست موجهة للاعتبار العلوم  
 فلا راد ان الطبيعية تقع ضمن الشكل الاول فليذكر لذلك نكتة سياق من ان العلم الطبيعي يقع كبراه وان  
 قولهم الطبيعية لا يتبع فيها مخصوص بالانتمية المولفة من القضايا الممتدة في العلم في جريان لان شخصي للمقد  
 بوجوب شخصي الحال ثم ان قوله لان نفساه ضمن الشكل الثاني وكرهه انما دلالة على ما ليس بموضوع الطبيعة الشخصية  
 بجري مطوية يتبع لاشي من نفس الامة على موضوع الطبيعة الشخصية ان القوة دلت











(تنبيه آخر اوده) بالبداهة

عنه فمدحها كان الله موجودا كان عالما ونفس الزمان فمدحها كان الزمان موجودا  
 كان الفلك متركا والمراد بكونه الحكم في جميع الازمنة مقارنته اياها لا وقوعه فيها  
 على بعض الاحوال قد يقال هذا مستغنى عنه لان بعضية الازمان لا على التبيين يستلزم  
 بعضية الاوضاع وبالعكس فلو قال حكم فيها في بعض الاحوال لكان ايضا الا انه يقال انكم  
 لموافقة السابقين ثم ان هذه المحتملات العقلية قضية حكم فيها في جميع الازمان من غير  
 تعرض للاوضاع او بالعكس والترحم فيها على وضع معين في جميع الازمان او بالعكس الاول  
 غير معتبران لا اصطلاحا بل على اعتبار الاوضاع في مقدم شرطية مع الازمان المعبرة  
 فيها بحسب اللفظ والافعال غير ممكن الوجود لان عموم الاوضاع يستلزم عدم تعيين الزمان  
 والوضع المعين اذا كانا متقدرا بحسب الازمنة لم يكن متعينا وان كان باقيا بشخصه كان  
 جميع الازمنة زمانا فيكون الحكم فيها على وضع معين في زمان معين قائما عليه فلا بد ان يكون  
 ذكره لم يذكر ان يكون هذه الاربعة دالة بين الاربعة ان يبين النظم لم يبين ولا يبعد  
 تجعل صيغة التفعيل سلبا في جلدت البعير في كمية الازمان الموافقة لاسبق والقول  
 الآتي فالازمنة والاضاع اه ان يزيد الاوضاع وكانه اكتفى بالازمان لان عدم تعرض  
 لها يستلزم عدم تعرض للاوضاع في القضايا المعبرة ولا يخفى ما فيه أبى القزويني



حيث لا يصح كونه وجبة مع انتفاء الواجب

قوله ان ولد المذكور وعدم لطف بدفعه او اثبات تعميمه بدليل اخر عدل اه فلا يراد  
 ان الاول يقتضى العدول لجواز دفعه لو اثبات التعميم بدليل اخر فمجرد الاول لا يكتفي بالعدول  
 بل ان يريد ما تقرر من ان فساد الدليل لا يستلزم فساد الدعوى فكلية او قضية الاولى الانشأ  
 بالثانية فجعل ادبغية الواو مستلزم للافتقار من بعد الحيوان انسان في الحكم على افرادها اه  
 افاد بذلك ان المراد بالصلاحيية للتصدق باحدهما كون الحكم فيها على الافراد لا صدقها عند  
 اخذها كلية او قضية فلا يقتضى التوفيق جمعا بعد الانشاء ومنها بعض افراد الطبيعة  
 نحو الانسان صير ان ناطق حتى يرفع الاول بان المراد الصلاحيية نظرا الى مفهوم القضية مع  
 قطع النظر عن الواقع او عدم خصوصية القضية والثاني بان الحكم على الطبيعة هنا بالنظر الى  
 مفهوم وهو غير محتمل لاحدهما بان لا يكره ان يرفع ان وجود الافراد معتبر في الطبيعة  
 وليس كذلك فتوالت بان لا يعتبر افرادها وحكم على نفسها لكان خفرا واضحا في مطلقة ومع من  
 قال انه ان كان الحكم على الطبيعة المقيدة بالعدم لما انت القضية عامة او الطبيعة المطلقة كما  
 طبيعة ان القوم وبمختص شهد ان لا اله الا الله واشهد ان سيدنا محمد رسول الله

قد يقع ان قبيح الحكم على الجنس والنوع بالعموم ما لا يوافق الا ان الاول داخل في الثاني والثاني لا في الاول  
 غير داخل في الاول لان هذا الكلام ظاهر في الافان وهو جزء الامة المأخوذة بشرط شي والجنس والنوع الامة  
 المأخوذة بشرط الاشياء لا مرنا وبهذا ينبغي ما ورد على قولهم ان الجزء لا يخل على الكل مع انها مجزئة مع انها  
 لا ساجزاء افرادها من غير حاجة الى تخصيص الجزء بالخاصة ايضا انما الطبيعة فهو قيد الشيء لا الشيء  
 الطبيعة مطلقة كقولنا الانسان حيوان ناطق اي والافان انه تفرق بينه لها لا مثل سابق  
 مقيد بالعموم كقولنا الحيوان من حيث عموم جنس والافان في الكلام في القيد الى القيد ههنا  
 من حيث عموم نوع فطبيعة وكم يتعرف في الفهم ايضا للعلة والافان في الكلام في القيد الى القيد ههنا  
 والتحصيل والحيات لقلة جد ويصا وكونها محبة لا طول والافان في الكلام في القيد الى القيد ههنا  
 الجارية لا يعبر الرسالة مع انه انما التزم فيها بالجب استحضار والافان في الكلام في القيد الى القيد ههنا  
 لمبتدئ هذه للباحث ليست حزن ذلك كما لا يخفى هذا والافان في الكلام في القيد الى القيد ههنا  
 والتفصية الشرطية ايضا اما كونها وسالية وكل منها اما والافان في الكلام في القيد الى القيد ههنا  
 مخصوصة وشخصية وهي التي حكم فيها بالانفصال والانفصال والافان في الكلام في القيد الى القيد ههنا  
 في زمان معين على حال معينة واما كلية مسورة وهي التي والافان في الكلام في القيد الى القيد ههنا  
 حكم فيها بالانفصال والانفصال في جميع الزمان على جميع الاحوال والافان في الكلام في القيد الى القيد ههنا  
 والاضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم بذكر السور واما جبرية في جميع الزمان غير متحقق باجتماع الاحوال والافان في الكلام في القيد الى القيد ههنا  
 وهي التي حكم فيها بغير الزمان على بعض الاحوال والاضاع في اما كلية في بعض الاخر متسا خلافا لما قاله  
 وهي التي لم يبين فيها كية الزمان خلافا لبعضها بالاسود عدم الزمان من غير عكس فيقال بعض  
 الانفصال من ان عموم الزمان يستلزم عدم الاوضاع بدون العكس حيث شبه عليه عدم الاوضاع مطلقا  
 اشكال للممكنة التي لا تحصل بالاضاع الحاصلة في ذلك الممكنة الاجتماع لم يرها من المستغنى لتلايمه انه لا  
 يصدق حقيقة كلية لا متصلة ولا متصلة اذ هي الاوضاع ما لا يلزم منه التالى وما لا يلزم منه التالى  
 صدق المقدم عليه كصدق الطرفين ثم انه يتقضى التعريف جمعا بما يكون المقدم فيه غير زان في كل حال

ح

التزم انما لو لم يبين في بعض دون البعض ولا قام به في بعض دون البعض في بعض





قافور الموضوع لا يشمل بظاهره القضية الشخصية فالاول بمنزلة الموضوع الحقيقي في الجملة في زمان  
 معين يقتضي هذا ان قولنا ان جيتس راكبا اكرنك خارجة عن الشخصية داخلية في المهمة وقد عرفت  
 ما فيه فالاول ان يزيد الموضوع بعد الزمان مع انه الموافق لما سبق ذكره الاركان اي والاضاع  
 ليرافق التوفيق المار لا سلا بجه نقض التعريف الفخر بالقضية التي حكم بها في جميع الاركان على وضع  
 معين لان النقص انما يكون بالفرد المحقق وقد مر انها مستثناة في المثال المهمة كلامه يقتضي عدم وجود  
 الطبيعية في الشرطيات وهو كذلك الا عند بعض لا يصح بما بهم . ومنه وشيئا على اداة يفيد عدم  
 الاركان لغة والاضاع اصطلاحا فخلافا لا يكون كذلك كمن رايه في القضية الصادرة بها مهمة فورا  
 تكن اكن في دالما في المنصلة لا وجه لتخصيصها بالمنصلة اذ قد يكون سرور المنصلة وليس البتة  
 كما عليه صنعة الاشياء كذا في دالما ليس بقرينة دالما في ماسين والبتة فيه بقرينة ماسين الموانع لجل  
 دالما ليس كذلك وليس دالما للسلب الجزئي ان يجعل البتة ليس للسلب الكلي وما ذكره هنا للسلب الجزئي وقد  
 سبق في بحث كل ليس وليس كل ما يمنعك هذا في المنصلة قد لا يكون الا حسن ان يقول وسور سالة البرية  
 قد لا يكون فيها وليس كذا وليس من ليس مهما في المنصلة وليس دالما في المنصلة والمراد بتدليل ليس كذا و  
 اخبره سور المرجبة الكلية الذي دخل عليه اداة السلب حتى يدل على السلب الجزئي بالانزاع وعلى ريع الالجا  
 الكلي بالمطابقة في مطلق القضية او القضية الكلية قد يقال ان الزيد هذا يينا في ما نص عليه الضاري ذلك  
 التميم السابق لمطلق القضية الا ان المهم بن ظاهر الكلام على الجملة فالاول في الاخير دالما في ماسين  
 الاقام المشتركة بين الجملة والشرطية شرعي في المنصلة بالثانية وقدم اهـ . لزمه نسبة الكل الى نوع  
 الجزئي ان قيل بان الزعم والعناد والاتفاق شرعي نسبة الانصاية والانصاية لا هو راي عبيد حيث  
 قال بعدم جريان المرجعية في الشرطيات ولا قيد الجزان قيل بانها كبقية لانها عصا حيث صرح جريانه  
 فيها وكلام المصنف يميل الى الاول لانه ذكر وجه عدم التعرض للموجبات قبل تميم الشرطية او لا مذكرا كلمة  
 لا للسلب لا العدل كما مر فلا يقتضي التوفيق بها بالسوابـ ابن البرق دالما في التميم على محمد مائة



ق للعلاقة المراد بها ما بسببه يطلب الاول صحة الثاني موجبه لها اولاً فلا بد ان قوله موجبه لذلك مستغنى عنه  
 اذ العلاقة لا يكونه الاموجبه والمراد بالطلب ما لا يكونه بواسطه فلا ينقض تعريف العلاقة من رها  
 وربما يقال تعريف الضرورية غير شامل للقضايا الظنية والجواري ان الجارء العلاقة لا اتصال غير ينقض لكونه  
 القضية قطعية لجواز كونها مضمونة الوجود على الثاني نامة لان المثال اوجها خيراً من كعدنا كلاً كما  
 زيد فاطفاً كان السانان كانت موجبه عليه او نامة دون نفسه جراً اذ لا اذا كانت جرية كعدنا  
 قد يكونه اذا كان زيد جيداً كان انساناً على واحدة اي مقتضية لارتباط احداهما بالآخر بحيث  
 يمنع الانفكاك بينهما لان بينهما مجرد الصاحبة ولذا لم يذكرها كعدنا المقدم والثاني على معلول واحد  
 بان يكونه احديهما نامة والاخر ناقصة لامتناع توارء العلتي التفتين على معلول واحد ف  
 ولا تنافي معطوف على قوله وكالمعية وربط المثال بالمثل مقدم على العطف فللا حاجة الى  
 جعل الكاوة مقتضائية من تغفل احديهما اي نشاء اللزوم ذلك سواء كان نشاء بنفسه او بوجه ما تعريف  
 شامل للمقتضائين الحقيقيين كالابوة وابنة والشور بين كالابن والاب لا يلزم من تغفل الاب  
 بواسطه الابوة تغفل الابن وبالعكس لكن قوله كالابوة شوران التوفيق للمقتضيات ولا يجب حمل  
 الكاوة اشارة الى المشهور وان وجه التولد هذا انما يجري في التفاضل بين الحقيقيين واما المشهور بان تغفل  
 على واحدة فالعقل الفعال الا ان كلامها يحتاج ببعضه الى بعض الآخر وكونه العلة مقتضياً لا  
 الانفكاك بينهما بمعرفة تلك الحاجة مع عدم شور بينهما فقبل معلول على واحدة فاقبل من ان من ادرج  
 التفاضل فيه اعتبر الحقيقي ومنه ضايف على المشهور في ذلك فلا فحقيقته نعم انه يمكن ان يقال ان قيد  
 مثلاً لم يوظف بعد التولد وان من عدم تضاد في علاقة يستقل ارادة المشهور في نظر الى مخالفة العلة  
 بما لا العقل حيث لا تنقض امتناع الانفكاك بالذات فليس ان كانت تسمى العلاقة بها على المقدم المنفصل  
 الثاني ويمكن ادراجه في قوله ان يكونه المقدم على الثاني بان يراد بالثاني نفسه الموجبة وتنتظم في السابق  
 بعصف الثاني اي قعته ولم في المستقبل لا عطف بقية للواقع بناء على القول بالفرق بين المصدقين في مثل الترتيب  
 فلو ان صنف عندا كرمك في العلاقة اولاً الى الترتيب هنا ضاف لما سبق في تعريف الضرورية فالاولى  
 ترك الشك الثاني هنا اوزيادة عديله في ما سبق مما انه على اعتبار عدم الاعتبار هنا يلزم الوكسطة  
 بين التسمي بناء على تعريفها هنا والفرق بين التسمي انه يمكن ايجاد التسمي على الثاني دون الاول  
 وينتقض كلامه في البرهان ان المعبرة الاتفاقية عدم العلاقة المشعور بها وهو اول ما من الشك الاول فلما  
 راعى مقتضى فلان التفسير بين التسمي حقيقه وعيائاً في اعتباره ولا يرد ما قيل انه على هذا لا توجد  
 الاتفاقية لان سبب الاستغنى به هو الله تعالى او العقل معلوم لان العلاقة العلة الموجبة للاستصحاب  
 وهي مجموع الشروط مع ما ذكره المجموع نامة يكونه معلوماً افرل غيره





بسم الله الملك على صفة علمه فزه  
فان العلم صفة الصلة والعلة علم للنتج  
الاتفاقية المعينة بالمعينة في الوجود يجوز عليهم

من جهة الاتصال بالعلم في الوجود  
الاتصال به فالمعينة بمنح  
الاتصال في الحاصلات  
الاتصال في الذات في العلم  
الاتصال في العلم

فلما عالم فان قلت الاتفاقية متممة على العلاقة لان  
المعينة في الوجود امر ممكن فلا بد من علة تقتضيه قلت

نعم الا انهم لا لاحظوا المقدم فان اطلعوا على امر يقتضيه

صدق التالي على تقدير صدقه ظاهرا واعترفا ذلك الامر  
سموا المنصلة لزومية والاتفاقية ثم ان الاتفاقية

على ما فسرنا بالبد من صدق طرفيها وبمع اتفاقية خاصة قد

تطلق على التي حكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم لا

لعلاقة سواء توافقا في الصلح ولا كقولنا ان كان الخلا

موجودا فالادان ناطق وتسم هذه اتفاقية عامة لكونها

اعم من الاولى والمنفصلة قد سبق ايضا تعريفها على الاطلاق

اما حقيقية وهي التي حكم فيها بالتساوي او عدم بين القضيتين

في الصلح والكذب معا كما هو حقيقة الانفصال كقولنا

العدد امانوع وما فرده فانه حكم في بيان هذا العدد

نوع

اقول المناسب على ذلك التقدير ان يكون التقدير في

ق فان قلت نقص بما مية ترتيب الاتفاقية كما فيه ترتيب الدرر المنيرة والتميم المتصلة الى الدرر المنيرة والاتفاقية ما في سلم  
 لتقيم التي انفس والغيره اذ لا تكونه الاتفاقية في مستلة على العلانية صغرى كبرى مطوية على كل ما شغل على العلانية  
 لزوميه وقوله لان العينة ريل الصور والفار في قوله الآت فلا بد راحلة على محول النتيجة والكبر على كل ما يمكن لا بد  
 من علة مع صور على النتيجة مطوية ق قلت نعم منع الضرر ان اريد بالعلانية فيها العلانية المنيرة ومنه الكبر  
 تسليم الضرر ان اريد بها فيها علم العلانية في واعتبر ذلك او يرفد منه ان المدار في الفرق بين الدرر المنيرة والاتفاقية  
 على الاعتبار وعدمه وهذا لا يتم على الشق الاول في قوله لا العلانية الا الى ذلك ان تقول ان اريد بالعلانية علم فان يكون  
 ممة اذ المعتبر في الدرر المنيرة علانية تكونه موجبة للفتك انفتك احدهما على الاخر لا يكونه في مصاحبة كما بين  
 العقل الثاني والفتك الاول وان اردت العلانية المتضمنة باذكارنا للضرر لمع اذ لا يلزم من وجود العلة وجود العلانية  
 لجواز صدورهما من علة واحدة جبهتين مختلفتين ومن صحت طريقتنا ولا يراد ان لو كان كذلك لم يستقر تقدير الصدق  
 اذ لا فائدة فيه لاه اعتباره لانه مع الاصل الذي هو مدلول في الشرط والسيل في قيل ان الاول في مدونه  
 لفظ التقرير ليس بشي فبدر في وقد تطلق آية في شراك القطع ومن اراد بالاتفاقية في التي ما تطلق عليه للفتح  
 الاصل والا لا تنقض الضرر بارة افران الاثم ولا بناء هذا ما ذكره الله ما الترتيب لجواز ان يكون قوله وحى استخدا ما  
 في تقدير ان تقرير متنع اذ يمكن واقعا ادلا وهل يجب صدق الشا على تقدير صدق المقدم بان لا يكونا متنا في الصدق  
 اول الكلام المحقق الشفا زاني شربا لادل و لا يصدق قولنا ان لم يكن الانسان ناطقا فهو ناطق والقطب  
 بالثاني بناء على ان الصادق صادق مع كل من التناير المعتبرة اذ انما في يكونها اثم ان علم اشار الى المادة الاجزاء  
 بقوله سواء توافقا او الى المادة افران العامة بقوله اولا في بين القضيتين ان مثلا يشمل ما حكم فيه بالبناء بين ثلاث  
 قضيا بالرافع لقوله الآتي وقد يكون المنفصلات ثم لتية المقدم وان لا نفي ما باعنا والضرورة اذ باعنا ما كان  
 له مجاز الاول في حقيقة الانفصال اشارة الى ان نسبة الحقيقة الحقيقية الانفصال بناء على ان ما عداها  
 في حكم عدم فالنبة للفرق الى الكل لا روى او على لما ينة الانفصال فيها فالتب لمبالغة ذلك ان تقول بانها منسوبة  
 الى المحقق على الجدير ما نسبتها الخاص للعالم واما لمبالغة قائم عصا في كقولنا القدره وليعلم ان اثنين الذين  
 بينهما تباين حقيقي ان كان بين تبقيضها تباين كلي والافيهما من اجمع وبين تبقيضها من الخلو ان القدره في محض

الدرر المنيرة

انقول وظهر من هذا ان كل شئ يكون بينهما  
 انفسه حقيقة يكون بين تبقيضها ذلك  
 والكل شئ بينهما تباين كلي واما تبقيضها  
 فيه من اجمع لا غير من







نروح وهذا العلة فرد لا يصلح ان لا يكون معاً بل ان صدق  
احدهما كذب الآخر لا محالة فكل ما مع التناقض في الصدق  
والكذب معاً وهذا مثال للموجبة ومثال السالبة ليس هذا  
الانسان لا يتباً وتركها في حكم فيه في التناقض بل في هذا الانسان  
كانب وهذا الانسان ترك في الصدق والكذب جميعاً  
قال السالبة الحقيقية اعم من الموجبة الحقيقية لان طرفها  
قد يصح قان وفلا يكون بان وقد يصح احداهما ويكذب  
الاخر بخلاف الموجبة واعم ايضا من مانع الجمع والخلو  
السلبين او موجبتين لما ذكره وقوله وهو مانعة الجمع  
والخلو معاً وكذا قوله فقط في الاضربين مما لا حاجة اليه  
ولعلم اشار بذلك الى التعريفات فافهم واما مانعة الجمع  
فقط وهي التي حكم فيها بتناقض القضيتين او بعد  
في الصدق فقط مع امكان اجتماعهما على الكذب في السالبة

هذا الانسان لا يتباً وتركها في حكم فيه في التناقض بل في هذا الانسان  
كانب وهذا الانسان ترك في الصدق والكذب جميعاً  
قال السالبة الحقيقية اعم من الموجبة الحقيقية لان طرفها  
قد يصح قان وفلا يكون بان وقد يصح احداهما ويكذب  
الاخر بخلاف الموجبة واعم ايضا من مانع الجمع والخلو  
السلبين او موجبتين لما ذكره وقوله وهو مانعة الجمع  
والخلو معاً وكذا قوله فقط في الاضربين مما لا حاجة اليه  
ولعلم اشار بذلك الى التعريفات فافهم واما مانعة الجمع  
فقط وهي التي حكم فيها بتناقض القضيتين او بعد  
في الصدق فقط مع امكان اجتماعهما على الكذب في السالبة



وعلى التقدير في السالبة كقولنا هذا الشيء الجرم أو شجر مثال  
 للموجبة فإنه حكم فيها بأن هذا جرم وهذا شجر لا يصدق  
 مع جواز كذبهما بأن يكونا مثلاً وهذا الغرض <sup>مع الحكم</sup> حكم بالتساوي  
 في الصلة فقط وسؤال السالبة ليس ما أن يكون هذا الشيء الجرم  
 ولا شجرًا فحكم فيه بغير هذا الشيء لا جرم وهذا الشيء لا شجر بنفي  
 التساوي في الصلة فقط لا نهما يصدق قلنا معاً ولا يكذب  
 كيف ولو كذب بالكان الشيء جرمًا وشجرًا معاً وهو محال وأما  
 مانعة الخذف فقط ومعاً حكم فيها بالتساوي بين الجزئين  
 أو برفعه في الكذب فقط معاً كان اجتماعهما على الصلة  
 في الموجبة وعلى الكذب في السالبة كقولنا زيدًا أمانًا أن يكون  
 في الجرم أمانًا لا يعرف مثال الموجبة فإنه حكم فيها بين زيد  
 في الجرم زيد لا يعرف بالتساوي في الكذب فقط فيجب صلاتهما  
 ويمتنع كذبا معاً كيف ولا يكذب بالجرم أن لا يكون في الجرم  
 وأن

أما معنى ذلك اللاد فأنه اللاد وقوع وعلى  
 اللاد وقوع الباء للتمقق أو كما متحققاً في  
 هذا الحكم

الاول اسيرت اليه قوله الكلام  
 فلا بد من تقدير مثلاً مثلاً في

لا يصدقان معاً، فإذا ثبت أن مانعة الجمع تكذب عن صادق وتصق عن كاذب، وللألم بطل  
مع كذبهما بل زاد قيداً لبيان أن هذا النوع إما من صادق أو كاذب، فلو كان صادقاً لكانت مانعة الجمع في  
سابقة منع الجمع عن صادقين وكذبها عن كاذبتين، وما قيل من أنه الأولى أن يثبت أنها من صادق ولا من كاذب  
لأن مرجع تصديق عنهما للصدق سالبته أيضاً، لزم أن لا يكون بينهما الوجهية والسالبة منافاة، وانقضى القاعدة  
الآتية، نعم الدال على الإشارة إلى كذبها عنهما وإن كان مستغنياً عما سبق، فلا يضر، فتأمل ثم المراد بالصدق والكذب المعبراً  
بعد التحليل، واعتبار الحكم فلا يريد أن ادلت الشرط اطرحت الجزئين من كونها قضية نكف يكونان صادقين أو كاذبتين  
تبيين الجزئين فيه مع قوله قضيتين في الشرطين السابقين، فنحن ارتكبه للإشارة إلى عدم ملاحظة كونه قضية عند كونه  
جزءاً من الشرطية كما بين قوله أدبر فنه هنا وقوله أو عدمه سابقاً، في الوجه المراد به الماء الفرق أو بالفرق التفرع في الماء الحي  
أو بالجزء الثاني أن يعرف فيه فلا يريد أن يجد أن يرتفع الجزآن بأن يكون في البر ولا يفرق في ماء النهر مثلاً، فلا يصدق هذا  
مثلاً للوجهية ولا الآتية للسالبة، ويميز صدقها من تصديق صادقين وتكذبها عن كاذبتين، لأن تصديق صادق  
ولا ذنب، وإن كذباً يلزمه أقام الدال على نوع النسبة الاتصالية مقام المحول أو الجهة مقابلة على اختلاف الرعي المارين  
وقوله الآتية وهو في مقدمة رافعة لنا في المقدرة الشرطية لقياس الاستثانة، إن الفرق، عند ذلك



في وجه حال مقدمة رافعة لتلا المقدمه الشرطية للقياس للاستثانة في تنبيه اوجه اشارة الى ان كذبها انما يصدق  
 اذا اطلق على راكب السفينة انه في البحر يحكم قياسا مساواة الصادق مقدمه الاجنبية هنا ان ظن الكذب  
 ظن او اطلق الفرق على زلاب الروح بسبب قطع الماء للنفس لا على التوغل في الماء حتى يتحقق كذبها في السامع العلم  
 ان كل مارة اقول الغضية المركبة من صادق وكاذب لهذا ان يكون هذا الشيء انسانا او لانا لهما يصدق موجه بمانته  
 الجمع وكذا مانته لخلو لانا لو ان اوجهينها تصدقان عن صادق وكاذب لتقتضي القاعدة الاولى ان لا تصدق فيه  
 سالبه من الخلو والارزاق لعل الشيء لا ينفى او ساويه وكذا ما ياتي من ان موجه مانته الجمع تركب من الشيء  
 اخص من نفيضة والقاعدة الثانية ان لا تصدق سالبه مانته الجمع والارزاق جواز افعال الشيء مع اخص من نفيضة  
 وكذا ما ياتي من ضابطه مانته الخلو ويترجم اليهم ان يكونا بالخص الاخص لم يعلم لجب التفتن من النقصلة الحقيقية مع  
 قولهم يتبينها لها والحق عند ان يقال ان مانته الجمع بالخص الاخص يحكم فيه بالنسبة في الصدق وعدمه في الكذب  
 مانته الخلو بالعكس فكذب الاول عن غير الكاذبين وكذب الثاني عن غير الصادقين وحيث لا تستغنى القواعد الاربع ويمكن  
 حل كلامهم عليه بجعل فقط قيد التثنية في الصدق لا الحكم وحل الامكان في توريثها على الوقوع على عدم الاستغناء لصادق  
 بالوجوب المستعمل فيه بخلاف الاول في توريث الحق لرجاء قوله سالبه الظن والموافق للثنية سالبه على ان يكونه فاعل كذبه  
 يمكن ان يجعل ما لا من فاعله في هذا النوال المتداول بمعنى الشبهة التي يظهر الحالك ما ينجم عليه فغير متعارف بالكنائية والمحال فصله  
 في سالبتهما ان بان يدل فاعله الصدق في القاعدة من سالبه وفاعل الكذب بالموجه بان بقول كل مادة صدق بها سالبه من الجمع  
 كذب بها موجهه وصدق بها موجهه من الخلو وفي عليه القاعدة الاخرى اقول هذه القواعد الاربع مخصوصة بالعنانية لا بشر  
 به استلزامها في هذا المقام فاقبل ان تستغنى ان يثبتوا لليس ان يكونه زيد انسانا او ناطقا اذ يصدق سالبه من الجمع كذب موجهه  
 عن صادق من انه لا يصدق موجهه من الخلو وجوب تركبه من الشيء وانهم من نفيضة والرابعة بقولنا ليس ما ان يكونه زيد انسانا  
 او لانا لهما حيث تصدق سالبه من الخلو كذب موجهه مع كذب موجهه من الجمع لوجوب تركبه لشيء من اخص من نفيضة  
 ليس في محله لان وجوب التركيب المذكورين مخصوص بالعنانية لا سيما به والمثالان من الاتفاقية اذ لو لم يكن  
 موضوع المقدم في الخلو زيد لم يكن موجهه من احد الاقسام الثلاثة لجواز ان يقع ههنا كذا اجتماعها ولا سالبه من الجمع  
 لذلك في بين عينيهما وجه دربي او عد بين او فتلين في من الجمع اى موجهه او سالبه وفي عليه قول الا في من الخلو  
 يصدق بين نفيضة لانه يكونه الغضية المركبة من العينين مركبة من شيء واخص من نفيضة فيكونه المركبة من نفيضة  
 موجهه من اعم من النقيضين فيصدق بينهما من الخلو وبالعكس الاكلا شيعين يصدق بين عينيهما من الخلو يصدق  
 بين نفيضة من الجمع وكذا ان زيد به كل شيعين يصدق بين نفيضة من الجمع يصدق بين عينيهما من الخلو فالهاتين  
 ان الصادقة عند صدق موجهه من الجمع سالبه وعند صدق موجهه من الخلو سالبه ومن يعلم ان صدق موجهه عند صدق  
 سالبتهما بالمقاييس ولولا ان الصادقة المنقطة لكان اخص ولولا ان سالبه والموجهية المنقطة اه لكان وضع وعليهما يكون  
 اشمل ابن التوفيق



١٤٨  
 والنسبة في النوع ان النسبة مع الحقيقة في النوع هي ما يقع في الحد ولا يصدق المختلف فيه لا عند الاتفاق فيها وهاصله  
 انه عند الحد الكيف يختلف النوع وعند اختلافه يتحد النوع واما عادية لان هذا بالنسبة لا يطلق المنفصلة قسم والا  
 اقسامه فيقسم فلا يتجه ان العادية اعم من وجهه كل من الاقسام الثلاثة والمقسم لا بد ان يكونه اخصا من الجميع فنسبه  
 اليها واما الاتفاقية فنقد قسم بالنسبة اليها لوجودها في النسبة ثم انه لم يقل ان المنفصلة اما عادية او مع خمرية  
 وان يفرد ويرى الى ومثال السالبة ليس اما ان لا يكون نزيل  
 في الجور واما ان يفرد فيها لا يصدق ان معا وقد يكونان  
 تنبيه اعلم ان يارة صدق فيها موجبة منع الجور كذب فيها  
 سالبة وصدق فيها سالبة منع الجور كذب فيها  
 موجبة منع الجور كذب فيها سالبة وصدق فيها سالبة منع الجور  
 وعلم هذا النوع الكلام من جانب السالبة وقطع وان  
 كل شيئين بصدق في عينيهما منع الجور بصدق بين  
 نقضيهما منع الجور بالعكس اذا ترا فقا في اليجاب واللب  
 واما اذا اختلفا فيها فالصادقة سالبة المتفقة في  
 النوع والامثلة المذكورة استاق الى كل من ذلك فتبصر  
 ثم ان كلام المنفصلات الثلاثة اما عادية او اتفاقية  
 فالعادية ما حكم فيه بالسنا في لعلته موجبة وذلك بالياخذ  
 مع اليه نقضه او مساوي نقضه كما في الحقيقة واما

للقيام الى اتفاق كل منهما في كل منها لا اقسام  
 العام ان منهي شلا غير مستند لا اقسام  
 اليها لعلته موجبة ولا يناف هذا اثرها بانها  
 ما حكم فيها بالسنا في ذات الجزئية للحد  
 بقصر نظر اليها قطع النظرة الواقعة والام  
 يشل العادية ان النسبة الجور ولا يناف الحد  
 لا الحقيقة المركبة من شي ومساو نقض  
 مع تحقق العادية في شي والاعم والاعم  
 مع نقضه وكذا ما وير بان يصدق ان  
 ان اللة الموجبة في الحقيقة عليه المقدم  
 لنقض السال في مانعة الجور عليه لا نقض  
 في مانعة الجور عليه لا اعم من نقض  
 نقض ارمسان نقضه هذا اذا كانت النسبة  
 موجبة كلية والافلا يتحقق مادة اخراق الجور  
 الاعم مطلق من الكلا غير ثم ان هذا من علوم  
 تجوز كونه المنفصلة مركبة من اكثر من جزئين  
 والافتركيها لا ينحصر في المذكور بل تتركب  
 الحقيقة من شي ومساو نقضه اعم من شلا  
 كل منهما اخص من النقيض والجور مساو  
 ونقض مانعة الجور ما ذكرنا ان التوهم



ق. وهو حال مقدمه رافقه فلا المقدرة الشرطية للقياس الاستثنائي في تنبيه اوجه اشارة الى ان كذبها انما يصدق  
 اذا اطلق على ركب السخنة في العجز بكم ثبات المساواة الصادق مقدمه الاجنبية مما لا يخفى ان ظن الكذب  
 ظن او اطلق الفرق على ركب الروح بسبب قطع الماء للنفس لا على الدخول في الماء مع تحقق كذبها في السامع في العلم  
 ان كل مادة اقول القضية المركبة من صادق وكاذب محتمل ان يكون هذا الشيء انسانا او لانا طفا يصدق موجهه مانعة  
 الجمع وكذا مانعة الخلو لان لو ان موجهه الصادق ان يصادق ولا بد تستغنى القاعدة الا اذا لا تصدق فيها  
 سالبه مع الخلو والارزاق ارفع الشيء مع نقيضه او ما ياتي من كذا ما ياتي من ان موجهه مانعة الجمع مترتب من الشيء  
 اخص من نقيضه والقاعدة الثانية اذا لا تصدق سالبه مانعة الجمع والارزاق ارفع الشيء مع اخص من نقيضه  
 وكذا ما ياتي من ضابطه مانعة الخلو ويترتب ان يكون باللفظ الاخص اعم من طبع التفتق من المنفصلة الحقيقية مع  
 قولهم ببيانها لها والحق عند ان يقال ان مانعة الجمع باللفظ الاخص ما يحكم فيه بالتنازع في الصدق وبعده في الكذب  
 مانعة الخلو بالعكس فكذلك الاول من غير الكاذبين وتكذب الثانية من غير الصادقين و لا تستغنى القاعدة الاربع ويمكن  
 حمل كلامهم على ما قيل فقط قيد التنازع في الصدق لا الحكم وعلى الامكان في توريثها على الوقوع على عدم الانتفاء لصادق  
 بالوجوب المستعمل فيه يجوز انما لا ينفك عن الحق بالوجه قوله سالبه الظن والموافق للاستسالية على ان يكونه فاعلى كذب  
 يمكن ان يميل على ما علم في هذا السؤال المتداول بين الثمرة التي يظهر الحالك ما ينبغي عليه فيه سفاقة بالكناية والمنوال قيل  
 في سلبها اه بان يدل فاعلى الصدق في القاعدة بين سالبه فاعلى الكذب بالوجه بان يقول باوة صدق في سالبه منع الخلو  
 كذبها موجهه وصدق في موجهه منع الخلو في سالبه القاعدة الاخرى ثم اقول هذه القاعدة الاربع مخصصة بالعنادية لا بشر  
 به هتد لا لهم في المقام فاقبل انه تستغنى ان ينفك عن سالبه ان يكونه زيد انسانا او لانا طفا اذ يصدق سالبه منع الخلو كذب  
 على صادق من انه لا يصدق موجهه منع الخلو بوجوب تركه مع الشيء اعم من نقيضه والاربع بتولنا ليل ما ان يكون زيد انسانا  
 اولانا طفا حيث تصدق سالبه منع الخلو كذب موجهه مع كذب موجهه منع الجمع بوجوب تركه مع الشيء اخص من نقيضه  
 ليس في محله لان وجوب التركيب المذكورين مخصص بالعنادية لا سيما به والمثالان من الاتفاقية اذ لو لم يكن  
 مخصصا في المقدم في الخويزي لم يكن موجهه من احد الاقسام الثلاثة لجواز انتفاء جميعها كاجتماعها ولا سالبه منع الجمع  
 لذلك قبيح عينيها وجود بي او عد بي او فتلين في منع الجمع اي موجهه او سالبه وفي عليه قوله الا في منع الخلو  
 يصدق بي نقيضها لانه يكون القضية المركبة من العيين رتبة مع الشيء اخص من نقيضه فيكونه المركبة مع نقيضها  
 مع كونه من اعم من النقيضين فيصدق بينهما منع الخلو وبالعكس اكل شيئين يصدق بي عينيها منع الخلو بصدق  
 بي نقيضها منع الجمع وكذا ان تزيد به كل شيئين يصدق بي نقيضها منع الجمع يصدق بي عينيها منع الخلو فالصاحبة  
 الى الصادرة عند صدق موجهه منع الجمع سالبه وعند صدق موجهه منع الخلو سالبه ومنه يعلم على صدق موجهه منع صدق  
 سالبها بالصاحبة ولو قال فالصادقة المتفقة كان اخص ولو قال سالبه والموجهية المتفقة اه لكان لا وضع عليها يكون  
 اشمل ابن الوهبي



والمتفقد النوع ان المتفقد مع الحقيقة في النوع مع ما يقع في الحد ولا يصدق التثنية فيه لعدم الاتفاق فيها وحاصله  
 انه عند الحد الكيف يختلف النوع وعند اختلافه يتحد النوع واما عارضية لاه هذا بالنسبة الى اطلاق التثنية فم والاه  
 اقامه فيقسم فلا يتجه ان العارضية اعم من وجهه كل من الاقسام الثلاثة والمقسم لابد ان يكونه اخصر من كل وجه  
 اليها واما الاتفاقية فتقسم بالنسبة اليها لوجود تعاضد التثنية ثم انه لم يقد ان التثنية اعمارية او مع خبرية

وان يفرق وهو محال وسأله السالبة ليس ايمان لا يكون نزيلا  
 للديان لا فتق كل منها في كل منها لا اقسام  
 العام الى شئين مثلا فيرستندم لا اقسام

في البحر واما ان يفرق فيها لا يصدق وان معا وقد يكونان  
 اليها لعلية معينة ولا ينافي هذا في ان ينافي

تنبه اعلم ان زيادة صدق فيها موجبة منع الكذب فيها  
 بقصر النظر اليها قطع النظر عن الواقع والام  
 يشل الصادقة امانة للبحر ولا ينافي الحدود

سالم وصدق فيها سالبية منع الحدود كل زيادة صدق فيها  
 للحمينية المركبة به ليس مساو لنفي  
 مع تحقق العناد بين الشئ والام والاه

موجبة منع الخلق كذب فيها سالبية وصدق سالبية منع الجمع  
 مع نفي وكذا ما يبرر بان يصدق اذابة  
 الفالطة الموجبة في النقيض عليه المقدم

وعلم هذا النوع الكلام من جانب سالبية فاقطن وان  
 لنفيض الثاني وفي ما يقع على نفي لا اخص  
 وفي ما يقع على الام مع نفي

كل شئين بصدق في عينيهما منع الجمع بصدق بين  
 نقيضيهما منع الحدود بالعكس اذا توافقا في اليجاب والسلب

واما اذا اختلفا فيها فالصادقة السالبة المتفقدة في  
 النوع والامثلة المذكورة استاق الى كل من ذلك فتص  
 الاخر عند نفيها من زكي

اي وكذا الموجبة التثنية وبذلك السالبة التثنية بغير روية  
 كل منهما اخص من النقيض والجمع سالب  
 وقس على ما في التثنية ما ذكرنا ان التثنية

ثم ان كلامه من مفصلات التثنية اعمارية او اتفاقية  
 وقس على ما في التثنية ما ذكرنا ان التثنية

فالعارضية ما حكم فيه بالتناؤ لعلية موجبة وذلك باضافه  
 مع النفي نقيضه او ما في نقيضه كانه الحقيقي ولا

مع النفي نقيضه او ما في نقيضه كانه الحقيقي ولا



ق ك لا مانعة للجمع الأولى اما حذف لامها وفي ساقه ولا هقه وهذا في قول داماما هو عهده وذكر الوارد بدل او -  
قوله او ما هو او ما تبدل قوله او اما ما باو ما حتى يكره القضية عليه شبهة بالنفصلة الحقيقية المركبة من ثلاث  
اجزاء الشيء الاسود الكاتب او الشيء الابيض الامم ولم يكتف الشبهه مثال مع صلته حيث لانه  
الجمع بان يكون الشيء ابيض وكاتباً ولانه المذكر كان يكره كحما في مانعة الجمع او على هو م من نقيضه  
ولا كاتبا مع ان فيه التنبه على ان التباين بين الاقسام الثلاثة في الاتفاقية عبارة  
بكره الكلام في امثلة الاتفاقيات على  
وتيرة المناديات ق اما لا اسود هذا  
صالح لهما ابيض بان يكره الشيء لا اسود  
كاتباً او لا اسود ولا كاتبا لان الادب الالم  
والا فعمل الم في تعريف مانعة الجمع والمذكر  
الاعم والاحص المط لانه وجه واللا كات  
اعم واخص به وجهه اللا هو و عليه  
لنن المثال الاتي مباين للحقيقية اي  
بحسب المفهوم والتحقق والافتقار كان عمل  
التوحيين المارين على المعنى الاعم وقد  
تطلق ان لا يشترك اللفظ اعم منها  
اي بحسب التقيد والما بحسب المفهوم فالنسبة  
بين المعنيين البانية وكذا النسبة بينهما  
بالمعنى الاعم وبين الحقيقية فيراد مانعة  
الجمع اه اعلم ان لها ثلثة معان ما حكم فيه  
بالسنا في الصدق وعدمه في الكذب وما  
وما حكم فيه بالسنا في الصدق سواء حكم بالسنا  
في الكذب او بعدمه او لم يحكم بشئ من السنا في  
عصه وان هذا التوفيق ينسب للمعنى الثاني فبلا  
التوفيق المار ويمكن تطبيقه على المعنى الاخر  
بان يقال مع قوله اولاد لا يحكم بالسنا في  
في الكذب سواء حكم به او لم يحكم بشئ منها فلا يراد ما يقال ان هذا يستلزم ان يكون لها معان اربعة نعم  
الاولى ان يقول سواء حكم به في الكذب او بعدمه او لا وقس عليه مانعة للمعنى الثاني ابن القوه والنحو

ما هو اخص من نقيضه كما في مانعة الخلق وامثلهما ما صرفي  
المتن والاتفاقية باحكم فيه بالسنا في مجرد اتفاق الجزئين  
في ذلك بلا امر موجب وذلك بان لا يؤخذ مع الشئ  
نقيضه او ما و نقيضه كلف الحقيقية الاتفاقية ولا ما  
هو اخص من نقيضه كما في مانعة الجمع الاتفاقية ولا ما هو اعم  
من نقيضه كما في مانعة الخلق الاتفاقية مثال الحقيقية  
الاتفاقية هذا اما اسود او لا كاتب للشيء الاسود  
الكاتب ومثال مانعة الجمع الاتفاقية قولنا هذا اسود  
او لا كاتب للشيء المذكور ومثال مانعة الخلق الاتفاقية  
قولنا هذا اما اسود او كاتب لهذا ايضا ثم اعلم ان كلا  
وما حكم فيه بالسنا في الصدق ولم يحكم في جانب الكذب بشئ من السنا وعصه  
من مانعة الجمع والخلق بالمعنى المذكور مباين للحقيقية  
وقد تطلقان كما ما هو اعم منهما فإراد مانعة الجمع ما حكم فيه  
بالسنا في الصدق سواء حكم به في الكذب ايضا او لا  
في الكذب سواء حكم به او لم يحكم بشئ منها فلا يراد ما يقال ان هذا يستلزم ان يكون لها معان اربعة نعم  
الاولى ان يقول سواء حكم به في الكذب او بعدمه او لا وقس عليه مانعة للمعنى الثاني ابن القوه والنحو



في بيانه ان المذكور من الزائد على الجزئين اذ ثبت الجزئين معلوم ما سبق والا لاوله ان يقول ان يكونه المنفصلة ثلثة  
 اجزاء فالكثرة بينها الجزئين ذات اجزاء الجمع اذا قيل بالجمع وجب التوزيع فلما ارد ان اللاباق ان يقول ذات اجزاء  
 فاقولنا العددان العدد النطق بمنه مالم كسر فلما ارد ان هذا لثالث لا يصلح للنقص الحقيقي لارتفاع الثلثة في حد  
 عشر مثلاً ان ينقص العدد بنصف مجموع حاشيته واعتبر من بعدم شموله للواحد اذ ليس له الا هاشية واحدة و  
 ويراد بها نفع الخلق ما حكم فيه بالسما في الكتاب مطلقاً سواء  
 الحكم به في القدر اولاً ايضاً هذا ولما كان ما سبق من اثلثة  
 المنفصلات كل اذا ضربين والحال ان يكون المنفصلة  
 ذات جزئين فصاعداً بينه بقوله قد يكون المنفصلة ذات  
 اجزاء ثلثة فصاعداً كقولنا العدد اما ان اردنا او  
 ناقص مثلاً الحقيقية ومثال ما نفع الجمع قولنا هذا الشيء ما  
 حجر او شجر او صولاً وما نفع المثل هذا الشيء اما لا حجر ولا شجر  
 اولاً حين ان المراد من زيادة العدد ونقصانه مساوية  
 كون ما جتمع كسره زائداً عليه وقصاؤه اقله ولكن  
 تسعة العشر والثلث والثلث والسبع والثلث والخمس  
 والرابع والثلث والنصف فالعدد الزائد كائنه عشر  
 فان له نصفاً هو الستة وثلثاً هو الاربعه وربعاً هو الثلثة  
 هو الاثنان فاذا اجتمعت بصير خمسة عشر فيكون زائداً  
 بقدر ان القوة ومنه





من ثلاثة اجزاء مركبة من منفصلتين او لهما حقيقة وثابتهما موافقة لهما في النوع فلا تكونه ثلثة  
 على نفس واحد ويخرج كل منها عن الثلاثة وان اولنا تفاريعها بذكرها عليها فاللذان ان يجعل كل  
 منها منفصلة مركبة من حليمة ومنفصلة بان يكونه الاصل هذا العدد راحة او يكونه ناقصا او  
 ساديا لما تقرر من ان الشرطية مركبة من حليمتين او متصلتين او منفصلتين او مختلفتين يمكن  
 ان يكونا يد عليهما ان المخرج ليس على الانفصال لا يقتضيه طريقتان يعلم بالنافاة بينهما مفردتين  
 او قضيتين بل حليمة صرفة وبغيرها فانه السيد من ان النافاة قد تعتبر في المفردات لمجرد الوجود  
 في محل واحد فان عرفت عنها بمثل قولك السواد والبياض متضادان لجسبه لحليمة صرفة او بمثل  
 اما ان يكون هذا السواد او البيض منفصلة او بمثل هذا اما اسود او ابيض فحليمة شبيهة بالمنفصلة  
 انتهى بلخصا وبهذا ظهر ان ما ورد عليه من ان ما ذكره من الحليمة المردة المحول الشبيهة بالمنفصلة  
 لا المنفصلة والجواب عنه بان المراد ان مجموع القضايا الثلاثة اعني العدد راحة والعدد ناقص  
 والعدد ساد لا يتحقق في الوجود ولا يخلو الوجود عنها بنشأ ثلثة التدبر لانه حليمة صرفة وله  
 اريد ما في الجواب في اعم من ان انما يتم النعم لم يثبت في الحقيقة النافاة صدقا وكذا باي  
 المجموع وبهي كل قضيتين وفي ما نفي المجموع صدقا وفي ما نفي الحليمة كذا في كذا والآن ان الوجود

لان كل جزئين تحت الظن لان ان ليس المعبر في الانفصال بين كل جزئين منها بل يكون في الانفصال  
 بين المجموع ويرد ان هذا مستلزم لان يكونه قد لنا اما ان يكونه الثلاثة ناقصا وراية اوردوا  
 منفصلة حقيقة صادقة لان مجموع الثلاثة لا يجمع فيها ولا يرفع عنها وليس لك نظير ما ذكرنا  
 ان القول بحقيقة ما ذكره ليس بعراق ابن القوة وحده حفظه الله من كل ما يدربا



ق وكذا يمكن اهـ اي وكذا يمكن ان يتم في المثال المار بالصفة الخلو ان المجموع لا يرتفع عن الشيء مع قطع النظر عن  
الانفصال بين كل جزئين وتركيب هذا الشيء من النقل للعلم به مقايسته وتركيبها الى انفصالات ثلثة  
فالتفريع اما اعتبار اهـ المتروك المار للعلم به كالمذكور او باعتبار ان الفرق عليه لا يجب كونه على تمامه  
للمفرع فلا يرد انه لا يصح استزاعه لان المعلوم سابقا تركيب الحقيقة وما نفع الجمع فقطق على الاعتبار للعلم  
اي الاعتبار بقوله ويمكن ان يكون اهـ ق من ان الحقيقة قد يستدل عليه بان الحقيقة لا تركيب الا  
من الشيء ونقيضه او سايه ولا يكونه شيء الا نقيض واحد ويوجد امدر كل منها اخص من نقيضه  
او اعم منه ويرد عليه منع الحكم مستندا بجزء تركبه عن الشيء وعن شئ كل منها اخص من نقيضه ق  
فحكم اي لبيان الدليل المار وجوابه في كل من اثبتته وكذا اما في تلك الحواش فنعى هذا المثار اليه جميع  
حاشيتن قوله قيل لا تركيب وكذا ان تخصه بقوله والحق اهـ وما علمهم اي الاعتراض الذي رد على  
القائلين بالفرق المار الذي هو حكم وقوله من اهـ اهـ بيان ما في النصيب لا يتفق الا بين جزئين لمار  
من ان الانفصال سببه واحدة ق مطلق الانفصال واحد او متعدد اقله الاقسام الثلثة فالفرق  
المار يطم لانها متساوية الاقدام في انها على الشيء الاول يمتنع تركيبها من اكثر من جزئين وعلى الثاني صحيح  
ليس بحق لانها اختار الشيء الاول ومنع الحكم مستندا بما في الجواب او باننا لا نلزم ذلك لو اردنا الانفصال  
بين كل جزئين لم لا يجز ان يراد الانفصال بين المجموع ويرد عليه ان المراد بان انفصال الواحد الواحد  
بحسب الحقيقة يبطل السند الاول وان الا انفصال يقتضي طريقتين وقد مر انهما حين ارادة  
الانفصال بين المجموع ثم نشئت المقدمة المندومة بالدليل المار فظهر ان الحق ما قاله الفارسي ق  
لا يجب رفع للايجاب الذي ورد عليه اسباب الجزئية الممكنة الخ بعض ما ذكره ارادة الانفصال  
ليس بمنفصلة وفي كلامه اقامة حجة القضية مقام المحول ومنفصلة مركبة من قضيتين قد يتدل  
بينا في هذا ما في شرح المطالع من انه اذا حصل على موضوع واحد او اياه متقابلا فان قدم المرصو  
على حرف العناد فالقضية حملية مشابهة للمنفصلة وان اخرها فهي منفصلة شبيهة بالجملية لا انتفاء  
كون الشيء المذكور حملية ليس الا ويمكن الجواب بان راد السيد الفرق لحسب الارادة ومقصود  
شارح المطالع الفرق بحسب الظن فالمثال المار بحسب الارادة يحمل الارين وان كان يجب الظاهر  
حملية كما ان قولنا اما ان يكون هذا واحدا او كثيرا احتملا لحسبها ومنفصلة بحسب ابن الزبيدي





والاصل انه لو ثبت بان تناقض قضاهما كان الاختلاف فقط جنازياً لها وإضافة إلى الفقيهي  
 فصلاً عما لا يختلف المورد والعقبة والاربعية التافن بين الفقيهي كان الاختلاف  
 فقط جناً بعيداً واختلاف الفقيهي جناً قريباً لكن لما اردنا الثاني لم تلجج الى اعتبار هذا الجنى  
 الجنى البعيد وهكذا بان الجنى هو هذا الجدى ليكره قريباً مره

ق يعلم بالمقابلة بان يتم تناقض المورد اختلافهما بحيث ينتفع لثان عمل احدهما وعدم عمل الآخر لا  
 الصدق والكذب المورد بمنزلة الحمل وعدمه وما قيل ان القياس ناسد لان التناقض فيه لا ينافي الارشاع  
 لجلالته في القضايا مشروحة بانها يجب لراضة التمييز بغير العدول وأما اذا اختلفت <sup>نظراً</sup> <sup>بشيء</sup> <sup>بشيء</sup>  
 (ان الله دمج)





بان يكون المعنى هذا سجدا باحد هاتين وجهيه لا تخاد الحكم وكون الترتيب في المحل وهل يكن جريان التقبي  
في مثل زيد او عمرو قائم مع الهلية المرددة الموضوعية ام لا كل محتمل وان لم يسمع وانما يكره الى كل  
ما ذكر فيه أداة الانفصال في الغير الحقيقية قد يقال لا وجه للتخصيص بغيرها اذ يصح ان يتم  
للمنفصلة مانعة الجمع مثلا اقام آخر غير الحقيقية ومانعة الجمع قد يقال ان قد يكون  
للمنفصلة اقسام غير الحقيقية ومانعة الى ان كان اول ان القوة

١٤٨

صحية مرددة الثاني هذا وجه  
المحل والثالث هذا وجه  
مردد الموضوعي في النظر  
اشتمل ما قاله اهل المعاني في هذا  
اما الظهور ان اخبار تنبه السامع  
عن سائر محاذ الجمع لا قاله الا ان كان  
الانكاس وان لم يعمد كونه لغير الانكاس  
كافي فاسق او كافي تنبيه كافي فقال لا يرد

منه الى الحكم في القضايا المتناظرة  
عنه تناقض المفردات بناء على ان التناقض  
لا يوجد في المفردات او كانا منها بناء على  
المادة تناقض القضايا في اللامتناحية  
الى ارتكاب الاستدلال في القوة

ان كانا بمعنى فلا يرد ان المعنى من المفردات  
والذكر مركب ولنا ان نقول عنه جنسا  
باعتبار مفهوم اجزاء يمكن التقسيم عنه  
كالمعنى والمسمى النامي جنسا وشركا في البناء  
كلها لذلك ثم يرد في بناء على ما ذكره  
واما على مذهب البعض لا في خلاف  
صحي بعيد لتعدد الاعمدة ووجه في  
يقدم قضيتين ما يذكره فنقول ان  
قال اختلاف القضيتين في

مفردة وقضية ليس بداهة في الحدود ومنه يحتاج الى الاخرى ولا خلاف  
الجنس اضافيا فامل ولا بعد التول  
يجوز في الجامعة الاعتراف كما جردوا  
فرا كونه الفصل اتم ووجه في  
بين ان الماديات تناقض المصدر بالبحث تناقضا  
بديل او وقد يرد انهم قد يوجب تنعيم في الحاشية  
ويجوز هذا التقسيم ويجوز بان التناقض في الالف لا ينافي مع التناقض في التاء  
المتوقف على الاولى دون الثانية

(تمت حاشية أدبه)

أذا أتى أحد صناع الآف كان شديداً عنه ما سواه كما في الغدات وشلا المركبات التي ليست بنبها  
 إذا حل النزاع في التصديقات لا يراق لم يكن موزنة أو مقيتة وأما بالمجب الظم فلا ينافي ما قاله السيد  
 من أن النقيض للمعز قد يصدق بان بلا عظم شيء إلى أن يرتفع بكونه نقيضاً بغير السلب ليس للافتراض  
 أقول كيف لا يكونه للافتراض ولولم يذكره لم يكن سلب السلب نقيضاً للسلب أو يصدق أنه مختلف  
 العنصري حيث يقتضي الخ فيلزم أن يكونه للسلب نقيضاً أن اعتبر الإيجاب نقيضاً له أيضاً كما هو مقتضى  
 الترتيب وإن لا يكونه التناقض لثبته متكررة أن لم يعتبر نقيضه لأن نقيض الإيجاب هو السلب ونقيض  
 السلب هو السلب وهكذا إلى ما لا يتناهى بلا انفكاس فالحق أنه للافتراض عن سلب السلب لأنه لازم  
 ساد للنقيض الذي هو الإيجاب ولا ينافي هذا ما قلنا أن نقيض شيء رفعه لأن المراد بالشيء شيء  
 في نفسه والسلب وإن كان من حيث أنه مفرد من المفاهيم شيئاً لكن لا من حيث ذاته لا شيء ولو سلم  
 أنه ليس للافتراض فنقول اغناء اللاحق عن السابق ليس بمجدور ومثل ما ذكره اغناء قول بلا إيجاب السلب  
 عن النقيضين فبما ذكره لوقال التناقض أقل من لثبته صدق أحداهما وكذب الآخر فكان  
 اضف واحسب أما القوله الله صل على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والمسلمين

عبد بن شيبان  
 الذي لم يصدق  
 قال الشيخ هو المحول  
 لفظ السلب يقتضي محو لا ووضو





في الكمية أيضا ببيان ذلك تيمنا ونكلا لبيان ما هيته حقيقته  
 فقال الاول انه انما يتحقق بعد اشتراكهما في الوحدانية  
 الثمانية وحدة الموضوع ووحدة المحمول ووحدة المكان  
 ووحدة الزمان ووحدة الاضافة ووحدة القوة والفعل  
 ووحدة الجزء والكبر ووحدة الشدة ووحدة القوة المصيرية

انهم فقال ولا يتحقق ذلك في التناقض والاضداد  
 المذكور الموصوف بالحيثية المذكورة الابدان فافهم اي  
 المقصدين المختلفين بالاجاب والسلب في الموضوع فلا  
 تناقض بين زيد قائم عمر وليس بقائم والمحمول فلا يتحقق بين  
 زيد قائم زيد ليس بقاعه والزمان فلا تناقض بين زيد قائم  
 في الليل ليس بقائم في النهار والمكان فلا تناقض بين زيد قائم  
 في المحل زيد ليس بقائم في السوى والاضافة في زيد قائم لعمرو  
 زيد ليس بابن بكر والقوة والفعل احراز من لحن الحزمة البدن

١٥١  
 في الكمية أيضا ببيان ذلك تيمنا ونكلا لبيان ما هيته حقيقته  
 فقال الاول انه انما يتحقق بعد اشتراكهما في الوحدانية  
 الثمانية وحدة الموضوع ووحدة المحمول ووحدة المكان  
 ووحدة الزمان ووحدة الاضافة ووحدة القوة والفعل  
 ووحدة الجزء والكبر ووحدة الشدة ووحدة القوة المصيرية  
 انهم فقال ولا يتحقق ذلك في التناقض والاضداد  
 المذكور الموصوف بالحيثية المذكورة الابدان فافهم اي  
 المقصدين المختلفين بالاجاب والسلب في الموضوع فلا  
 تناقض بين زيد قائم عمر وليس بقائم والمحمول فلا يتحقق بين  
 زيد قائم زيد ليس بقاعه والزمان فلا تناقض بين زيد قائم  
 في الليل ليس بقائم في النهار والمكان فلا تناقض بين زيد قائم  
 في المحل زيد ليس بقائم في السوى والاضافة في زيد قائم لعمرو  
 زيد ليس بابن بكر والقوة والفعل احراز من لحن الحزمة البدن

في الكمية أيضا ببيان ذلك تيمنا ونكلا لبيان ما هيته حقيقته  
 فقال الاول انه انما يتحقق بعد اشتراكهما في الوحدانية  
 الثمانية وحدة الموضوع ووحدة المحمول ووحدة المكان  
 ووحدة الزمان ووحدة الاضافة ووحدة القوة والفعل  
 ووحدة الجزء والكبر ووحدة الشدة ووحدة القوة المصيرية

في الكمية أيضا ببيان ذلك تيمنا ونكلا لبيان ما هيته حقيقته  
 فقال الاول انه انما يتحقق بعد اشتراكهما في الوحدانية  
 الثمانية وحدة الموضوع ووحدة المحمول ووحدة المكان  
 ووحدة الزمان ووحدة الاضافة ووحدة القوة والفعل  
 ووحدة الجزء والكبر ووحدة الشدة ووحدة القوة المصيرية



المادة بها الاجزى لا الافراد ولعل المادى قد قداد فيها انه اذا كان الموضوع في احدنا قضى احدما يكونه الاخر كذلك وان زاد المجموع المسمى او البعض الشخص حتى تكونه القضية المصدرية بها كفاية وتبقى التناقض بينهما فالاحاد فيها ولا كان راجعا الى الاتحاد في الموضوع الا انه ذكره للاتباع من شراكتها مع الكل والبعض الا فرادى حسب اللفظ اشتراكا في الاختلاف بحسبها ايضاً فلا بد انما ان يرد بها الافراد من سائر ما سياتى منه قوله فالمتكدرت لا تنطبق الى ان

١٥٢

سكن بالقوة الخفية ليس بمركب بالفعل في الخوا والكل فلا تنافض بين  
الرجعي اسودا وبعضه الرجعي ليس اسودا وكله والكل فقولنا لهم  
مفرق للبعث بغيره لعامة وصيانه ليس يتفق لقولنا لهم  
ليس بمفرق للبعض بغيره سواره واكتفى بعضهم بثلث وحده  
وحدة الموضوع ووحدة المحمول ووحدة الزمان وادبره وحده  
الشرا ووحدة الجزء والكل تحت وحدة الموضوع والسواء

ان مملكة عند مقام كالقضية المشتملة على الاول  
دنا و لا تنافض بين المملتين فلا يتفق  
بين المتفقين ~~في~~ او شحنة عند عبيد  
والكل فيما لغز الموضوع فلا حاشية الشرط  
الاتحاد فيها بعد شرط الاتحاد في الموضوع  
تأمل - اي كلمة اي لبعض الاضف فلو كانت  
موضوع احديةما جزء وموضوع الاخرى  
جزء آخر او الكل ارتفع التناقض بينهما  
اي بشرط سواره لو قال اي مضم او بشرط  
سواره لكان هو لان الاختلاف في الشرط  
كايكونه باشرط شرا في احديةما وشرط  
آخر في الاخرى يكونه باشرطه في احديةما  
وعدم شرطه في الاخرى تحت وحدة  
الموضوع لان الشرط في الاغلب من اصول  
الموضوع كما قاله عبيد والعلة والجزء نفس  
الموضوع بناء على ما سبق واما انذار  
البواقي تحت وحدة المحمول فلا زنا يتولد  
الاصدات فانه راجعاً تحت المحمول الذي  
هو المفهوم اولى من انذار راجعاً تحت الموضوع  
الفرع هو الذات فلا بد ان اذراج بعضها  
تحت وحدة الموضوع والبعض الآخر تحت  
وحدة المحمول فكذلك لا بد من فيه الاظهر  
ان دفع ما قيل ان قولنا الجزئية الدن مسر

تحت وحدة المحمول ولا يلزم مرجع بوجه ادراج وحدة المكان  
تحت وحدة المحمول كما علم ادراج وحدة الزمان لجزءها اقتضى  
صاحب التسمية على صديقه الا ولى وادرج وحدة الزمان  
تحت وحدة المحمول ايضا وفي كل منهما شيء فقام على ثم انزلنا اوله  
على ظاهر مقالهم ان الاتفاق فيما ذكر لا يكفي في تحقيق التناقض  
بل لا بد فيه من الاتفاق في اشياء اخرى كالآلة والغاية وغيرها  
لخو من هذا كتابا في علم بغدادى من هذا لعلنا في هذا من قسطنطين

قضى  
ما ذكره كذا  
اللفظ او اللفظ  
منه على اللفظ  
او اللفظ نفسه  
اللفظ

بالقوة ليس اظهر من الجزئية بالقوة في الدن مسر مثلاً في مرجع الاخر الاول مرجع ادراج ثم الادراج  
بالمرجع هو المعتمد فلا بد ان الامام الزاير استدله عليه بان التصریح بالزمان لا يضر طاعة هذا من التناقض  
فتجب من افعالهم بيان فلا يصح اطلاق عدم قيام المرجح وذلك لان كونه الزمان ملاك الامر فيه غير متفق ان القوة

ق وفي كل منهما شيئا وهو ان ادراج بعضا تحت وحدة البعض في بعضا تحت وحدة المحول فكل  
 واشارت الى ان رفعها بهما بان الادراج في المحرصة لا يمكن الا بهذا الطريق لعدم قبول  
 التخصيص للتقييد بما بعد الشرط والفعل الجزاء والمحول للتقييد بها وحل سائر القضايا عليها  
 نعم ويظهر ان الادراج انما يتم اذا كانت الامور المذكورة قيد الطرفين واما اذا كانت  
 فيرد النسبة فلا تظاهرها تتم قال ظاهر لعدم ورود ايرادهم على حقيقة من انهم لا عرفهم  
 بذلك تمكن المتعلم من التخصيص مع تحقق الاختلاف لانه كثيرا ما يرضى للتعلم الفلاني من  
 ادراك الاختلاف بين قضيتين فيظن ان بينهما تناقضا مع انها ليس كذلك لعدم الاختلاف  
 المتخصص لانه لا يرد وليس عرفهم بانه جميع ما يتوقف عليه التناقض لانه يرد محصور بل لا بد  
 فيه ان تحقق التناقض فكله في معنى اللام كما في ذلك لكن الذي لست فيه ولكن ان تجعله لا  
 المدلول في سائر على الاول زيادة او قبل كل ما روي غير ان يبين الكلمة الى  
 ان ينفذ ان اختلاف كل مرجع لرفع التناقض صريحا وينفذ ان اختلاف المجموع متفق  
 له بالطريق الاول ان القوة

وهي التي على غير كروية نور اجيدا  
 زني ان علم ادراك في تلك ارضق اشيرا  
 (كلمة التخصيص الاشفاة)  
 محمد



ونقيض المرجية الاضافة لخصه للترتيب ان ازيد بالنقيض المنى الاصطلاحي او المنى المنقذ  
 المراد به علم الزمان بناء على ان ما يليه بعينه اسم الفاعل فكم لوانقيض بعينه الناقض لا جليسي  
 كسر الجمل لا بعينه الناقض لانه ينسب الى المتعدد او لفظية ان اريد المنقذ مراد به للاكثر  
 وقد مرع الرض بان اسم الفاعل اذا اريد به القاصر او مطلق الزمان فاضافة معنوية وادرا  
 اريد الى الاستقبال او الاستمرار لفظية فاما ان الاضافة هي ارادة المنقذ لفظية  
 علم غير مسرور ابن القوي ~~فقد~~ قد اياه لطف كثير وعلم به كذا كان محمدا

على النسبة بوجهين  
لا النسبة القائمة على  
الوقوع واللا وقوع فلا بد ان  
المراد في هذه النسبة بيان أثر شرط الاتفاق  
في الجبهة لا سلبه  
فقد النسبة القائمة على الاتفاق لانها  
بيان أثر شرط الاتفاق في الجبهة  
والجبهة لا خلاف في الكمية  
التي هي الموضع في النسبة  
حقيقة واما ما ذكره من  
المراد في هذه النسبة بيان أثر شرط الاتفاق  
فقد النسبة القائمة على الاتفاق لانها  
بيان أثر شرط الاتفاق في الجبهة  
والجبهة لا خلاف في الكمية  
التي هي الموضع في النسبة  
حقيقة واما ما ذكره من

لغرض كذا بل ليس كما ينبغي ان يكون  
أما كذا بعض المحققين بوجه واحد مثله في جميع ما سبق

عليه الساقف وهو هذه النسبة الحكيمة ولا شك ان الاتفاق  
في النسبة الحكيمة يستلزم الاتفاق في كل ما يجب الاتفاق فيه

من الودائع المذكورة وغيره لانه في اختلاف في الموضوع  
والحجم وما يتعلق بهما اختلفت النسبة ففروء ان هذه

النسبة غير تلك النسبة وان النسبة في هذا الزمان غير النسبة  
في ذلك الزمان الى غير ذلك ومن لم تختلف النسبة لم يختلف في

منها في وجه الاتفاق في النسبة فحق الساقف واضاره ليد  
العلاقة لانه اخر ولا شك ولا ينبغي ما يتوقف عليه فحق

الساقف مطلقا اراد ان يبين ما يتوقف عليه الساقف المحض  
خاصته وهو لا اختلاف في الكمية بعد الاتفاق فيما ذكرناه

فنفق من هذه الكمية السالبة الجزئية في الكمية  
التي هي الموضع في النسبة الحكيمة

ان النسبة القائمة على الاتفاق لانها  
بيان أثر شرط الاتفاق في الجبهة  
والجبهة لا خلاف في الكمية  
التي هي الموضع في النسبة  
حقيقة واما ما ذكره من





أداة رسوم فلا يكونان موضوعين لعدم استقلال مسئلتها فثبت ان الموضوع المذكور محتمل هذا والمراد بالمرسوم  
الذكر من عدم الموضوع لا لفظه والمراد من اشتراط التماس صرف عليه الموضوع فلا يلزم الموضوعات  
المترادفات كذا قاله بعض الفضلاء واقول ادخالها ماسد اذا تقيت ان المختلفان بالاجاب  
والسلب في وان استلزم صدق احدهما كذب الاخرى لكنه بوجه تشارك الموضوعين كما انه في مثل  
زير لسان زير ليس باطن لسان والمحمولين ثم في كون لصورها اداة لا دلالة على معنى مستقل فيه  
ففيه وصل السد الى نفسه او جهة فلا يرد ان الموضوع في الاشياء ليس لا مجرد على دلالة القول به  
السد موضوع عندهم في قوة الجزئية وما هو في قوة الجزئية داخل في المحصر استلان المراد بها  
الذات المحصورة او اشياء حاصلة او حكما وقد يقال ان الشفعية في حكم الكلية فهي داخل في المحصر است  
فلا حاجة الى بيانه مستقلا وبكس الزنق بان لا معنى كون الهملة في قوة الجزئية انها متساويان حدنا  
فيلزم منه كونه الوجه الكلية تنفيذا لها ومن كونه الشفعية في حكمها وقد عرفت موقفا لكبرى الشكل  
الاول ولا يلزم منه كونه الوجه الجزئية تنفيذا للشخصية في الشئ كصره مع نسخة يقال شئ الكتاب  
كتبه عن معارضة المستول من ~~الشيء~~ بالغ كذا في القاموس في غير واقع ويمكن الجواب عنه لما  
توفهم من اشتراط الاتي اداة في الموضوع اما التنقيص لكل من الكلية والجزئية موافقة في الكلية  
ما در الى دفعه وقدمه بان المعنى ذكره سابقا لا يضاه الاختلاف بالاجاب بل السد في ترتيب  
التناقض وما سببه للمعارضة الثانية في الكشف عن حقيقة الاسمية في بل الواجب ان يكتب بهن  
لان صادق يكون واجب الكنت اذ واجب التقديم على الحمل الزر اعتبره المعنى ايضا في الكلية  
حقيقة او حكما فهذا عار في الهملة وان لم نقل بوجه الكم فيها ما يفعل فالهملة لالتناقض الهملة لعدم  
الاختلاف وتناقض الكلية في ان اقتضا كذب الهملة الوجه صدق السالبة الكلية وبكس  
بوجه كونها في حكم الجزئية فيخرج بقوله لذاته والجواب ان كونها في قولها يقتضي فرضها بالربط بالوجه  
اقتضاها لارها وبسببها رتق واضح ابن القوي ~~الشيخ~~ الكلام على سبيل محمد ومعاذ الله



من أحكام النفايا ان من الاحوال المحولة - على ما علم انه منه بهذا على ان المراد بالعكس المنع المصدري للعلم  
 يحتاج الى ارتكاب التهمة قوله وهو احدى صفات ان حاله ان يصير او هو ذو ان يصير او غير ذلك  
 بالتدبير الاول ان بالتدبير الثاني ان توفيق العكس ترتيبا باللائم اذ لم يبعد اطلاقه على نفس المصير  
 لكنه لزم من التفسير حقيقة او اعتبار التوفيق كذات العاطف والمطويع هنا وبعد قوله في  
 المحول لم ينجح الى ارتكاب هذا التهمة لكن الاول ان يقول المصنف ان يصير المحكوم عليه مكموبا به بناء  
 على نسبة التهمة وان لا بهما - فحسب التكميل سواء كان موضوعا بحسب الحقيقة لما في الحقيقة  
 الشخصية او لا كما في المحصورة واما القضية الطبيعية فلا عكس لولا ان لا يصدق في عكس الا ان  
 نوع من نوع انسان ولا كل نوع انسان هو نظم ولا بعض النوعي هناك لان المعتبر  
 في المحصورة صدق المحول على ما صدق عليه الموضوع على صدق الكل على جزئية ان القوة به

لعمري المحل المهم ارسى وجهه في كل انسان ابيض ولا شيء من الالوان ابيض ولولا هذا الثالث بدل الثالث الاولي لما كانت  
اول لانه لا فائدة لها بعد شال المضمحل فلهذا لا ينسب اليه فيم الموم ثم انه لو كانا متباينين فكذب الوجهية ونقص السالبة  
واذا كانتا متساويتين كان الامر بالعكس فلهذا تصدق في كل نفس بالصدق والحق في كل نفس بالصدق  
في الجملة فيترس ان الحكم اذا اطلق من الوجهية بنا ورسم الاطلاق العام وهو آت من كون التفتين متافقيين لعمري  
تكونها مع الاتفاق في جميع الواحدات وذلك في كل مادة يكون  
فيها الموضوع اعم من المحل في كل واحد من الانسان والحيوان والنبات والارض والسماء والارض والسماء  
بأنسان لا يكون له ان كان كاتب باعده ولا يشي ان الانسان  
بكاتب بالفعل والجزئيتين قد تصدقان وهو في تلك المادة  
ايضا في بعض الحيوانات وفي بعض الالوان ليس بانسان وكقولنا  
بعض الانساق كاتب بالفعل وبعض ليس بكاتب بالفعل  
واما سائر الالوان والجزئيتين وكذا في الارض والسماء  
المحل اعم من الموضوع او ساوئاله فانما يكون موضوع المادة هذا  
كله في الجملة في الظاهر وفي الحقيقة تتفق في الشوايات  
فلا تغفل ولما فرغ من مباحث الاتفاق في شري في مباحث العكس المستوي فقال العكس في هذا  
بحث العكس المستوي من كلام القضايا وهو ان يصير بالتكليف  
الموضوع حقيقة واعتبارا وكذا الكلام في المحل فيشترط  
الشرطية في لا والمادة في الموضوع والمحل هنا ايضا ما هو  
الشرطيات ثم كذا يلزم في ما مر في الاتفاق في الالوان والارض والسماء والارض والسماء  
العكس واربعة المستويات المتباينة في الالوان فالعكس المستوي لا يطلق عليه كذا فلا بد ان التعريف  
الآن تعريفه بالاضطرار لعمري في كل واحد من هذه الالوان والارض والسماء والارض والسماء  
المستوي الاصل في الوصفية المستوي هو ان يكون في كل واحد من هذه الالوان والارض والسماء والارض والسماء





هذا هو الكلام الذي هو المراد من قوله تعالى  
 انما المؤمنون هم الصادقون  
 في قوله تعالى انما المؤمنون هم الصادقون  
 في قوله تعالى انما المؤمنون هم الصادقون

زيادة من النسخ لا يرد عليه من ان كذب الاصل لا يستلزم كذب العكس لان اللازم قد يكونه ان لم يلازمه الاثر الا انما  
 الكذب لخاله ويجاب عنه نارة ما بان معنى الكلام هنا مع التوزيع بان يعبر فيه التصديق من جانب الاصل والكذب من  
 جانب العكس الى ان صدق الاصل صدق العكس بلا عكس وان كذب العكس كذب الاصل بلا عكس ويرد عليه انه لا  
 يوافق قوله مع بناء الالجاب في السلب بحاله لا اعتبارهما مع جانب الاصل فقط بل اعتبارهما مع اعتبار الوجود  
 فيقتضيه سبقه وهو غير صحيح في كذب العكس والقول بتجديده عنه الا انما هو مستلزم لاستكمال اللفظ في المعنى الحقيقي و  
 المجازي فانه استمراره ما ينسب الى الصدق صادق مع انه ياتي من قول له حاله واخرى بان العطف مقدم على اللفظ  
 والمعنى بناء المجزى بحاله فبذلك باطلاق اسم الجزى على الكل وانما ويبقى في الجوه بناء التصديق اطلاق لاسم الكل  
 على الجزى فيكونه مجازا وسلا مبرهني ويصح عليه ان المجاز على المجاز ليس بمحمل الوفاق وان شئت لم بقوله تعالى  
 ولا تواعدوهما سرى وان لم يبعد مثل هذا المجاز في انا اذا ذكر الكل بالفاظ كل منها والى على جزمه والاسس  
 ان الجازيانه باب التعليل حيث قلب التصديق على الكذب واشتت صفة له اليم ولا يلزم فيه التغير منهما  
 بل يظن لما يتوهم من كونه قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا لانه خارج مع علمه لا في قوله تعالى انما المؤمنون هم الصادقون  
 في الذين استقامت من ربنا اولسعود في ملنا والقول بان الكذب شرط ادر على عنه تمام التوفيق قابل  
 فادرجيل اشارة التوفيق اذ فالاول ان يزيد مع بناء الكذب والعصاة لهاها ثم انه منقوض منها بتقديم المحول  
 على الموضوع في كونه بنيد والجواب ان المراد جعل اللفظ معصيا بالتأثير في المحولية وما يمكنه لا انه يدعي ولكن ان  
 يجب بان المراد الاول والثاني يجب ان يثبت والتفكي بهذا ينبغي ما يتم ان العكس لا يجب الجزا الاول وهو ٢



[illegible]

في القضية الحاصلة اه الاصل في القضية الحاصلة من هذا الوجه لا يطلق العكس على كل قضية حاصلة منه والآن كان  
 بعض الانسان ليس بحججك القبولنا لا شيء من الحجج بان مع ان المقدم حقا فلاطلاقة على انفس منها وهي  
 السالبة الكلية ولذا قالوا لا بد في اثبات العكس من امرين اثبات كونه القضية المطلوبة لازمة للاصل بالبرهان  
 النطوق على جميع المواد واثبات ان ما هو نفس به تلك القضية ليس لازما له انما اشتراكا لم ينص على الشك للمازل  
 كانه بعض لما في شرح الطالع به ان اطلالة على تلك القضية بطريقا تجوز ذلك القول بانه بطريق الحقيقة  
 بناء على انه نقل من المعنى اللغوي لا المعنى  
 ثم استعمل في تلك القضية بمطلقة السببية  
 ثم صار حقيقة بالكلية لكثرة استعمالها فيها  
 في اوجقيقة المعرفة في المعنى المصدر  
 والى كان مجازا لغيرانية ليعقبا يرضى  
 منه ان الترضي لما عدا المرجية الكلية نظرا  
 وهو بالنسبة الى السالبة الجزئية ثم لان عدم  
 انعكاسها غير معلوم من الترتيب فالاولى  
 ان يقول بعد قوله في عكس المحصرات لعدم  
 صحة العكس في بعضها ووجب خلاف الكلية  
 الخ في الشرطي ان لا يجاب في الكلية وقد يثبت  
 بان اللات في باب العكس ملاحظة فالاولى  
 تقديم السواب لان منها ما ينسكى كلية والسلب  
 الكل وان كان متبلا على شروها منهنما  
 كالا يجاب الجزئي الا انه شروها منهنما  
 في العلم بصلحية السالبة الكلية لكبروية  
 الشكل الاول واضبط لاحاطة لجميع  
 افراد الموضوع في لا تنسكى في غير تنسكى  
 كلية فالقضية مرجية كلية ومعنى عدم  
 انعكاس كل فرد منها عدم لزوم ذلك العكس  
 والمرجبة الكلية تحققتا في من ان وز  
 وبشئت هذه الدعوى بالتحقق في مادة  
 واحدة لدلالة على انه صدقة في غيرها  
 لخصص المادة للذات البديلة المات  
 بما قيل ان هذه القضية ليست مرجية  
 لان الحكم على كل مرجية كلية بعدم الانعكاس كلية غلط بل هو سالبة جزئية منصفة على انه يحتمل عليه ان يتأخر  
 بان لا انفسا بل العلم هليات الانعكاس بار وكذا ما يقال في نتيجة على المصنوع على ان لا يجاب الكل لا  
 تثبت بمادة واحدة فلا يصح قوله ان يصدق ان القوة والعمق وصلى الله على سلطان الدنيا والدين

كذلك يطلق على القضية الحاصلة من هذا الوجه لا يطلق العكس على كل قضية حاصلة منه والآن كان  
 اشتراكا او حقيقة ومجازا ثم لما لم يكف مجرد هذا التبديل في

عكس المحصرات بل لا بد من اختلاف الكمية في بعضها فصلة

المضمره المتعارفة فقال والمرجبة الكلية قدم لا يجاب الكل

لكونه جامعا للشرطين لا تنسكى كلية اذ يصح قولنا كل انسان

حيوان ولا يصح قولنا كل حيوان انسان لجزا ان ينسكى المحصرات

من الموضوع فلا يصح العكس لكل فردا لان حيوانه وكل

حيوانا انسان بل تنسكى جزئية لانه لازم المنضبط وانما

صدق العكس لكل انما ينسكى المحصرات فيه ما وبالموضوع في كل

ناطق وكل ناطق انسان فليس لازما بل لخصص المادة والالات

تختلف في من المواد لاننا قلنا علمه لا انعكاس المرجبة الكلية

جزئية كل انسان حيوان يصح بعضا حيوان انسان فاننا لم نجعل شيئا

معينا وهو افراد الانسان من هذا المعنى وبكر مثلا موصوفا بالانسان

لان الحكم على كل مرجية كلية بعدم الانعكاس كلية غلط بل هو سالبة جزئية منصفة على انه يحتمل عليه ان يتأخر

بما قاله انفسا بل العلم هليات الانعكاس بار وكذا ما يقال في نتيجة على المصنوع على ان لا يجاب الكل لا

تثبت بمادة واحدة فلا يصح قوله ان يصدق ان القوة والعمق وصلى الله على سلطان الدنيا والدين

تثبت بمادة واحدة فلا يصح قوله ان يصدق ان القوة والعمق وصلى الله على سلطان الدنيا والدين

تثبت بمادة واحدة فلا يصح قوله ان يصدق ان القوة والعمق وصلى الله على سلطان الدنيا والدين





هذا اذا كان المحول اعم من الموضوع  
كما في ثلث اقسامه لان ما رايد فيه  
النائب الحكم في المساوية مما لا  
وجع التفتيش من ذلك

سلب الشيء من نفسه وهو محمول في هذا المحال شيئا من صورة القياس وهو ظاهر ما ياتي ولا سيما الاصل  
لانه من صدق الصدق بل من صدق نقيض العكس فهو باطل فالعكس حق واعتبر من بان النتيجة  
سالبة ومن لا تقتض وجود الموضوع وسلب الشيء المعروف عن نفسه ليس بمحال والجواب ان السالبة  
هنا تقتضيه لان موضوعها هو موضوع العكس من حيثية وما قيل في جواب الاعتراض من انه محال لانه  
السلب من نفسه فلا يعقل الا بغير شيئين متغايرين فلا يصدق سلب الشيء عن نفسه ففهم ان المراد سلبه  
في نفسه لا بمعنى ان الشيء بعد اعتبار شدة يسلب عنه نفسه على ما ذكره جابر في الاشارات مع ان اشارات الشيء  
لنفسه ليس بمجموع وفاقا وان يمكن ان يقال من رده سلب الشيء عن افراد نفسه لان النقيض لفهمه لا شقفة ولا  
طبيعية فافهم ق سلكي جزئية ولا يرد نقض هذه القاعدة بقولنا بعض النوع لانه لكن  
عكس اعني بعض الانسان نوع لان الاصل كاذب اذ العكس في عقد الحمل صدق المحول على ايراد الموضوع  
صدق الكل على جن ياتيه ولهذا يمثل نقض القاعدة الآتية في السالبة الكلية بقولنا لا شيء من  
الانسان يندفع ولو سلم عدم اعتباره فكذب العكس ثم لا يلزم لان اعم من الذي هو نوع ومن الذي  
هو شقفي وتدبرنا حقيقة بني انها تستلزم بقولنا بعض الانسان زيد ويجاب ~~بما~~ يريد  
المسح به او صاحب هذا الكم فيصدق العكس جزئية لكن هذا انما يتم عند من لا يميز عمل المحل في  
فالاولى ان يقال المراد بالجزئية في قوله سلكي جزئية اعم من الحقيقة والحكم والنقيض الشخصية في حكمها  
( ابن الزهراء رحمه الله )



الملازمة بين الانسان والحيوان  
ان الانسان لا يصدق بالانسان في بعض  
الامور كالفكر والاشياء  
التي لا تدرك بالحواس  
ان الانسان لا يصدق بالحيوان في بعض  
الامور كالفكر والاشياء  
التي لا تدرك بالحواس

والحيوان لا لا تسع منا حمل الحيوان على الانسان في بعض  
الامور كالفكر والاشياء  
التي لا تدرك بالحواس  
الميل الى الانسان بالضرورة وفي انبات هذا العكس  
غير هذا الطريق وهو ان اذا صدق كل انسان حيوانا لم يصدق بعض  
الحيوان انسانا ولا تصدق حقيقة وهو لا شيء من الحيوان بان  
ولم يصدق من الانسان حقيقة فيلزم التباين بين الانسان  
والامم وهو محال وما يصدق صدق النقيض ليس بصدق الانسان  
حيوانا وقد كان الاصل كل انسان حيوانا وقد فرضنا صدق  
فيلزم صدق النقيضين او يلزم ذلك النقيض الى الاصل وجعله  
كبرى فقط كل انسان حيوانا ولا شيء من الحيوان بانان فينتج  
سببا في نفس وعما يجمع التقليل لزم صدق بعض الحيوان  
انسان وهو المطلوب والموجبة الجزئية ايضا كالموجبة الكلية  
تنفكي جزئية هذه الحجة التي قررها بان يقال اذا قلنا بعض  
الانسان حيوانا لجذبتنا من صوابها فيكون بعض الحيوان  
عكس الوجبة وكذا فلا والله على الجمل ان لم يعلم بعد عكس السالبة الكلية ولا اشارة الى هذا لم يقد على تقدير صدق  
النقيض يصدق لا شيء من الانسان الحيوان ولا يصدق ان الانسان يصدق لسانه كما لم يصدق في اشارة الى ان الانسان  
وهو في باب العكس هم ينقص العكس في الاصل لنتجته المحال وقد جعلنا في النقيض الحيوان كونه  
الكل الا اذا وجد الاصل كما يصدق

في ليس بصدق لانه انما صدق السلب الكل  
في مادة يصدق سلب كل من المحمول الموضوع  
على الاخر جزئيا ولا استدلال عليه بانه كلما  
صدق النقيض يصدق لا شيء من الانسان  
حيوان لان السالبة الكلية تنفكي كنفها  
وهو مستلزم لصدق بعض الانسان ليس  
حيوان لان الكلية هي من الجزئية وهو  
الحاصل فيلزم صدق العام يقتضي للجزئية  
بالنسبة الى دليل العكس لا بانه عكس السالبة  
الكلمية بدليل العكس وهو في نفسه قد علم  
الكل الا اذا وجد الاصل كما يصدق

بعض منهم أي ظاهر وليس المراد بالبي البي للابن بل لأن اللاحق للبي ما يكفي في فهم  
ملاحظة اللام واللام والنسبة في البيان اللاحق أن يقول إلى البيته فأقامه البرهان ومع هذا لا بأس  
علينا زيادة البيان لا تقدر في علم البديع هناك حتى السمع ما لا و قد فاتته ثم طالت الثانية ويقع الانشأ  
بسبعة أقصر من آخر بدهما مع أن بين البيتين وبيننا وطرفا وهو حتى لا يطلق الجائز أن لا يلقى  
الترجيح وبني السان في أوله كنت أي

لولا ذلك لثبت الرضخ في الرضخ انما اولك اثباته بالحق التي قرئنا بها كما هو المشهور والاثبات

افراد المحول لتلازم ارتقاء انتقضي

والرسم اه فالقصر فطرية وينج  
الكلمة تفك كلمة ذلك بين نفسه لا لاجاب الى البيان

القياس لولا ذلك لم اجماعا فاذا  
وقالته الهه ان ومع من لا يارب عبد الله زيد السلام ورضا

الفرد باطل يشبه الظلم فالجوع قياك

فَقُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَوْحِيَ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ

الرافعة اقيم متارفا في نصبة الالام

١٢٤

١٢٥

١٢٦

١٢٧

١٢٨

١٢٩

١٣٠

١٣١

١٣٢

١٣٣

١٣٤

١٣٥

١٣٦

١٣٧

١٣٨

١٣٩

١٤٠

١٤١

١٤٢

١٤٣

١٤٤

١٤٥

١٤٦

١٤٧

١٤٨

١٤٩

١٥٠

١٥١

١٥٢

١٥٣

١٥٤

١٥٥

١٥٦

١٥٧

١٥٨

١٥٩

١٦٠

١٦١

١٦٢

١٦٣

١٦٤

١٦٥

١٦٦

١٦٧

١٦٨

١٦٩

١٧٠

١٧١

١٧٢

١٧٣

١٧٤

١٧٥

١٧٦

١٧٧

١٧٨

١٧٩

١٨٠

١٨١

١٨٢

١٨٣

١٨٤

١٨٥

١٨٦

١٨٧

١٨٨

١٨٩

١٩٠

١٩١

١٩٢

١٩٣

١٩٤

١٩٥

١٩٦

١٩٧

١٩٨

١٩٩

٢٠٠

٢٠١

٢٠٢

٢٠٣

٢٠٤

٢٠٥

٢٠٦

٢٠٧

٢٠٨

٢٠٩

٢١٠

٢١١

٢١٢

٢١٣

٢١٤

٢١٥

٢١٦

٢١٧

٢١٨

٢١٩

٢٢٠

٢٢١

٢٢٢

٢٢٣

٢٢٤

٢٢٥

٢٢٦

٢٢٧

٢٢٨

٢٢٩

٢٣٠

٢٣١

٢٣٢

٢٣٣

٢٣٤

٢٣٥

٢٣٦

٢٣٧

٢٣٨

٢٣٩

٢٤٠

٢٤١

٢٤٢

٢٤٣

٢٤٤

٢٤٥

٢٤٦

٢٤٧

٢٤٨

٢٤٩

٢٥٠

٢٥١

٢٥٢

٢٥٣

٢٥٤

٢٥٥

٢٥٦

٢٥٧

٢٥٨

٢٥٩

٢٦٠

٢٦١

٢٦٢

٢٦٣

٢٦٤

٢٦٥

٢٦٦

٢٦٧

٢٦٨

٢٦٩

٢٧٠

٢٧١

٢٧٢

٢٧٣

٢٧٤

٢٧٥

٢٧٦

٢٧٧

٢٧٨

٢٧٩

٢٨٠

٢٨١

٢٨٢

٢٨٣

٢٨٤

٢٨٥

٢٨٦

٢٨٧

٢٨٨

٢٨٩

٢٩٠

٢٩١

٢٩٢

٢٩٣

٢٩٤

٢٩٥

٢٩٦

٢٩٧

٢٩٨

٢٩٩

٣٠٠

٣٠١

٣٠٢

٣٠٣

٣٠٤

٣٠٥

٣٠٦

٣٠٧

٣٠٨

٣٠٩

٣١٠

٣١١

٣١٢

٣١٣

٣١٤

٣١٥

٣١٦

٣١٧

٣١٨

٣١٩

٣٢٠

٣٢١

٣٢٢

٣٢٣

٣٢٤

٣٢٥

٣٢٦

٣٢٧

٣٢٨

٣٢٩

٣٣٠

٣٣١

٣٣٢

٣٣٣

٣٣٤

٣٣٥

٣٣٦

٣٣٧

٣٣٨

٣٣٩

٣٤٠

٣٤١

٣٤٢

٣٤٣

٣٤٤

٣٤٥

٣٤٦

٣٤٧

٣٤٨

٣٤٩

٣٥٠

٣٥١

٣٥٢

٣٥٣

٣٥٤

٣٥٥

٣٥٦

٣٥٧

٣٥٨

٣٥٩

٣٦٠

٣٦١

٣٦٢

٣٦٣

٣٦٤

٣٦٥

٣٦٦

٣٦٧

٣٦٨

٣٦٩

٣٧٠

٣٧١

٣٧٢

٣٧٣

٣٧٤

٣٧٥

٣٧٦

٣٧٧

٣٧٨

٣٧٩

٣٨٠

٣٨١

٣٨٢

٣٨٣

٣٨٤

٣٨٥

٣٨٦

٣٨٧

٣٨٨

٣٨٩

٣٩٠

٣٩١

٣٩٢

٣٩٣

٣٩٤

٣٩٥

٣٩٦

٣٩٧

٣٩٨

٣٩٩

٤٠٠

٤٠١

٤٠٢

٤٠٣

٤٠٤

٤٠٥

٤٠٦

٤٠٧

٤٠٨

٤٠٩

٤١٠

٤١١

٤١٢

٤١٣

٤١٤

٤١٥

٤١٦

٤١٧

٤١٨

٤١٩

٤٢٠

٤٢١

٤٢٢

٤٢٣

٤٢٤

٤٢٥

٤٢٦

٤٢٧

٤٢٨

٤٢٩

٤٣٠

٤٣١

٤٣٢

٤٣٣

٤٣٤

٤٣٥

٤٣٦

٤٣٧

٤٣٨

٤٣٩

٤٤٠

٤٤١

٤٤٢

٤٤٣

٤٤٤

٤٤٥

٤٤٦

٤٤٧

٤٤٨

٤٤٩

٤٥٠

٤٥١

٤٥٢

٤٥٣

٤٥٤

٤٥٥

٤٥٦

٤٥٧

٤٥٨

٤٥٩

٤٦٠

٤٦١

٤٦٢

٤٦٣

٤٦٤

٤٦٥

٤٦٦

٤٦٧

٤٦٨

٤٦٩

٤٧٠

٤٧١

٤٧٢

٤٧٣

٤٧٤

٤٧٥

٤٧٦

٤٧٧

٤٧٨

٤٧٩

٤٨٠

٤٨١

٤٨٢

٤٨٣

٤٨٤

٤٨٥

٤٨٦

٤٨٧

٤٨٨

٤٨٩

٤٩٠

٤٩١

٤٩٢

٤٩٣

٤٩٤

٤٩٥

٤

ففي ذلك الغرر والقصافه بما فيصدا الديار الخ من الطريق

ومنه أفلا الكتاب أما هو أفلا والله يشك كذا

بنفسه لدلائله على انه نظري وكذلك ان

نقول بانه علة للحكم في قوله وذلك بي  
المطلوب او نقول فاننا اذا صرنا لاجل الانسان لمجدا فقلنا

اذ لا يلزم منه كونه الشيء بينا كونه بينية

بينة وبانه بيان العلم فان الحكم البديهي  
لا يخرج عن بيان العلم واللا اقله في نفسه وهو بعض العلم

فدعنا في غلة وجوده الى البيا اولا  
لصلى الله الانان هو وفي كان الاصل المزمع المصلح الاشياء

يَدْرُمُ الْعِلْمُ بِالْمَعْلُومِ الْعِلْمُ جَوْشَنُ  
الْعِلْمِ وَعِلْمُ التَّعَدُّسِ لِأَهْلِهِ إِلَى

القول ما ينتسبه وما قيل مراد المضاف

بني انه بنى بعد اشارة فقهه انه لا يؤمن بالله الا ما كان في كتاب الله ولا بما كان في سنة نبيه صلى الله عليه وسلم ولا بما كان في قول ائمة الهدى عليهم السلام ولا بما كان في قول من بعدهم ولا بما كان في قول العامة من المسلمين ولا بما كان في قول من قبلهم ولا بما كان في قول من بعدهم ولا بما كان في قول من قبلهم ولا بما كان في قول من بعدهم ولا بما كان في قول من قبلهم

تفصيص هذا الكلام في هذه الفضايلة

بعض الاناس ان لان الموضه المزيه  
لهم عند الله امر الجانم والمطلوب والسالمه المزيه

فَنَكَّسَ مِنْ يَمِينِهِ هَذَا إِبْرَاهِيمَ الْعَلِيَّ وَقَدْ لَمْ يَلَأَفْ اِشَارَةَ اِلِى رَسْلِ الْخَلْفِ وَلَمْ يَذْكُرْ اِبْرَاهِيمَ الْاَفْرَاهِي هَذَا لَانْ

بعدم فيه وجود الموضوع ليكن  $\{x\}$  في  $\mathcal{A}$  والآن المرحية والسالب المركبة والكلام هنا

وَالسَّالِةُ لِلطَّائِفَةِ وَمُقْتَفٍ لِّلَامِ بَعْضُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي السَّالِةِ السَّيِّئَةِ وَفِيهِ أَنَّ السَّيِّئَةَ الْقَضِيَّةَ الْمَوْجِبَةَ عَلَى

هفتینها ایجاب فقط اولیای فقط لایستیرایه که اولاد بزرگه بیتی نه شکل الاول بعضی لایستیر

\_\_\_\_\_

\_\_\_\_\_



ملفوظ  
مجلس المجلس النقيض للدار الشريفة  
في العشر من الزمرد

فإذا قلنا إذا صدق لها كانت الشرطية فالارض مضية بعد كونه اذا كانت الارض مضية فالشرطية  
والا لصدق نقيضه وهو ليس البتة اذا كانت الارض مضية كانت الشرطية ففهم النقيض الى الاصل للشرط  
ليس البتة اذا كانت الشرطية فالشرطية لعل وجه لصدق نقيضه ولازم عدم تحقق شيء منه كقوله  
واعرض على انعكاس الوجهية الكلية بقولنا كلما وجدت العشرة وجدت الثلاثة فانه صادق مع كذب  
عكس الجواب منع الكذب اذ معنى اللازم الجزئي مناهضة المقدم في اللازم وهذا كذلك اذ تحقق الثلاثة  
وقد لا يمتنع العشرة لانها بعضها فيصدق قد يكونه اذا وجدت الثلاثة وجدت العشرة لازمة يعني  
ان انعكاسها موجبة جزئية لازمة بمنزلة انما هي اللزوميتين لازمة والا فينتج انه لم يوجد ان يستند المقدم  
التالي بالطبع ولا يكونه التالي كذا في الاتفاقية فلهذا اى عامة او خاصة لكن العكس في الاول غير  
صحيح لكون موافقة التالي الصادق حقيقة للمقدم المزدوج الصدق بخلاف العكس وفي الثانية صحيح  
غير بعيد لما يأتى فلا عكس لها اما الاول فلصدق قدنا قد لا يكونه اذا كان هذا الشيء حيداً ما هو بان  
مع كذب قد لا يكونه اذا كان هذا انساناً فهو حيوان واما الثانية فكل رسابقاً واما الثالثة فلعدم هتياز  
جزئي الاتفاقية بالطبع لان طرفيه والى كلاً ما متوافقي في الصدق لكن ليس بينهما استصحاب ضروري  
المقدم مستصحب للتالي واللا وجبت العلاقة بينهما لانها اولى بسببه المقدم التالي فلا تكونه  
الاتفاقية اياًها صحت فاقبل ان الاتفاقية قد تناقض بالطبع كما ان قولنا كلما كان زيد موجوداً كانت  
الفلك متراً كان المقدم مستصحب للتالي بخلاف التالي ليس بشيء ابن القوي رحمه الله

يقولون ان الاتصال في الكلام المتيقن موجب اليقينية وليس اللازم كناية منه بل العكس لان لا بد من لزوم العكس  
تلك كدور الشيء ببينة كما قال انتفى العكس لان انتفاء لانه فلا يتجه ان قيد اللازم منه بل لا بد من العكس يستلزم لغة  
في والا فلا حاجة لم يحكم بفساده لجهل ان يرد بالعكس للمعنى الاصطلاحي وان يكون انما يتوجه الى كل من العكس  
والعكس كما في قوله تعالى لا يعلمون الناس الا ما شاء الله تعالى فلو كان بعض المعترضين لكن كلامها بخلاف الظن لو لم تصدق والا

لها لزوما والظن بان قولهم واما بيان للمواقف المتأكدة والافلاحة لم يكن عكسا لان انتفاء القديم العكس ليس هو  
عدم التخلّف في شيء من المراتب في قوله ولا

اليه كلاك في وانما تنكس في العكس لزوم صدق العكس في كل مارة

بصدق فيها الاتصال واللازم مستفاد لان بعضه بعضا ليس

بان ان ولا يصدق عكس القديم هو بعض الانسان ليس خبره باللائم

كذلك فثبت المطلوب في الصلة في بعض المراتب انما هو مخصوص بالمادة

فلا ينافي فاعلمتم ثم انتم غير مرة ان المصلحة في قوة الجزئية الاحكام

فالتملة الموجبة تنكس في السالبة لا تنكس في هذه في الجزئية واما

الخرطة فالمسئلة للزومية الموجبة كلية ان جزئية تنكس جزئية

والسالبة الكلية تنكس كلية اذ لو لم يصح العكس لصدق النقيض

واذا هم النقيضان الى الاصل حصل قياس ينسج للمحا فغليك

باستخراج الاشارة وتصور القياس واما المسئلة للزومية السالبة

الجزئية والمتصلة الاتفاقية مطلقا والمفصلة باسرها فلا

عكس لها فحفظ وحكام القضايا على النقيض ومن عند القضا

يجب ان لا يفتقد لعدم جريانه فيه ولا بدليل العكس لعدم احكامه اذ لا يصح اثبات عكس شيء من الوجوه و

السالبة بدليل العكس الابعد اثبات عكس لآخر بدليل آخر ثم لو بين دليل الخلف في قياس المرجح و

بيان عكس السالبة بدليل العكس باستخراج الاشارة الى ان العكس في قياسه ونوعه

واخص لحصول الجاس التامثل ح وافيد كونه اشارة الى ان العكس في قياسه ونوعه

النهاية كاستدراك ابن الرواح





ق والادلة من الجانبين اه منها انه يستدل المتقدمون على ان الموجبة الكلية تنفك عن غيرها بانه  
 لو لم يصدق في مكس ثلث المذكور كل لا صير ان لا انسان لصدق نفقته وهو ليس بمفني  
 اللا صير ان بلا انسان دليله بعض اللا صير ان انسان في محله لا يجابه ضرر الاصل  
 كطية كبرى لينج بعض اللا صير ان صير ان وهو محج واورد عليهم منع قوله دليله الخ  
 مستد ان ان النقيض سالبة معدولة المحول وهو انهم مع الموجبة لعدم تفاتها وجود  
 الموضوع فكيف يستلزم ونفق القاعدة بالقضايا التي تجوزها من المبررات الشاملة  
 ان يصدق كل انسان ممكن عام ولا يصدق كل لا ممكن عام لا انسان لا اقتضار الوجهة وجود  
 الموضوع فكيف اعدل الافراد مع مذهبهم واجيب عن الايراد في تخصيص الحكم بما عدل  
 المبررات الشاملة ولقائلها هي تيقن وجود المصنوع وعن الاول فقط باخذ  
 نقيض الطرفين في المكس بغير السلب لا الدول عن يكره المكس موجبة سالة  
 الطرفين ونقيض سالة الطرفين التي لا تغاير بينها وبين الموجبة الا بالاعتبار  
 على انه يريد عليهم انه لا يلزم مع فساد الدليل فساد الدعي فكيف يكره سببا للدول  
 فتدبر وادلة سائر القضايا المذكورة في المطولات ابن القوه دلت



فقد استلمت برفد منه ان يستلم للاقوال المعقولة ولوايرها المفظة فلا بد من امار الكتاب باستخدام  
او التوبة كاستناد وصف الدلول الى الدال آية القوة العنسة

لنفسهم ان الماد قضية من القضايا بان يكون من قبيل قضية لكنها انما بان لو حمل القول على المعنى الاصطلاحي دون القول  
بمعنى ان لو قال المؤلف من هذا ما كان اخص واولي الا ان يقال ذكر القول لانه جنس قريب بناء على ان الشئ الاول  
بجلاء المؤلف على انه يمكن القول بان دفع التوهم المار به اجزاءها في من حيث اني بجمع التوهم السوس  
الباب انما هو من حيث الصورة واما البعث عن حيث المادة  
الاجاب على كل الشرط وهو ان السوس  
للافعال لان المعنى هو الاول والكل ولو  
قال كلما كان اخص لانه نص على المعنى  
ومعنى ظاهره ان كان جعلنا التوهم  
مستفاد ان القول مشترك لفظي فالمراد  
بالجنس القريب والاشبه يقال انه يجب  
الاختصاص به انتهى ان المشترك التوهم  
لا يختص بهما اذ لم يصح اشارة كل من  
معانيه ولم يتم ونبهت ظاهرة الدلالة في  
القياس المنفرد الاول بتبديل المنفرد  
في الموضعين بالسوس على ما ينبغي ان التباين  
المنفرد انما يتحقق عند افاضة الفرد  
كما انه رعاية حسن التقابل لم يتبدل ذلك  
في جميع المركب المنفرد وان جعلنا التوهم  
لها فهو معنى المركب المنفرد والمفرد  
بناء على مذهب من هو من احتمال المشترك  
في معانيه في فهم معنى المؤلف فيمن تفقت  
مع المركب والمادة المؤلف ماعدا القول  
المارة فلان نتيجة عدم التوفيق بين اللازم  
اللازم اذا كان القياس مركبا معنيا  
ق لانه لا يلزم قضية مدولة في من ضرر  
الكل الاول والكبير اخص وكل من لازم  
منها لا تكون نتيجة مدونة وقد تم طرح  
في بيان الضرر بغير البهامة في  
الاستدلال في المظهر في القياس المنفرد اشارة الى ضرر قياس المساواة  
وقوله ونقل معانيه في ذلك لا الكبير القياس الاول وقد تم في القياس اشارة الى نتيجة القياس الثاني  
الاول من ضرر في نتيجة القياس الاول وكبر مع القضية الالهية اشارة الى ضرورة القياس الثاني  
بنته نقل اه بها معنى مستند بان القول المنفرد لا يستلزم الاشارة الى ضرورة القياس الثاني  
نقله لانه حكمه عليها في هذه التوهم لا يلزم لها اريد التوهم العلم لا النتيجة

من حيث ان الماد قضية من القضايا بان يكون من قبيل قضية لكنها انما بان لو حمل القول على المعنى الاصطلاحي دون القول





فمن شأن ذلك لم يتل مركبة من ذلك تفاديا عن لزوم الدور ثم ان هذا الترتيب منها ما مر به بالتضاي بالقيمة والمداخ  
لأمر ذلك ان يجب من التفتين بالثاني بتخصيص الموصول بالدرجة في ما هو تضاي بالفضل قد يقال يستغنى الترتيب  
على هذا الوجه من التضاي بالشرعية لعدم تعلق التقديرات بها وبالقياس المطرية احدى مقدماته او كليهما  
والجواب ان المراد من التضاي بالعم من ان يكون المحجب نفس الامر او المحجب الظن وان المقيدة المطرية قضية بالفضل  
وما هو بالقوة ذكرها في التضاي بالفضل اي فقط بل اعم من القوة والفضل ثم انه على هذا يستغنى الترتيب  
بالتفتين الشرطية المستلزمة لكسرها والجواب عن كالجواب في المركبة وقد يجاب عنها بان المراد بالتضاي بالعم  
من ان يكون بالفضل او بالقوة الزمنية منه واجمال النسبة في التفتين المركبة وآدوات الشرط في طرف  
الشرطية ما نفا من تعلق التقديرات بها بخلاف التضاي بالشرعية وفيه نظر لان الفرق بينهما لم لا بد له  
من دليل على ان يكون اجمالية له نسبة ما نفا في الادلى مخالفت لا يرضى من كلامهم وادعوا به المعصاة في  
لن حارجه بتدليلهم عنها وبسبب اخراج اخرج بتدليلهم قول مؤلف من اه حيث قال لا سلم انه يسمي اذ لا بل  
قولا مؤلفا من احوال وفيه ان المعنى في التفتين الثانية لا الادلى في بطرين الاكتاب لو حل على الاستدلال العملي  
او حل التضاي بالشرعية لانه في الاراد في اشارة سواء اريد باللزم اللازم لمحب العلم او لمحب نفسه لا  
وعلى الادلى بغير السمية من كلمة عنها ويكون اللازم بمعنى الاستغناء اذ العلم بالنتيجة محقق العلم بالقياس و  
الصواب في تركه لان التفتين من خلاف اللازم قائم عسب وكذا سلم ولذا انه لذلك ويمكن ارجاع افعال  
الثالث الى الاقوال المؤلفة بطرين الاستدلال فلا يكون استدلال صوابا ابن القزويني

تأثيرها قضاه بالشرع في شأنه لا اذ لا علمية لمنه التفتين التي رتبها للنتيجة



لأن نفس لا لا يذهب لنا مذهب الفيزي بالذهب أو محمول الكبري بالجسم لأن الحق في النتيجة الإيجاب بهذا أنه  
 لو ترك عنها وهذا هو صهي المادتين إلى لزوم بناء على أن المراد بالذوم الكل بطريق الكبر والقياس الأول  
 منتف في الثانية والثاني في الأولى أو بهذا هو الماد الأول الإقوله قول آخر للكان جفر وهو ظاهر وأول  
 للمحتوم مقتضاها التعريف بالبرهان الذي إذا التبارك العلية يجب نفس لا مرق وأما الخرج ذلك نديم هذان  
 محتاج إلى لأن المراد بالذوم الكل واللام يخرج الاستواء والتشيل تمتع الذوم الجزئي فيما جزمنا ما مستلزم  
 لمقصود المادته خارج بقوله لزوم نعم يلزم اعتبار هذا التبارك في أطرافها لأن الاستواء مع صهيته اتفاقا جميع  
 الأول والتشيل مع صهيته عليه الجامع مستوفان كما هو في مواضع البرهان فاعتبار التبارك ليس في محله في عين  
 قياس المساواة أي الذي يلزم النتيجة الثانية برهنة المقدمة الأجنبية ولما دللنا عليه بأن كانت المقدمة  
 الأجنبية لازمة لأن قولنا الواحد نصف الاثنين والاشنان نصف الأربعة وهو خارج يتولد لزوم ففي قوله  
 وهو استخدام إذا المراد به مطلق قياس فلا يتجه أنه إذا اراد به علم قياس المساواة يلزم إطلاقه الجامع أو  
 القيم الأول يتكسر التعريف بالاعمق وهو ما يتركب أي لا ما يكونه المساواة محولانية مرتين كما توهم فاضافة القياس  
 إليها إضافة المشتل إلى المشتل أو الحل إلى الجز والنسبة للكل باعتبار بعضه وقوله الفاضل مقامه في قياس  
 المساواة لأن أساسه يتوقف على مساواة طرفي ج و ط و ط و م يلزم ج في النسبة إلى ج بالضرورة انتهى وج يمتنع  
 وجه النتيجة في الكل في موضع الاصل أي حالاً أو مادياً فلا يتجه نقض التعريف بها بتدليلها مساوياً وأما  
 في أن نتج لتدليلنا بـ مساوياً في ج يلزم عنه أي في أن أصدرت المقدمة الأجنبية كما فيا كذبت وقد يقال أن قياس  
 المساواة علم خارج يتولد لم عنها لأن المراد بالذوم الكل كما هو فيلزم احتياج الخارج فتأمل في مقدمة  
 عن صهيته الأجنبية كلاً في البرهان وما شبهه صريح في أن يبي المقدمة الأجنبية والغريبة بتأينا وأن الأول  
 مقدمة خارجة عن الدليل غير لازمة لا مدي القضايا المأخوذة فيه في كل مادة وأن الثانية مقدمة خارجة عنه  
 لازمة للحد في كل مادة غير موافقة لها في الاطراف وأنه يطلق المقدمة الأجنبية على الغريبة مما لا خلاف  
 قوله الغريبة هنا وتوهمها بما ذكرناه ما سياتي نعم لكن عبارة في الطالع صريح في أن اللابيه أهم منها حيث  
 قال لا علم أنه لو جعل الاستدلال بطريق ممكن لنفيض داخل في القياس واقتصر على الاعتناء به الاستدلال برهنة  
 برهنة المقدمة الأجنبية هي المقدمة ألف بيته الغير اللازمة لا مدي المقدسيه لها لم وجه لأن الفرق  
 به وضع القياس استلزام المحولات على وجه الذوم به للمقدمة كما تستلزم الجانب بطريق ممكن المستور  
 تستلزم برهنة ممكن لنفيض من غير فة انتهى وفي هذا تأييد للمذهب الثاني **أبن الدرة**





فقطه مدوله  
الكلية فلا يفي  
هذا في الاضارعة لان اقلها  
فلا يصح بالاجابة السليمة وطوبه وقد  
القد يتبع بالاعتناء بالاعتناء  
الاجابة بان الاعتناء بالاعتناء  
الاجابة بان الاعتناء بالاعتناء  
والقبضية اضافة كون القدرتي لعدم  
من الزدحم بلا وكله كون القدرتي لعدم  
الى اللول من قبل السليمة وبني الاجابة  
التفاني وبني السليمة خارجة عن القدرتي  
بالاعتناء فتحتاج الى الاعتناء  
آمن القدرتي على ان الكبر  
الحكاية على ان الكبر

عن المشهورات عندنا في  
من الجده والرضى العاض له  
يصدق عليه انه موصوف لان موضع  
لوم يكن جوده لكان اما ضا او لا وكل  
منها بطم اما الاول فلا يستلزم ان يكون  
محل تقدير به فلا يكون فيه الجوده  
واما الثاني فلا يباطل لصف المصدر  
في الجده والرضى على ان الهيئة السريية  
من ان السري الذي هو جوده اذ هو جيب  
ارتفاع ارتقاء السري مع ان الهيئة  
ارتفاعا ابن القوام  
وفان  
لأنهم اصطلاح على استعماله في هذا التدفيع  
في نفي كونه الواطئة مقدمة غيبة وجنبة  
صاح به بخاص فلا يخفى ان المصمم من قبله  
لقد انة ان لا يكونه اللزوم بالواطئة ولما  
يتم كونه بالواطئة حسب اللفظ وكلامنا في  
كونه اللزوم حسب اللفظ ان القوام

من غير اجنبية وهي قولنا كراما والساو والشيء ما وذلك الشيء  
 وعن شرط في الجهر بوجوب ارتفاعه ارتفاع الجهر وكله بالجوهر  
 لا بوجوب ارتفاعه ارتفاع الجهر فإنه لا يلزم منها ان اجنبية الجهر  
 جوهر لكن بواسطة مقدمة غريبة غير اجنبية مع عكس نقفي المقدمة  
 الثانية وهي قولنا كراما بوجوب ارتفاع الجهر فهو جهر والحق  
 ان قبله لا يتلزم ما يتلزم قولنا بواسطة مقدمة اجنبية  
 غريبة وفرة الغريبة بما يتلزم وذلك بانفاة الجهر  
 مقبلا القيل مع بلط في القيل المبني بطريق العكس  
 وخرج عن القيل المبني بطريق عكس نقفي وبسبب ذلك  
 انهم اعتقدوا وجوب ذكر الحد الاوسط وهو حاصل في  
 البين بالعكس فتكون هذه البين بغير نقفي كقولنا في  
 المساواة بين الجوهري لا يقتضيه تعريف القيل  
 كذا قرره السعد العلانية وهذا الحان الاول ان كان  
 على ما هو عليه في كل من  
 في كل من القيل والحد الاوسط  
 في كل من القيل والحد الاوسط  
 في كل من القيل والحد الاوسط

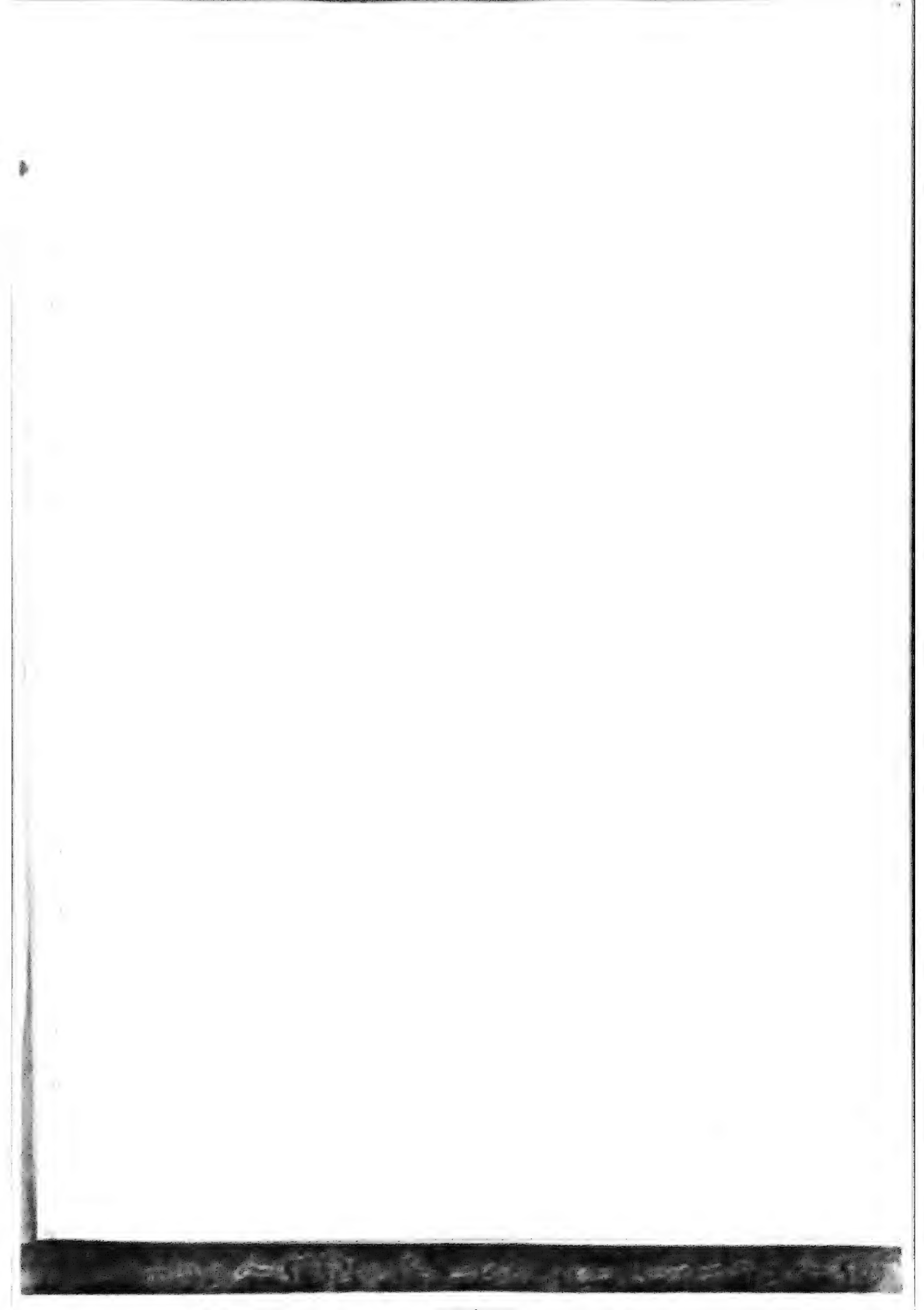




وقد عرفت دفع لما يتم ان استنادت بينهما متفق لعدم تكرار الحد الاوسط في الاول دون الثاني وحاصله ان المراد بالتفاد  
 المنع المتعدي في قلاوچه ان كان تقياس قوله وقد عرفت انه لما هو الظاهر في التوزيع نظر لظهور ما اسلفناه اذ  
 قوله لا يلبي بالعكس اذ هو كثير استنجاه لم يجز في الكلام القديسي اعترض الشيخ في استثناء ما حاصله ان  
 قولنا كل انسان ناطق وكل ناطق هو افراد الموت وهو خارج عن التوفيق وقد سبنا في رقة بنوع اخر  
 مستند بان القول الثاني ليس بنقض لعدم الحمل فيه وليس مثل انا ابوالخيم وشور شري وجو ظاهري  
 واخرى بنوع الكبري بسند ان الناطق في النتيجة ليس هو الناطق المحول ما بذات في القياس على الاطلاق  
 فيصدق عليه انه قول آخر لمطلوبه لم يقبل بطريق الموافقة بهيه وبين النتيجة والتوافق لما قالوا ان  
 انه يعم المدعى قبل الشروع في توير القياس رعد وبعده قبل الاثبات مطلوبها وبعدهما نتيجة ترك التاء  
 في خلاف المقدمة اشارة الى كبر الشك الثاني ان الاشياء من المقدمة بمطلوبه غير موزونة بالتسليم لانه  
 الظم ولانه بزيادة العاطف في قوله كى مقدمة شرطية للقياس الاستثنائي ورافعة مطلوبة اشهر  
 اليها بكلمة لو الدالة على استثناء الاول لاستثناء الثاني في مقام الثاني ق ترم المصادرة لجعل الدليل  
 مقدمة في القياس وهو ناسد لاستدام توقفه اليه على نفسه وفي هذا رد على اسم الفخاري حيث رد ربي  
 لزوم المصادرة والزيادة حيث قال دانا اشترط الاطورية اذ لا لها لها هذا بيان ان كانت النتيجة  
 عين المقدسة ومصادرة ان كانت جزئها سند في بان المصادرة اعم منها وبان كونها عين المقدسة  
 ناسد لانها قضية واحدة والمراد بالافرية مغايرتها لكل منهما وكذلك توجيه بان المعنى لكان هذا بيان ان  
 لم يلاحظ الاستدلال ومصادرة ان لو حط لان خلاصا في الاستدلال فلا معنى للتديد وتاويله بان كلمة او  
 للمخبر في التفسير ضعيف وفيه نظر لانه ان اراد انه يلزم لها فلم وغير مفيد او عظم عنها فلم ينى فافهة لقوله  
 عنها كما ذكره الشم وقد يقال هذا بمنزلة عدم اعتبار العلية التي تشربها كلمة عنها وما سبق بنوع مع اعتبار  
 فلا يلزم ذلك على انه يمكن ان يقال ان تلك العلية انما هي للزوم لا للوجود اللازم اذ لا مانع من كونه لكل  
 علة للوجود اياه لا للوجوده في كبرية اخرجها بكلمة عنها فاسد في بيان ما بهت فيه اشارة الى ان الموت  
 قد سوا اريد بالماضية ما به شيء هو او ما به كيا به السوال ما هو الذي بينها العموم الوجه وذلك  
 لانه مفهوم اصطلاح فيكون هذا ليا في القول بانه رسم لان المراد به الحقيقة انما لوقد انما  
 ما هذا بيان او مصادرة انتهى وتوجيه بان المعنى لكان صح

[illegible]





قلت معنى اه حاصل الجواب سلم الضرر ومنع الكبرى مستنداً بحوار كون الذي كور ضرراً ان اريد بالنتيجة  
 حقيقة ومنع الضرر ان اريد بها ضرراً في وجهه لا في وجهه وتبين ان المقام ما يقال ان هذا مستند  
 للتصديق بالشيء قبل التصديق به لتدفع التصديق بالنتيجة على التصديق بالمقدمات ومن ثم  
 ندم ان كان التصديق بالنتيجة لتدفعه على التصديق بتبقيها لتدفعه به ان لم لتصديق  
 بالتبقي ان الله اعلم



وتوسط بين الأصغر في العقل وفي التلفظ حالاً أو مآلاً فلا يجزى أن هذا الوجه لا يمتنع في غير الشكل الأول  
 ولما توجه به بان المادتين وسط في التلفظ حالاً أو مآلاً لا يجزى في الشكل الرابع بقا أن المناسب به  
 تاحض بيان الارسط عن الأكبر والأصغر وأنه يمكن أن يكون وجه التسمية توسط في ربط أحد طرفي المثلث  
 بالآخر أو توسط في أنه يكون غالباً الأكبر من الأصغر أصغر من الأكبر في الوجه الأول من الشكل الأول  
 الذي هو أثره طرفه ق إذا اشتمل على مد لأن الظن مجهول تصديق فلا يعقل التصديق به مجرد تصديق  
 الطرفين ولا بالنظام الاحساس أو الجنبه أو فدها اليه والالكان مع البديهييات فلا بد من أمر  
 ثالث يابس الطرفين إذ لم يناسبهما أو أحدهما ليكتب به التصديق بشروط أحد الطرفين للأصل  
 أو سلبه عنه ثم قد يقال كلامه هنا ينافي ما مر في شرح قوله لذاتها ويفتضئ الفرق بين العكس المستورد عكس  
 المنقضي فتدبر ق أصغر هو الأكبر مجرداً عن معنى التفضيل في الاستكمال فلا بد أن اسم التفضيل لا بد من  
 أن يستعمل باللام أو الاضافة أو معاً وهما ليسا لك على أنه يمكن القول بأنه لم يستعمل مع العلم بالتفضيل عليه  
 ق غالباً أن غالب مواد أثره المطالب بالذو هو الوجهية الكلية فلا بد أن السالبة الكلية مشروطة  
 بالبناءين الكليتين ط فيه والجنسية صادقة في ما لا يكون المحول اسم مع الموضوع والوجهيتين تصدقان في ما  
 مادة المساواة فكيف يصح الحكم بأنه نقل أفراداً غائباً عن عليهما **الآتي** في أكثر أفراداً من الأصغر كما  
 هو الظن أو مع الاوسط بناء على توسط بينهما في العنصر والبروقس عليه ما مر في تسميته متفق كلام بعض  
 أن هذا التسمية وجه آخر للتسمية وليس معنًى الأول ولأنه ينبر على أن ما مر أن أفراد موضوعه ومحولها إذا  
 اجتماعاً يكون مجموع أفراد الأول أصغر من أفراد الثاني فتسميتهما بهما تسمية الكليتين الجزئيتين وعلى هذا  
 التسمية يكون إطلاقها على الموضوع والمحول بطريق الاستقارة المعروفة بقابل أو غير قابل  
 للمقضية أو للتسمية ق والحد في اللغة رفع لتوهم المناقاة بين ما هو مأمور في الموقف ق بحسب الاشتراك  
 أي التلفظ الذي في القاموس الحد الحاف بين الشيئين ومنتهى الشيء ومع كل شيء حدته ومنك بأصل  
 ومع الترتيب سورته والدفع والمنع انتهى أقول يمكن اعتبار المنع الأول والافذين في الاوسط لانه ههنا  
 بين الأصغر والأكبر ديدفع الخطأ عن الذي يمنع الله عن ولا يابى عنه الأول اعتباراً بالارسط  
 في اسمه لجواز أن يكون وسط بين العقل والنتيجة وكذلك الأصغر والأكبر لانهما حاجزان بين الخفيين  
 ولها مذهب في الاخيرين **إن القوة**





والتشابه لم يتبدل نسبة لكل بهم الجزلان اللذان في تسميتها بالاصفر وباقيل انما يتولد جميعه المردف الثاني  
الموصوفه مندف بان هذا انما يتم لو كان حقيقيا وبانه للذوق بين الاصفر الحقيقي والمجاري مع ظاهله  
امرات نيت بعد فافهم وكذا في ما ياتي قالوا ان اء الله التسمية لظن المحكم عليه لانه والاقتران  
الحلي ثم ان الاضطرار انما يتم لو لم يكن جريانا هذه الاسماء في نسخ الاقتران بطريق الاشتراك في الجملة

والمقدمة التي فيها الاصفر في الصغير في شملها على الاصفر  
والقدم التي فيها الاكبر في الكبر في شملها على الاكبر علم ان هذه  
الاسماء والاصطلاحات مخصصة بالاقتران لكن بيان المضمون  
بالاقتران الحلي والاقتران الذي ان يقبل به الموضوع والمحمول المحكوم عليه  
والمحكم به ليعلم الحلي والشرط ويمكن تعميم بيان المضمون ايضا بان  
يراد من الموضوع والمحمول اسم الحقيقة والاعتباري واقران  
الصغير بالاكبر في نسبة ترتيبه وضربا وقد فاته المضمون فهم الله تعالى  
وهيئة الامور الحسية والاشكال اربعة لكن الحلي الذي  
العقلية بالامور الحسية والاشكال اربعة لكن الحلي الذي  
ان كان محمولا في الصغير وموضوعا في الكبر فينظر الى  
كقولنا كبر في كلاب وفكر في دوان كان الحد الاوسط  
بالعكس بان يكون موضوعا في الصغير ومحمولا في الكبر فينظر الى  
الرابع فيقول كبر في كلاب فيعقب ان كان الحد الاوسط  
بالعكس بان يكون موضوعا في الصغير وموضوعا في الكبر فينظر الى

التسمية على الاطلاق وبوجه على قولهم  
قالوا انما يستلزم تسمية الموضوع  
في نتيجة القياس الاستثنائي حدا  
اصغر ومحمول اكبر وتسمية شرطية  
صريح وكبرى وهو ناسد بالصواب  
ان يتبعه بقدر لنا في الاقتران في  
ويكون تميم وكذا القول بمنزلة الطرد  
والعطف في كافي سراسيل فيكم ان في  
واقران وانما يتحقق كما قاله الشافعي  
ان القياس باعتبار الجواب المقدمتين  
المقدماتين وسلبها وكليهما وقرنتها  
يسمى ترتيبه وضربا وقد فاته الشارح  
روح الله ولوقال ومقارنة  
الصغر والكبر فيمكن ان يكون  
لنوع توفيق جليل  
الاضافة للصغر  
في الموصوف  
ان يكون  
من القياس  
فيقولون انما يتحقق في الاقتران في  
فقط في كافي  
تلقين عليه  
تلقين عليه  
باعتبار  
والاكبر كما قاله العلامة الثاني  
هذا انما يتم اذا اردنا بالقياس العقل  
فيكون من تسمية انما يتحقق في الاقتران في  
والمشبه به هو الجسيم انما يتحقق في الاقتران في  
هبة القياس ما اطلاق وفيما انما يتحقق في الاقتران في  
على عارضا المشبه وانما يتحقق في الاقتران في  
والالاخيه انما يتحقق في الاقتران في

بالعكس بان يكون موضوعا في الصغير وموضوعا في الكبر فينظر الى  
الرابع فيقول كبر في كلاب فيعقب ان كان الحد الاوسط  
بالعكس بان يكون موضوعا في الصغير وموضوعا في الكبر فينظر الى

والاشكال لم يقل وهو مذهب لا يدان بالسند الاول ولا يحتاج الى ارتكاب الاستدلال لان المراد به الظاهر  
وبصرف المسحوق لئلا يقياس التقدم به الكلام 2 الشغل او النقص فذو الشغل الاول ادهو ذو  
الشغل ادهو بناء على جواز جعل هذا الكل والجزء صاحب الاخر او المعنى فلهذا الشغل ادهو ب 2 في التحريك  
ما حاصله انه جرت عادة التدرج بالتبعية الموضوعة في المحول بسبب للاختصار ورفع فهم الاختصاص  
لوقالوا لكل صاحب هذا مثلا دهل ذلك فمفهومه ان عدم ايراد فقايا مستدرة متباعدة بهما والالم يك  
ذلك فليورد ان قوله وكل ب 2 عين جاز على قاعدتهم وان كان في اثارهما ان الحرف الاول الزل صورة  
هو ابناء لان الالف المتحركة ليس لها صورة مفصلة لها في الخط وثانيه الزل يميز عنه تميز معتد به هو  
الجيم اذ لا اعتداد بالتمييز بالاعجام وعلى الترتيب المذكور تبين على فزدهما مع اصلهما الذي هو ارادة  
انفسهما لا يقال الحرف الاول المار هو الالف الساكنة لانا نقول الساكنة هو المزدور بكلمة ما في تعداد  
حرف الهمزة لانها لا يكون النطق بها الا بزيادة حرف في ادله وزير اللام لانزاده بمناسته  
الالف في كونه كل منهما وسط الاخر على انه لم يجزأوه لعدم المكان الابتدائي فان قلت لم عد حرفا  
مستقلا من زعمه المتحرك دين سائر الحروف الساكنة قلت لانفراد كل منهما بمحور معلوم من كتب  
الحرف بخلاف سائرهما في بعض اشارة الى ان نتيجة لا تكدر عليه لحوار كونه الاسرائيل مع الاكثر  
كما في قولنا كل اناه هيران ذلك ان ناطق لكن هذا فمفهومه بالفرد بالنتيجة للايجاب اياه بانه



بلارده نبيه على ان سلامة العقل بل العقل العلم علمه ثمة ههنا لا تافهه والالاتية ان العقل العلم علمه لثمة  
 النتيجة في الجوانب بكمال التحصيل الايضاح التفاضل يردان اليه اما الثالث فنبكس الصور في اربعة  
 اقسام بنبكس الكبرى ثم بنبكس الترتيب ثم النتيجة في ضرب ولا يحر في ضرب منه وهو المؤلف من الخلق  
 كيف وكما والكبرى سابعة فترسيم واما الرابع فنبكس الترتيب بالقديم او اقدهما كترتبه الاشكال  
 اثنا او اثلاث المرددين الى الاول فالمراد بالمراد ان يكون بالذات ادباً لوطية اهل الزهدة





والمحصل من الفصل او المحصول بالاجاب كان ابا للعلامة او للمحقق لتحق العام في عين الخاص وعند  
كلية لاقتضاه الشايع عند فقد احداهما مثلا الحق في قولنا كل انسان حيوان وانا طين حيوان الايجاب واذا  
بدلتا موضع الكبريت بنور فالحق ليس واذ قلنا لا شيء من الانسان يجر ولا شيء من النور اذ انا طين  
البحر كان الحق الايجاب واذا قلنا لا شيء من الانسان يجر وبعض الحيوان اذ الصاهل عالم كان  
الحق في الاول الايجاب وفي الثاني  
السبب وقد تارة فعل المصن تركه  
تاكيد الدعوى نقصانه عن الكل  
الاول المذكور كلا شرطيه فمن  
بيان ضرورة ولم يذكر شرط الاخرين  
لاخطا مرتبتهما عنق الى مرتبة  
بالاضايع والثاني متعلق بالردف  
طرقا وهو الخلد العكس والافراض  
ق وسببلا الى من العكس الماتق  
والاجمال غير مفيد ان اراد انه غير مفيد  
فائدة تامة فلم يكن غير مفيد اذا  
لا بدركه كلمة لا يترك كلمة او غير مفيد  
علم علم الجواز ان يحصل بالاجمال  
فائدة ماقى هو الذي حصل بالاجمال  
فلا يخفى ان هذا بناه على النطق بمر  
سائله ميزانها للان جعله بالتبع  
لكونه اشارة الى ضرب الكل الاول  
وكبراه اعني وكل ما هو على النظم لطيف  
او هو الذي جعل ميارا للمعلوم  
طريقة في النظم الطبيعي او الموروث  
الى الطبيعية نسبة التقصير بالفتح الى  
التقصير في بين الاشياء المراتب البين  
بالفتح الاخص للاستلام التصديق بالقياس للتفريق بالنتيجة من في حاجته الى امر اخر ولم  
يكتف في التفسير بقوله بالاستلام للتفريق كون البين بمعنى النظم ولا يتولى غير متناه للمع  
تقدم كونه الملة بالبين المعنى اللام والي بين اخر اي على المعلوم كما هو المتعارف في تلك البراءة  
هذا مشروبا باللام بين النتائج والادلة لا ما عد اشكال الاول على بين فلا بد ان يحصل

في قوله تعالى واما تعرفتم من هذا الفان لم اعرفتم انما علم  
استلزام النتيجة في سبيل لا استرداده الى الدول فلما لم يش  
هذا المختصر تفصيلها والاجمال غير مفيد لم يكن لنا للتعرض  
لها مجازة بكل طريقة التفصيل والاجمال بدو وجب علينا شرح  
ما في الرسالة من المقال واعراض المعنى عربيا سائر الاشكال  
والشكل الاول هو الذي جعل ميارا للعلوم وميزانها لكونه  
على النظم الطبيعي بين الاشياء ظاهرة بالاستلام غير محتاج الى  
شيء اخر في اشياء المطلوب بخلاف البين في ضرورة اي اذ  
مقياس العلوم فحق ضرورة هذا في مسائلنا هذه بل في هذا  
مقياس النظم في علم

ق واما الثاني فلانها اعرضها بان العلم بكليتها موقوف على العلم بالنتيجة لتوقفه على شئ من الابرار للكل و من اولاد الاوسط  
 التي منها الاوسط تلو كسند لربها على ما كان دورا والجواب ان العلم بكليته الكبرى يتوقف على العلم بشئ من الابرار للاوسط او عليه  
 عنه من حيث الاندراج كمت الاوسط لان حيث تخصصه كما هو المتأخذ في النتيجة والحكم يختلف باختلاف العنوان  
 فلا دور وقد يجاب بان العلم به في النتيجة تنظيما وفي الكبرى اجمالا فلا يلزم توقف الشيء على نفسه وما لهما واحد غير السبقي  
 وذلك اننا نكبره اذا كان محمول بعضه اعم من الاوسط فلا يصل الفاء واخلة على التلا للنتيجة ومقدور مع الكبرى  
 مطوية هذا ثم انه يمكن ان يقال لاهلجنة ان شرط كلية الكبرى لان شرط اثنين ذلك البعض كاف في فتح التاكيد  
 وسيجيب بان يصير القضية كلية ولو حكم الانها اما قضية او كلية باعتبار ذلك البعض ان التوقف عن





ومن ههنا الى لاجل التزام طهية البري لا من قالوا في كبر هذا لا في صفاته وانا لان الحكم ان بان كانت  
الصنوي ماعدا الطبيعية في على الاواراد ان جنس الزيد كلا وبعضا في على الطبيعة ان مع حيث هي فلا يجه  
ان الحكم في المصورات ايضا على الطبيعة مع تحقق وجوب الشرطي فيها لانها مكملة فيها ما حيث  
انتمى وفي الاواراد والنوع كل اقول هذه النفسية ليست طبيعية لانها مشروطة بان لا تفصل

لان تصف طهية ارجسية كما راجب  
مع الشك المتيقن كيف ارتفع به وقد

مرضه ذلك وتدين صيته اثره  
اشارة الى عدم الارتضاء

عده من المحققين على  
سبل الحكم ان لقوة

عبد اللام هنا  
للاستزاد بكون

الكرية طهية  
الوقت

مفهوم التذلل  
وانما يكون

الطبيعة  
والفضل

عليه الطبيعة  
انما يكون

لان كل نوع  
او بالنوع

منطق  
مع ان النوع

لغز ان الزيد  
عليه لا يكون

لما قد لم يمتنع  
لما قد لم يمتنع

لما قد لم يمتنع  
لما قد لم يمتنع

لما قد لم يمتنع  
لما قد لم يمتنع

لما قد لم يمتنع  
لما قد لم يمتنع

بعض المحققين في بعض تفقده انما الخلق في انتاج هذا الشكل  
تعلقاته

الى هذين الشرحين اذا كان الحكم في الصغرى على الافراد وما اذا  
خلا او بعضه

كان فيها على الطبيعة فالشرط الجواب الصغرى فقط بعد تكرار  
الشرط

الاول فالطبيعة من منتهى كقولنا الانسان نوع والنوع  
الشرط

كل فالانسان كل انتم ملوفا في هذا قولهم لا يمتنع الطبيعية  
الشرط

كبري الشكل الاول ليس على الاطلاق بل انما هو في الاقية المطلقة  
الشرط

من القضايا المعبرة في العلوم ثم اعلم ان المهمة في قوة الحجة  
الشرط

كلام غير ممة فلا تقع كبري وتتفر صغرى ان كانت مرجحة بخصوص  
الشرط

في حكم الكلية لانها حال كونها كبري فلهذا مزيد وزيد انما  
الشرط

فهذا انما والطبيعة ساقطة عن الاعتبار لعدم انتاجها  
الشرط

في الاقية المعبرة اولفلة استعمالها ولهذا صغر الفكرة  
الشرط

المنتهى في اللاحقة والقسم لا يفرق لبيان شرط الانتاج كنفاء  
الشرط

بلازم  
الشرط

فان كان الحكم في الصغرى على الافراد وما اذا خلا او بعضه  
كان فيها على الطبيعة فالشرط الجواب الصغرى فقط بعد تكرار الشرط  
الاول فالطبيعة من منتهى كقولنا الانسان نوع والنوع الشرط  
كل فالانسان كل انتم ملوفا في هذا قولهم لا يمتنع الطبيعية الشرط  
كبري الشكل الاول ليس على الاطلاق بل انما هو في الاقية المطلقة الشرط  
من القضايا المعبرة في العلوم ثم اعلم ان المهمة في قوة الحجة الشرط  
كلام غير ممة فلا تقع كبري وتتفر صغرى ان كانت مرجحة بخصوص الشرط  
في حكم الكلية لانها حال كونها كبري فلهذا مزيد وزيد انما الشرط  
فهذا انما والطبيعة ساقطة عن الاعتبار لعدم انتاجها الشرط  
في الاقية المعبرة اولفلة استعمالها ولهذا صغر الفكرة الشرط  
المنتهى في اللاحقة والقسم لا يفرق لبيان شرط الانتاج كنفاء الشرط  
بلازم الشرط



(نرمېښي بنا د الكلام على هذا الجوز للملايين عليه وارضهم به موضوع او اود المثلثة ثانی  
ملاحظه ان الاضاحان وحكم الكلية انه كان موضع الغيبة الشخصية كذا موضوع الخفية  
آری

لأننا جازا الخ لزمنا ما نأثم عند من يبدع على الحق المقتضى وأما عند من لا يبدع له لا سيد ربح وهو الحق  
فلأن المراد برب في الصري اليه يزيد فلما ربح موضوع الكبرى ثم لم يترك الأواسط ولما لم يربح في  
الجاه كلية الكبرى مستند يجوز أن يربح به عار لا يثبت كون الكبرى شخصية على أن الصري مع القضاء باليد  
المعارفة لأن المعارفة الشخصية قضية تصدق فيها المحمول على الموضوع على المقتضى صدق الكلام على جريانه في  
مع الاعتبار أي عن اعتبارها صري أو كبرى فلا يتجه أن عدم اعتبارها معلوم ما سبق فلا حاجة إلى إعادة  
لأنه مخصوص بالكروية وعدم انتاجها إشارة إلى الصغر والكبر العن وكل غير منتج في الانفية المتقدمة فقط  
عند الاعتبار مطلوبة ولهذا خص وان لم يكن كذلك يكونه الفرد المنتجة ثانية حاصلة مع قرب الشخصية  
والطبيعية والكلمية والجزئية الموصيات في الكبرى الكلية في التقاد مفعول له لما تنفع معنى لم يتصرف  
أي ترك الترض فلا يتجه ما يقال أن كان قيد اللغو في عدم صدق المفعول له عليه لأنه ما فعل لا فعل الفعل وهم  
الترضى ليس بفعل يلزم تقييد النسخ الذي هو مفعول محذوف غير متفعل وهو منتزع بتوقف التقييد على ملائمة  
قصد وهو منتزع غير الآم والفعل المشب ولها ما يدل أن القوة غير ٧ يلزم منه ترض أصم  
بما فيها لكن لا لاكتفاء بل شيء من وهو ناسد بآء على الأصل في الكلام المقيد توصيفه إلى التقييد  
وإن كان قيد اللغو صح صح صح





التي موجبة لوقول كلياته والكبرى سالبة لان اخصه واولق ما سبق وان كانت موجبة الاخصر الثالث موجبات و  
والصغر جزئية بنج الحق الرابع موجبة لوقول الرابع متلفتان لاوكفا لكان حسن لكن ما ذكره او صرح في وجوب  
ترتيب الاول وهو بنج القريب لان الاعتقار المربعة احسن من المطلقة في شرفه والحقبات ان شرف  
القضايا به بينها او شرفها وموصوفهم التفضيل داخل في اضعف اليجب منهم اللفظ قبل الاشارة

و خارج عنه بعد ما يجب الارادة للا  
يرد ما يقا ان هذا يستلزم تفضيل الشيء  
على نفسه وهذا مع بطل محمد على الله عليه السلام  
افضل الرسل في العلية للتفضيل  
والخاص لا يرفع من اقدرة الابا فانه  
الاخرة الاخصر يوسف من ارادة التفضيل  
الخاص وعلى الشرفي الاخصر على شرفي الاقوى  
الخ من السالبة الجزئية الظن من الموجبة  
الجزئية لان الكلام في وجه ترتيب التبع  
للملح على بنج الايجاب الجزئية  
ان من الموجبة الجزئية في كلام التقاء الجزئية  
ما سبق وحقق عليه تأليه ان القوة

فكل صم محمد بن الفرب الثاني موجبة كلية صفر وسالبة كلية  
كبر بنج سالبة كلية كلاصم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم  
فلا شيء من الجيم بقديم والقرب الثالث موجبة جزئية صفر  
وموجبة كلية كبر بنج موجبة جزئية نقولنا بعض الجيم مؤلف  
وكل مؤلف محدث بنج بعض الجيم محدث والقرب الرابع موجبة  
جزئية صفر وسالبة كلية كبر بنج سالبة جزئية نقولنا بعض  
الجيم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فبعض الجيم ليس بقديم

والاخصر بنج  
وكذا في السابق  
وتنبيه على الملحق

وهو ترتيب القرب على هذا المثال هذا ان هذا الشكل ما انج  
المطالب الاربعة فما انج الموجبة الكلية التي هي شرفا المحصولات  
لاشتمالها على الشرفين الديارب والكلية جعلت لا وما انج  
السالبة الكلية التي هي شرف من السالبة الجزئية لكونها اسم  
واملحط وانقر في العلوم جعلت ثانيا وما انج الموجبة الجزئية  
لاشتمالها على الايجاب جعلت ثالثا وما انج السالبة الجزئية التي هي  
من

ق غير تام بان يكون حكمه اولى في المقدم اذا لم يوافق له في سواه لان المحل لا او مضرعا بان تركه التقيد  
 به علمية او مقيدة بان يكونا بان تركنا به شرطية ثم نتيجة هذا العلم متصلة جزئية وكنية به متعلين  
 متعلما متصلة مؤلفه به الطرف الغير المشترك به البعض ومنه النتيجة الحاصلة من القياس المؤلف  
 من المتشاركين وتاليا متصلة مؤلفه به الطرف الغير المشترك من الأكبر ومنه النتيجة المارة بشرط  
 كون وضع الطرفين الغير المشتركين في النتيجة كوضعها في القياس في النتيجة في المثال قولنا قد يكون اذا احد  
 كلما لان آ ب في ج يصدق كلما لان ج ه فوز وبرهان لزوم هذه النتيجة وكذا البرهان ببساطة في  
 هراشينا على البرهان فراجع ابن التره دمحضر





هو القم الاول وينعقد فيه الاشكال الاربعون جوارا ان بعد تحقق اشراط المارة في الاقوال الجملية بان تحقق الجواب الصحيح  
وكلية الكبرى في الكل الاول من هذا القسم فتسلف فيه والايح جواره كغاية الامتياز الرضوي في الانعقاد منها  
فلما رد ان اجزاء الاتفاقية لا امتياز بينها ولا امتياز بين اجزائها لا ينفع منه الاشكال لعدم تميزها الا انما هو  
حسب الطبع لكن يجب ان هذا غير متين وكل من يفيد لا يكونه قيا سالا لانتفاء العلة الغائية منه القياس الى  
من الايهات الى انهمون التصد من تدر في تفصيل وهو انه يشترط لانتفاء كونه <sup>اللزمية</sup> <sup>اللزمية</sup>  
كلية سواء كانت من الفردية المتجزة وكلما كان شرط فوز المطلوب المجمع من القسم الاول لم يجرى التركيب  
للايجاب كما في الفرد الاول وان لم <sup>في مهور الان</sup> <sup>في مهور الان</sup>  
من الكل الاول او من الفردية المتجزة من اللزويتين تنفوق عليه ولا شك فيه واما من الاتفاقية بين  
للسلب كما في الشرب الثاني والرابع منه  
ثم ان كان من الادلى فيشترط في اوقات  
احدهما كونه اوسط مقدما في اللزوية  
وثانيهما احد الاخرين اما كونه الاتفاقية  
خاصة واما كونه اوسط في الاتفاقية  
تاليا للاصف بان وقعت صري لكل  
الاول او مقدما للذكر بان وقعت كبرى  
الشكل الثالث وان كانت من الثانية  
فيشترط ايضا ان يكون المقدمة البو  
لزوية وكونه الاوسط تاليا في تلك اللزوية  
ق واما ان يتركب مقدم هذا الشئ على شئ  
اخرية لان اطلاق الاقوال الى الشرطي  
على المركب من المنفصلين حقيقة بل  
المركب من الحلية والمصلحة او المنفصلة  
ولاسيما والسودح هذا بخلاف الشئ وهو  
عاقبة لان اطلاق بشرطية على المنفصلة  
حقيقة وعلى المنفصلة مماز في غير تمام  
من الاقوال به لم يتركب من ملبني وزاد  
الحليات المأخوذة فيها على الحليات  
المأخوذة في الاقوال الاول كقوله لنا  
وشرط انتاج القم الاول ايجاب احد المقدمتين وكلية احداهما ولم يمتكن الموصية ومناة الى ابنة الذهبية  
المتعلتين فيه لراحتنا في الطرفية على المقدم والثاني في هو الطبع وتركيب من المشار كين الاشكال  
الا بنية بقر وبهاق لان الحلية لم يتدر من لتقييم بالاخبار المار اذ لا يمكن المشاكة بين الحلية والمصلحة  
الا في تمام من الحلية ناقص منها ابن العود المحض



هذا هو الذي كان الانسان ناطقا فاندرى ما قبل  
وكل ما كان الفرس ما لم يخاله فالاسد هياه نفس

فكل عدد اما هو نتيجة اشكال هذا المثل اعني المرفعه الموجبين الكليتين اللتين به منفصلة الحقيقة تفصل  
موجبين كليتنا بل بغير جعل كل من الطرفين مقدما والاف تايلا ومنفصلة سابعة كلية بانواعها الثلاثة لكن  
اذا كان من القسم الاول واقول في كونه هذا المثال به القسم الاول فلهذا ان اشتراك التقنين في الزوج وهو  
ليس تمام المقدم ولا تمام الثاني كما هو ظاهر للتامل فالجواب جعله مثالا للقسم الثاني الذي هو المنطوق  
ويؤيده تسمية المصنف في السابق واللاحق للطبوع فقط والايان في مثال القسم الاول بقولنا داما  
اما كل في ب اودن واما اما دن ب دط ينسج لما كان في ب كان كل دط وبالعكس الكل وقولنا ليس البتة  
اما كل في ب اودن اذ كانتا منفصلتين الماريتين في اما كل اب اقول لافرق بين هذا المثال ومثال  
المتن في كون كل منهما من الصنف الثاني الا ان هذا ما يشارك في واحد من احديهما جزء واحد من الاخر  
ونتيجة منفصلة دالت اجمالا ثلاثة الطنان في المشاركين ونتيجة ان ليس اما كل اب او كل د  
او كل ب د ومثال المتن ما يشارك في واحد من احديهما جزء واحد من الاخر فنتيجة منفصلة ذات اجزاء  
ثلاثة الطرف في المشارك ونتيجة ان ليس في كل من امان اوزوج اوزوج اوزوج اوزوج  
ان القوة د

٢٠١

في نتيجة المطبوعة لانه يشترط شمال الولد في المشاركين على شرط الاشارة فيشترط في مثالنا ايجاب اجزاء  
المنفصلات العنصرية وكلية الخليات الكبريات كونه الولد من المشاركين هنا من الحل الاول ارجو  
القوة د





في مرتبة النتيجة ما به فتمت الاقية منها في الاكبر لا بد منه صدق هذا مشورا به بشرط انهم كونه  
المنفصلة موجبة كلمة معلقة الملو بالعين الاعم و اشار بالمثل الى الالجاب والكلية في وكلية  
الاولى لا وجه لتخصيص ما لا ولي فاللائق ان يقول وكلية الثلاثة يكونه لبيان الزيادة لا في  
في كلية الثلاثة واما ما كان فالتصلة

صوي اوكبر في المتصلة صوي لونا  
او كبر لم يفتح في قوله والمنفصلة كبر  
او بالمكن لا سلام صوي في كل خبرها كبر  
الاخرى في والمطبوع من اية هذا القسم  
المركب به صوي متصلة والاخرى و  
المطبوع منها اية الاول في والمنفصلة  
كبر ان صوي كبر اوليات سالت  
لم تنتج ان القوة ~~منها~~ بالكلية  
ان القوة ~~منها~~ في ~~منها~~ الله

بين الجمليات وافراد الانفصال مختلفة النتيجة ومع يكون  
ان ولذا قال ابراهيم بعد بيان المقام الاقام الثلاثة  
النتيجة منفصلة مركبة من نتائج التاليفات كقولنا كل ما كان  
واماد واما هو وكلية وكلية وكلية في كل ما كان لا يمتنع  
واما ط واما فاما من ان الجمليات صادرة لا بد من صدق  
اصلا فاما المنفصلة واي جزا تفرض صدق في نتيجة هذه النتيجة  
والثاني لان نكث الجمليات اقل اجزاء من المنفصلة كقولنا كل واحد

اما زوج او فرد وكل زوج فهو منقسم بمباينين وينتج كلمة  
اما فرد او منقسم بمباينين ويقع هذا على وجه اخر المذكور  
في المطولات واما ان يتكبر من متصلة ومنفصلة وهذا  
على اقسام ثلاثة لان الاشتراك ايضا اما في جنس تام منها او غير تام  
منها او تام من احد ما غير تام من الاخرى وكل من لا يكون غير تام  
لانه اما ان يكون المنفصلة صغرى والمنفصل كبرى او بالعكس  
والمطبوع من ما يكون المنفصلة صغرى والمنفصلة كبرى كقولنا

كلما كان







والحكمة في مثل الشبهة فتدبر ثم وجه اشتراطها انه لو انتفى احتمال كونه اللازم والعناد على وضعه الا وضاع  
 والاستثناء على ان فرق كقولنا ان كان الاول بل الصواب كلما كان لا شرطية بشرطية فيستلزم لانه  
 اما ساد او خصي ووجودهما المتساويين يستلزم وجود الاخر كما ان وجود الخاص يستلزم وجود العام قوله  
 واستثناء لتقيض ان رفع الثاني ينتج انه فلو لم يگاه هخرق لان انتفاء كان المراد بالاستفاد الرفع بمعنى  
 التقيض بناء على ان رفع كل شيء لتقيضه في يستلزم ان سواء كان اللازم اعم واسا ربا اعم على الاول فلا  
 ينتهي الا اعم اخص من تقيض الاخص والخاص من لازم للعام وجود المعلوم يستلزم وجوده  
 والاعمال ان في فلان تقيض المتساويين مساويان وكل واحد من المتساويين لازم للاخر فلا يكون في تقيض  
 اللازم بينهما لكان اخصا مستقرا بما ذكره في اللازم ان المفروض الاول لازما في نفس الاول وجود المعلوم  
 بدون فلا بد ان هذا يستلزم سلب الشيء من نفسه وفي عليه قوله ولا المعلوم اه اثنى الله دمج





في احد الجزئين قد يقال هذا لا يتحقق في ما كانت المنفصلة الحقيقية وكذا من اكثر من جزئي فالاولى ان ينفصل متخفا  
مع احد الافراد ينتج نقيض الباقي الا ان المضمون الذي يربطه في ما يتركب من المنفصلة فان باق احد المتعاندات  
لم يقل احد المتعاندات لانه ليس بمتخفا ومنه ما ذكرناه والامم في الدليل في المثال الثاني ولا يمكن ان يكون في  
مانعة المجموع غير متغير كثير واستثناء نقيض كونهما واستثناء نقيض احد الافراد ينتج نقيض الباقي لكان  
شاملا لجميع افراد المنفصلة الحقيقية لان استثناء احد المتعاندات سواء لانا نقيض حقيقة او ظاهرا  
هنا او اثنى والاعم من النقيض كما في  
مانعة الخلو ولذلك لم يقل احد النقيض  
ق لان استثناء الجمع صحت هذا قيل قوله  
الارلان وجوده بقية ما هنا وقد  
هنا قوله لان وجود احد المتعاندات  
بقية الارلان فكل ما هنا كذا فالارلان  
بالعكس ان ينتج استثناء نقيض احد  
الجزئين عن الآخر لان استثناء الخلو عنها  
ولا ينتج استثناء عن احدى النقيض  
الآخر كجواز الجمع كما في قولنا اما ان  
يكون هذا الشيء لا يحوي الاخر او لا  
التصور ان الفاعل البعيد غاية البعد  
فلان انه ان اراد بالاقسام الصحيحة  
فنتج اربعة عشرة لاشته عشرون اراد  
المحملة للعقل فنتج اثنان وثلاثين  
بما ان اثنان وضع كل به المقدم والآخر  
لوضع الآخر ورفع ورفع كل لوضع  
الآخر ورفع في كل به الاربعة ق لكن  
النتيجة اربعة عشرة المقصودة بالمنفصلة  
ولذلك لم يقل لكن الحقيقة منها ستة ثم انه بار  
الى بيان الاقسام الستة لانها المقصودة  
بالذات ثم بين الحقيقة تنفيلا لا كميلا  
للاقسام ق واثنان من مانعة المجموع واثنان من مانعة الخلو والنتيجة  
واربعة من مانعة المجموع والخلو لانه يرفع في بارى الارلان  
ان ثلثه منها لا يحد بها والاف للاف والرفع والرفع  
كونه المحتمل في كل به الاربعة لرفعته وقال ذلك في بابنا

عن احد الجزئين ينتج نقيض الآخر لان وجود احد المتعاندات  
الحقيقيين يجب استثناء الآخر كقولنا اذا كان يكن هذا العنصر  
زواجاً او فردا لكنه فرد فهو ليس بزواج او نقول لكنه زواج فيكون  
ليس بفرد واستثناء نقيض احد يعنى ينتج عن الآخر لان استثناء  
احد المتعاندات الحقيقيين يوجب وجود الآخر قطعا كقولنا انما  
ليس بفرد فيمكن زواجاً وان كانت الشرطية الموضوع في مانعة الجمع  
فاستثناء عن احد الجزئين ينتج نقيض الآخر لان استثناء الجمع بينهما  
واستثناء نقيض احدى النقيضين لجزئ الخلو وان كانت مانعة  
الخلو في الامر بالعكس كما في وفي الامثلة ظاهرة فالاقسام الستة  
في القياس لا استثناء ستة عشر لكن الستة منها عقيمة فضاهمت  
الاقسام الستة عشرة اثنان من المنفصلة واربعة من الحقيقة  
واثنان من مانعة المجموع واثنان من مانعة الخلو والنتيجة  
النتيجة



ق ثم للاداء اي ثم ينته كل حجج وكل ادان فبطل نتيجة القياس الاول فنزل لهذه المعقمة ورس عليه الان ق  
 النسخ مستحبة الى المعقمة والقياس الحكيم لم يقل وان فعل عن بعض البسائط نتيجة يسج اه لان البرهان لنهم الدور  
 ولما ياد الى ان وجه تقدير موصول النتائج هو كون مفهوما وهو بيا فذلان موصول النتائج وانما يسج خلفا الى  
 اعتبار اسم الخلف لان الاكم قياس الخلف الخلف تامل ق اولانه اه عبارة التحرير لانه وهو الظم لان وهو  
 كونه باطلا او مرطفا فاللاقي الاتيان بيل الابطال به ثم على تقدير صحة ليست نسخ الجمع لما تاه اهل المعالف  
 لا تراهم بين النكاح والامنع الملول كونه افاقا لسم خلفا كونه الخلف جزء منه وله حكم وكونه الاشتغال منه  
 الى العلم من خلفه اي ورائه الذي هو تقييد فاضافة القياس الى عا ان له اضافة المسبب الى السبب  
 وعلى ان له اضافة الكل الى الجزء ومع الاضافة من اضافة الكل الى صفة تقييد الجزء الذي هو المطلوب  
 لكن ضم الحاء ما يربط الاضافة لان القول بتغيير العلم بعد النكاح فلا الظم وفتح ابطال يعيدان الخلف بفتح  
 الباطل وفي القاموس الخلف بالعلم الاكم من الاضافات وهو في المستقبل لا الكذب في الماضي او هو ان تعد عدة  
 ولا تجزها انتهى الا ان يتم بتغيير من الخلف المفسر للاداء اطل ان الورد لم يفسر على انه على سيرة محمد راجع







فإن كثر جزئياته أي فقط فلا بد أن الشئ الذي هو الزيد مستغنى عنه ضرورة أنه إذا وجد العلم في جميع الجزئيات  
وجد في الكل ولا يلزم قوله نسج أه لم الماديات الإضافية سواء كانت حقيقية أو ظاهريية  
هذا التدقيق لا يخلل الحكم في قولنا كل حيوان يركب نكته لا يخلل عند الموضع غير التسامح لوجوده في أكثر  
النوع كالإنسان والفرس والنوع واحد

نسبته أه فيه أنه لا ان ان ثبات المذكور اثررت على الجهة الموصلة الى التصديق بل المشه المرتب  
عليه اثباته الخ امر حقيقة الاستدلال لا يشهد - قوله مثل ما مر كذلك النسبة او ترتب عليه تلك الجهة  
فتدبره لكل منها بمنزلة المساهمة ولعل التدول باصديقه ما ذكره هؤلاء للعلم بنبش اثررت استنبط فشر  
قوى ان الزيد شيء سواء كان جزئيا للغير المشترك بان عمل عليه اولا بان يكونه للاستدلال لا استلزام لاثباتها  
ثم الظن زيادة جوي بغير قوله في معنى ان القوة واحدة  
هذا البرهان وان يرد على  
على شئنا وان يرد على  
نسبة النسبة جوي في معنى وغيره



NE

في نفيرهم تسامح ظاهر لان الاستقرا حجة موصلة الى التصديق

الذي هو الحكم الكلي وأثبت الحكم الكلي وهو المطلب من

الاستة اهد نف ثم قال والصبر في نفسه مازك والامام حجة

وَأَمَّا الْفُلُ فَإِنَّمَا أَتَى بِهَا لَقْدٌ لَّيْسَ بِكَافٍ لِّلْعَمَلِ أَفَتُمَارُونَهُ

الاعلاد مولانا لکھنؤ ایچ کھنکھارہ و ہونہ کھنکھارہ

لَقَدْ اَتَيْنَاكَ بِالْحَقِّ وَبِالْبَيِّنَاتِ  
وَالْحَقُّ اَنْ تَعْلَمَ اَنَّكَ لَنْ تَجِدَ لَكَ  
مَنْ يَنْصُرُكَ اِلَّا بِالْحَقِّ وَبِالْبَيِّنَاتِ

فتصفي خبريات الامم التي لطلب الحكم، واحد بعد الآخر

وَالْجَابِلُ لَكُمْ لَذَّةَ الْمُرَاجِ الْاَوَّلِ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ وَنَاسِيَهُمْ اَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ وَنَاسِيَهُمْ اَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ

لأن المتقرب تتبع الخبيات والاستقرار في اللغة هو السبع

ومنها التمثيل وفروعه بانه اثبات الحكم في فرع التبع في فرع

أَفَلَيْسَ مُشْرِكٌ سَوِيًّا وَالتَّكْوِيْنُ سَمِيْعٌ اسْتَلْزَمَ الشَّاهِدَ

والفقه، قياساً على العلامة وهذا النمط

عَلَى الْمَلِكِ وَالْمَلِكِ وَالْمَلِكِ

سبحك يا ذا الجلال والإكرام

في منزلهما ليثبت في المنب الحكم الثابت في المنب

فلا تفرحوا به في اليوم الأول ولا الثاني

الحكومة  
الوزارة  
المجلس

فان كانت البنية اشارة الى صورة القياس الغير المتعارف وهو ما يكون الحد الاوسط من متعلقا مع الحكم به او الحكم عليه  
في تصوير كقولنا السماء كالبيت والبيت حادث بنج السلاطنت وهذا بالنسبة الى هذه النتيجة لا يسهل تشيلا لاستدانه  
لثامه بل يسهل به بالنسبة الى دعوى ان السلاطنت حادث في صورة القياس القياس المتعارف لا يسهل به الاثبات  
اي وازار القياس الغير المتعارف المار لدعوى ان السلاطنت يقلل السلاطنت كالبيت وكل ما هو كالبيت حادث  
في محله لم يقل حادث لا فائدة انه لا فرق بين المجهول المتمدد المعلوم المتناهي بالقياس اليه عندنا في دعوا  
في اصول الحدود معهما ماظم في المطاوعة

٢١٥

وبغير اعتبار الفاعل في الاول دون الثاني  
في غيرها وتأخذ غالباً ومن ثم استخرج  
صفات الله تعالى حيث يطلق عليه  
تعالى الواحد والواجب دون الموجد  
القريب مثلاً فاعرفه في الثاني الاول في  
ما صور به من غائباً كان التسمية اما باعتبار  
بعض المواضع اولاً لا غائباً الحكم قبل  
التشليل لجماعاً لجمع الاصل والفرق في  
الحكم ويسمى علمه ايضا لثامه في الحكم في  
علمه المنع ان يكون علمه للحكم في النوع في  
طريقين اي نقطان اريد بهما الاشياء  
ذو الان لم يرد ذلك قاله عبيد بن رافع  
رسميه بها لكونها اشهر الوصوه الثبوت  
للعلمية ولا ينافي هذا في الواقع وشرحه  
من ان لهم فيه طرائق اشهرها امور ثلاثة  
احدها الطرد والعكس وهو المسح باليد  
وجودا وعدما وثانيها السبر وهو شئ  
غير متحقق وثالثها الارزاقات وهو

الذي هو علمه الحادث وازار في صورة القياس ما هو هكذا  
تولف وكل مؤلف محدث فالج اول والاخر في الثاني شبيهة

والحكم ابرز والمعلم في الاوسط فالمعلمون يسمىون الاصغر غائبا  
والشبه شاذان الفقهاء يسمىون الاصغر غائبا والشبه اصلا والاكبر حكما

والاوسط جامعاً وهم التسمية طاهر في الكلام ان لهم في بيان علمية

المعنى المشتركة طريقين الاول والدوران الخاص وهو ترتيب الحكم

على ما له صلوح العلمية وجوداً وعدماً بمعنى ان الحكم ثبت عند

ثبوت ذلك الشيء وانفع عند انتقائه وهذا الاعتبار في الحكم

دائراً وذلك الشيء فالدوران علامة تكون الملامعة للدوران

والثاني التسمية الغير المدبني المنع والاثبات وابطال علمية

ماعد الجمع كما يقال علمه حادث كالبيت اما الوجهي واما

كونه قائماً بنفسه واما التالف والاولى باطلاً ضرورة انتقاء

الاستدلال وهو ما وعد ما ويقابل العام وهو الاستدلال وهذا اوعد ما كعلم نجد التقييد في الكتب الخاصة

فالاول تركه كما في البرهان حيث قال الدوران وهو ترتيب اه اي الترتيب حفظه صورة السلاطنت

المعلم بذلك المعنى كقولنا السماء حادث لانه كالبيت في الثاني  
الذي هو علمه الحادث وازار في صورة القياس ما هو هكذا  
تولف وكل مؤلف محدث فالج اول والاخر في الثاني شبيهة  
والحكم ابرز والمعلم في الاوسط فالمعلمون يسمىون الاصغر غائبا  
والشبه شاذان الفقهاء يسمىون الاصغر غائبا والشبه اصلا والاكبر حكما  
والاوسط جامعاً وهم التسمية طاهر في الكلام ان لهم في بيان علمية  
المعنى المشتركة طريقين الاول والدوران الخاص وهو ترتيب الحكم  
على ما له صلوح العلمية وجوداً وعدماً بمعنى ان الحكم ثبت عند  
ثبوت ذلك الشيء وانفع عند انتقائه وهذا الاعتبار في الحكم  
دائراً وذلك الشيء فالدوران علامة تكون الملامعة للدوران  
والثاني التسمية الغير المدبني المنع والاثبات وابطال علمية  
ماعد الجمع كما يقال علمه حادث كالبيت اما الوجهي واما  
كونه قائماً بنفسه واما التالف والاولى باطلاً ضرورة انتقاء

الثالث ويشيئ بتقديمها عليه ويكون كل شئ ما عدا الله حيزاً في الدوران الخاص كان الادوية  
الاستدلال وهو ما وعد ما ويقابل العام وهو الاستدلال وهذا اوعد ما كعلم نجد التقييد في الكتب الخاصة  
فالاول تركه كما في البرهان حيث قال الدوران وهو ترتيب اه اي الترتيب حفظه صورة السلاطنت





استغنى بها بالواجب حيث وجد العلة فيكون له الحكم وهذا معنى خلفا للرد وقد يقال انه يتحقق الثالث بالرد  
الرد عند من يثبت حيث تحقق فيه خلفا للمكسب استغنى العلة وعدم انتفاء المدلول فلا يتبين ان كلا الطرفين  
وكذا كل منهما باطلين الا ولزم ان اضطررنا ان افادة مجرد الدوران للمعية هل هي قطعية او ظنية او ليس  
بتطوع ولا ظن قال عبيد بن عوف هو الشيخ الواقف والمختار هو الثالث وكلام الشيخ بان افادة ظنية ولك ان

انتفاضها بالواجب فيقضي السالف ولا شك ان كلا الطرفين

ما لا ينفيد اما الا فلا ان الترتيب وجودا وعدا في بعض

القصور لا ينفيد العلية وفي جميعها انما يكون باستقلال تام وهن

في غاية التعسر بل في هذا التعذر والثاني فلا ان هذا التفسير

طرحا في غير ان يكون العلة غير لا كره هذا كلمة في شرح الشيخ

للسعد كذا في شرحه وفيه ايضا اعلم انه لا نزاع في الاستقراء والتمثيل

لا ينفيد ان لا ينفذ انما يريد من الاستقلال الاستقراء بعض

التام كما هو المتبادر اذا التام ينفذ اليقين كما سبق ومرادهم

بعدم افادة التمثيل الا انهم انما هو بالنسبة الى غير المجتهد واما

بالنسبة الى المجتهد فينفذ اليقين فاعرفه اعلم ان القوم قد

وضعوا الكلام للصانع في باب العلة شأنها وبلالة فلا

يكون له ما ينفذ في المسافة بينها وهو

فلا يكون له ما ينفذ في المسافة بينها وهو

فلا يكون له ما ينفذ في المسافة بينها وهو

فلا يكون له ما ينفذ في المسافة بينها وهو





تنبه  
ع  
اش  
ب

فانها وان كانت اي فلا بد ما يمكن ان القوة العاقلة فاعلة للارزاقات وما يكون قابلا لها لا يكون ماعلمها لان نسبة  
الفاعل لا المحرك بالاجوب ونسبة القابل الى المفعول بالا مكان فلا يجهل ان لتنا في لازمها وحاصل الجواب انها  
فاعلة لتأليف الارزاقات لانفسها فلا فساد وكل الجواب بانه لا امتناع في اجتماع الرجز والارزاق جرب مجتنبين  
وبان الامكان المعتبر في القابل ان كان العلم وهو لا يتاخر الرجز في كونه في تأليفها اي فلا بد ان لو كانت  
ذلك والفاعل من القوة العاقلة فانها وان كانت قابلة للارزاق الفاعل هو نفسها فكان مؤلفا لها عند  
فكرها فاعلة لتأليفها وقلا بعضهم ان الفاعل هو النفس <sup>منه</sup> فقد القوة العاقلة بتعطيل الحواس  
والقوة العاقلة آتية في تأليفها هذا والمقدسات اشارة الى  
الحادية ولا نتائج اليعقوب الى افعلة الغائية فقلت  
البرهان قيل فافضل القيل في تعريف تكرار واما المقدسات  
دوران المقدمة ما جعلت من قيل في تعريف معرفة موقوفة  
على معرفة القيل في انفسها بل اذ مرة قلت البرهان  
قيل محض وما في التعريف على التكرار واما المقدمة فاما  
توقف على مطلق القياس لا القياس الخاص فلا دور  
ثم ان مقدمات البرهان لا يجب ان يكون الظروفيات الست  
اللازمة بل قد يكون الكمية المنتهية اليها فيجوز ان يكون  
المقدسات بداهتين او مكتسبتين او مختلفتين فقول  
من مقدمات يقينية اعم من ان تكون بداهية بالذات او بالواسطة  
مع قيل اخذ اليك ان تريد ان تدعي مطلق لا القياس الخاص ان الظروف على المقدمة القياس الخاص العام  
فلا دور في الظروفيات ان من انواع الظروف فاجمع باعتبار الانواع في المنتهية اليها ان فلا يلزم الدوراد  
الشم في الامور المعروفة على من المقدسات الا هي من مقدسات بدون اللام فكيف علم على الاستاذ في يكون  
قوله بداهتين او في قوة التفسير للعلم اللام في بالذات المناسب للتعميم الى امور اخرى كذا في قوله

القياس في فنيه تلج الى الجواب الآتي  
فلا راي لادور بناء على التوقف في  
على ما يتوقف عليه او توقف على دامت  
مع الضيق على الاشارة او حجة لان  
كلمة ادبيات تعد الاصطلاح في الح  
يعزى برفق تارة ما جعلت في قياس  
وافي ما جعلت في حجة فلا راي ان يخط  
العام على الخاص كنكم مع خصائص  
الواد فلا يكون عطف الحجة على ما يدخل  
الحجة على غير القياس بقرينة المقابلة و  
كان يدغم الا انه يحتمل ان الاخرات  
يتمتع ما جعلت في حجة في قياس كقول  
لان البرهان قياس ليس ومطلق القياس  
قياس منقطع فافضل القياس في تعريف  
العام  
القياس في فنيه تلج الى الجواب الآتي  
فلا راي لادور بناء على التوقف في  
على ما يتوقف عليه او توقف على دامت  
مع الضيق على الاشارة او حجة لان  
كلمة ادبيات تعد الاصطلاح في الح  
يعزى برفق تارة ما جعلت في قياس  
وافي ما جعلت في حجة فلا راي ان يخط  
العام على الخاص كنكم مع خصائص  
الواد فلا يكون عطف الحجة على ما يدخل  
الحجة على غير القياس بقرينة المقابلة و  
كان يدغم الا انه يحتمل ان الاخرات  
يتمتع ما جعلت في حجة في قياس كقول  
لان البرهان قياس ليس ومطلق القياس  
قياس منقطع فافضل القياس في تعريف  
العام



فان يكون كونه حادثة الى جوارض العكس والتقليد فربما وهو امر قاتل وهل يجوز ان يكون فيه خلاف فبوجه ابعث  
نظر الى الجائز على العلوم ودرجته بعد تسليم انه لا يكون كونه التنوع والتشخص ما نفى عنه ومثله افرد علم وبعض  
في ضروري يكون شرطاً لكان العقل قد واليقينيات ستة فنفى ان العكس يستلزم لان اسما المدعى مع ثلاثة الى  
عشرة بالثلاثة والمذكر ويدر بها للموت والحوادث انه ذكر ابو حيان انه اذا لم يكن كونه المميز اطرافاً للموت وعبراً  
تذكر وهو عكس العكس ومنه سنا من شوال  
وقال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى  
يرجعون بانفسهم الربعة شهر كشمس  
انه حين عدم ذكره يجوز تذكر المدعى على  
وفق القياس وعكس في فان قلت نفى  
التعميم بقاى من الكل انك تقر به  
المضاهاة المكتبة داخلية في التعميم وهو  
حارجه مع الاقسام فتدبر اليقينية  
اشارة به بصورت قوله فكيف هو وحده  
لازم النتيجة في قلت بمصداق جواب  
بمعنى الصغر مستنداً بان الحكم باليقينية  
هو المواد الاول في وهو محقرة في  
الت قد يقال الحكم لان الوحيات  
في المحركات كقولنا هذا الجسم ادخل  
جسم في مكان من المواد الاول وليس  
بداخل في شيء من اجتهاد ولذا جعله صاحب  
الواقف سايج الاقسام ويمكن الجواب بانها  
داخلية عند المصنف والى في الوحدانيات  
اذ يصدق عليها انها قضايها يحكم بها العقل  
بدرجته الواجبة التي هي من الحواس الباطنة  
وفي لا بد منه نعم الوحدانيات ما يتكره  
ادراكها لحدود انفسها او مثاليها وعلم من  
صاحب الواقف بمنزلة تضميم بالاول  
في بل هي ثلثان اي ان انتهت الى البديهييات باذات او ما فوفقا ان لم تنته اليها في ووجه القسط اه الاكراه  
لم يقبل ووجه الحكم لان المتبادر من العقل لا الاستقراء هو غير صحيح كقولنا العقل ان ما افنى في العلم ابعث  
نحو العلم الى الخاص ان اريد بالحكم الابعاد والانتزاع وتضميم التحقيق بالفتح الى المستحق ان اريد به الوقوع  
في العلم وتبع في قصد الطيقين ان والنتيجة ولا ينافيه التوحيات لان المراد بمجرد قصد التوحيات في المقصود

وتسمى بعديات متقطع نظام شامخ ومواقف الذات في الوجدانيات والمشاهدات عموم من وجه  
 مارة اجتماعها ما نعلم بالحق في الأول ما نجد بغير سنا لا بالآثارها كصورنا بذاتنا  
 وبانفصالها وإفراق الثانية للحجيات فلا يلحق قوله وبسببها إلا أن يحمل التسمية على معنى الإطلاق أو  
 يجعل الوجدانيات مشتركة لفظيا وكل منها خلاف الظن اعلم أعاد بذلك أن القضايا المحسوسة  
 بالحقبة هي القضايا الجزئية وإطلاق المحسوسات على القضايا الكلية بطريق التميز فحارة  
 أن في وقت مخصوص إذ لا سبيل إلى إدراك أن هذه النار حارة في كل وقت فالحجيات أحكام جزئية  
 هائلة من مشاهدة سبب الجمل إلى الموضوع عن الوقوف على علة عبارة في المواقف الوقت  
 على علة وهي أن الحكم الكلي إما يستند إلى كماله العلة في الجزئيات وأما ما يمكن أن يكون موضوع  
 القضية نوعا أو سارية أو اخص من بناء على أن الإضاف لا يكون مختلفة الأحكام وأما إذا كان  
 العلة في كل منها مفارقة لها في آخر ما كان الموضوع المذكور هنا وما ياديه أو عرضا على ما كان  
 موضوع القضايا المستقلة استقارنا قصا فلا ومن هذا يعلم أن في هذه القضية وهي  
 قولنا كل حيوان يحركه فلكه الأسفل عند المضغ سميت الأحكام قد يقال هذه القضايا الكلية  
 مع الجزئيات لصدق توريثها عليها والجواب أن الوقوف على العلة لازم هنا لما اشار إليه ولا الوقوف  
 عليها في الجزئيات ثم لا يفر لو كان الحكم الكلي متقيا لما هرب الحيوانات عن كل ما رعب الإلهاسي  
 النار فخصته لعدم العقل إلا لأن هربها عنها لعدم التمايز بين الأفعال لا الحكم الكلي أن الزوال



او منها وجوه كثيرة من سنده وان جعلت بها ولا في غير ذلك البديل من اسام اي بديل الكل من الكل بناو على تقديم العطف  
على الربط لكن ظاهر فكره وكذا الكلام في البناو باناه او بديل بعض من كل بناو على عكس والعائد مودف اي  
اوليات منها فلا بد ان يكون بديل البعض ممنوع لا شرطه بوجه غير يرجع الى البدلية كبديل الاشمال لا يرفع  
المخدوف في يحتم العقل الى العقل السليم فلا يرفع الصياني والجماني وصاحب البلاوة المتاحته في تعبر

الاشارة اليها فقال اوليات اوليات اوليات

او بديل اقسام وكذا الجدل في البراهين وقضايا يخرج العقل

بحكمها يخرج وتصويرها فيها كقولنا الواحد نصف الاثنين الى الكل

اعظم الجوز والنصفان لا يجتمعان ولا يرتفعان والجسم الواحد

لا يقسم في مكانين في انا واحد لا غير ذلك والماء ما هلت

وهو قضايا يحكم العقل بها بلاطة الحواس الظاهرة وحسنا

كقولنا نور الشمس مشرقه والماء حرقه وبلاطة الحواس الباطنة

ونسم وجدانيات كقولنا ان ناضرا وطعنا علم ان الاحكام

الحسية كلها غريبة لان الجوز لا يفيد مثلا اللان بهذه الناف

واما الحكم بان كل نار حارة فعلى استفاد العقل من الالحاس

جزئيات ذلك الحكم وتكون في علمه لكن لا كان للاحكام

مفضل في ذلك سميت الاحكام الكلية المتفارقة من حواس

جزئيات ما هلت وتكون في حواس وقضايا يخرج

مع الحواس المشتركة والواحدة والخاصة والحافظة والتفنية ولا يشترط الا الحكماء فلا خلاف في هذا

مع الحواس والاشكال الاول من البصر والاشارة من الحواس الباطنة كانت

اللام مطلق لمع الجمية او المعنى بل هي الحواس الباطنة وهي الوهم اذا اختلف في اه هذه القوة

ما اذا هي القوي المدركة التسمية ام لا قال الامام كذا القولين فحمل ثم اذا كانت احديهما

فالظن انه الوهم كانت له

طرا سوا كان تصورهما وافهما ادخيا

والفقدان ما للمعروض او للنظرية

فظهر ان كونه الحكم بدسيا لا ينافي كونه

تصوره طر مبر نظرا ان كقولنا الواحد

اذا بقية الاستدلال الى كثرة الادليات

وكون الطرفين اعم من الحقيقة والحكم حق

يشمل يتوزعها والكل الى لكل المقدار

اعظم في المتكلمين وفيه المقدار قال

ع ب مع ق والنقصان الى انا اخذ

بمع السلب واما اذا اخذ بمع القول

في نقصان وقت عدم وجود الموضوع

في الجسم الواحد الى الشخص لعدم شئ

الكوه في مكان في انا واحد في اليوم

بالنوع يحكم العقل بها اي بعد تصور

الفرق والنسبة وفي قوله مع قوله

يؤم في سابقه ولا حقه تفنن ثم المراد

بالحكم الحكم القطعي بفرعية ان الكلام في

البيانيات في بلاطة الحواس الباطنة

في وتتمثل مقتضى كلامه في البرهان ان الواسطة هنا هي القياس الحق الحاصل دفعة عند مشاهدة قريب الحكم  
 على الحقيقة فالمراد بالواسطة انهم مع ان يكون بالثبات او بالواسطة ثم المباد بالحق لا لا يشترط ما جعل الحكم مع خصوص  
 له في تمثيل على انه انما قياس في هذا افتراض وهو كذلك ان تعلمه استثنائيا بان تقول لو كان الحكم اتفانيا  
 لما كان داعي الوقوع او اكثر من ذلك انما لا بد من سبب عبارة شارة الموافقة لا بد ان يكون  
 هناك سبب وان لم يعرف ماهية العقل بها بواسطة فكر لا يحصل في عقل على قياس في عقلنا  
 ذلك السبب واذا علم حصول ذلك السبب  
 حكم بوجود السبب قطعا انتهى وهو  
 الاول لان ارتباط ان الوصلية بالنتيجة  
 حتى مع ارتباط بتلك الحقيقة كما هو  
 ثم ان الجواب لا يمكن الا انه قيل ان اثر  
 او التاثير فلا يتصور هنا ان السوابقية  
 قارة فانه عجب في ما به سرعة الالف  
 الاولى بسرعة الانتقال من المبادي  
 هذا في وجود حركة العود في الحديث  
 مع ان انتقال الحركة الثانية لازم منها  
 سواء لحققت الادلة الاولى وفيه ما  
 لان السرعة مع لزوم الحركة ولا يلزم  
 وجودها في الحدس بل في سرعة المبادي  
 والمطالب للذهن مع ما به غير تقدم ذلك  
 ولعل ان كتاب المساحة تفصيل المناسبة  
 بين المعنى المتعدد والاصطلاح ان  
 هو بغير سرعة في السير لذات قال و  
 الاصول في بالحدود والوسطى متعلق  
 بالظن وتمثل تفسير للظن ولا ان  
 المراد بالتمثل انتقال الذهن بقباس  
 اقل الى قرب على هيئة الشكل الاول  
 فكم به المطالب به الحد والوسطى  
 التي هي الحد والوسطى او قباس شيئا  
 وذلك القياس يكون على الخار مختلفة  
 لان دليل كل حكم يتبادر دليل حكم آخر  
 في المعاني الى لان الحركات فان الحركة  
 فيها لا يتصور

في وتتمثل مقتضى كلامه في البرهان ان الواسطة هنا هي القياس الحق الحاصل دفعة عند مشاهدة قريب الحكم  
 على الحقيقة فالمراد بالواسطة انهم مع ان يكون بالثبات او بالواسطة ثم المباد بالحق لا لا يشترط ما جعل الحكم مع خصوص  
 له في تمثيل على انه انما قياس في هذا افتراض وهو كذلك ان تعلمه استثنائيا بان تقول لو كان الحكم اتفانيا  
 لما كان داعي الوقوع او اكثر من ذلك انما لا بد من سبب عبارة شارة الموافقة لا بد ان يكون  
 هناك سبب وان لم يعرف ماهية العقل بها بواسطة فكر لا يحصل في عقل على قياس في عقلنا  
 ذلك السبب واذا علم حصول ذلك السبب  
 حكم بوجود السبب قطعا انتهى وهو  
 الاول لان ارتباط ان الوصلية بالنتيجة  
 حتى مع ارتباط بتلك الحقيقة كما هو  
 ثم ان الجواب لا يمكن الا انه قيل ان اثر  
 او التاثير فلا يتصور هنا ان السوابقية  
 قارة فانه عجب في ما به سرعة الالف  
 الاولى بسرعة الانتقال من المبادي  
 هذا في وجود حركة العود في الحديث  
 مع ان انتقال الحركة الثانية لازم منها  
 سواء لحققت الادلة الاولى وفيه ما  
 لان السرعة مع لزوم الحركة ولا يلزم  
 وجودها في الحدس بل في سرعة المبادي  
 والمطالب للذهن مع ما به غير تقدم ذلك  
 ولعل ان كتاب المساحة تفصيل المناسبة  
 بين المعنى المتعدد والاصطلاح ان  
 هو بغير سرعة في السير لذات قال و  
 الاصول في بالحدود والوسطى متعلق  
 بالظن وتمثل تفسير للظن ولا ان  
 المراد بالتمثل انتقال الذهن بقباس  
 اقل الى قرب على هيئة الشكل الاول  
 فكم به المطالب به الحد والوسطى  
 التي هي الحد والوسطى او قباس شيئا  
 وذلك القياس يكون على الخار مختلفة  
 لان دليل كل حكم يتبادر دليل حكم آخر  
 في المعاني الى لان الحركات فان الحركة  
 فيها لا يتصور

في المعاني المطالب في بديها فما يقطع وبما يثاري واذ لمثاري  
المحذرة في القلب  
تأري فانما تم بحركة اخرى من البادي الى المطالب في حق منقصر  
الحركتين فليس يمكن عدم التاري ووجود الحركة والحركتين  
ولما كانت باقية  
ترتيب احوالها من انوارها  
لما تار الى المجدول ان انوارها  
ان يعلم بوجهها الوجه الذي تغلب  
منقلا منها فلا يلزم فصل الحاصل او انوارها  
المجدول المطم



ق الى مكتبتي اي افتتار الى اهل فانه حركة اه ظم في ان الفكر هو الحركة اراول الى الحلة ان ينة  
ولا مجمد الى مكتبتي ولا الى مكتبتي فان كان الغير راجدا الى الفكر بمنى الاجز بطريق الاستدلال فانه  
اللازم الى الملزم او ما بلغ المذكور بتبليغ فانه افتتار العقل الى الاجزاء بناء على ان الربط بين  
المنطق الفعالي الذي وضع لتبليغ الاختصاص فلا يلزم افتتار المنطوق والمنطوق ليس في وجود الحركة  
اي ان المنطق او المكتبتي ان لم ينقطع ان التوجه عن

واظهر العجوة يمكن ان يجعل هذه القضية المتواترة صوي كبرى من قولنا لكل ما هذا شأن فندرس  
ليست ان سيدنا محمد اصل الله عليه السلام ثم ولا يات في هذا ما قالوا من انها لا تقع في العلم بابدات لان  
المراد عدم كونه مائل العلم لا عدم وقوعه فيها بطريق المبدئية في اذا سمع ان طرناه للابنة  
الجنسية مدركة بالقوة الوهمية قبل سماعها فابنة سماع طرنا ليس بجدير واهل الحكم على المحكوم به  
ليس بشي ان لا يلزم منه الجرم الا ان يرا دساعه من حيث انه محكوم به على شين كما يشوه قوله واقترن  
ان التوجه عن

وهذا ايضا كان المراد بهذا المصداق انه علم في العقل بمقدرة الحس كما يشعره المثال لا العلم والا يتصور عليه ان الدنيا  
 العقلية للاحاساس فيها تضللت من تكرارها على القياس الخلف لا يتم في الكليات لا يرتك في هوانا تشريح الافلاك  
 مختلفا ثمة من الشمس ما دهم عليه مجموع الامرين منها حصول الخسوف ككل ترسخت الارض بينهما ومنها  
 تناقص نوره بالتدريج منها وتزايد به بالبعد عنها ولا يوق ان الارض في لا يستحق وحده وتبلا على اختلاف  
 في الحدس امتناع عدم التادى وعدم الحكمة اصلا لا الانشقا  
 في دفعه لا بد ليحي فاطلاق السر عبق من كما حققه السعد  
 العلامة وهذا ايضا يتم على تكرار الاحاساس والقياس  
 الخلف كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس كبرى من اختلاف  
 تشكلات نوره لجبا اختلافها ومنها غير الشمس قريبا وبعدا  
 والفرق بينها وبين المجرات ان السبب فيها معلوم السببية  
 والماهية جميعا وفي المجرات معلوم السببية ومجهول الماهية  
 عما قاله والخامس متواترات وهو قضايا يحكم بها العقل  
 بمواسم اضرار النكاح وكثرة الشهوات لجبا يتم  
 توافرهم على الكذب كالحكم بوجوده وبعدا وتتم على قيا  
 هي ايضا كقولنا رسولنا نبيا وسيدنا موسى الثاني شيئا  
 محمدا عليه الصلوة والسلام ادعى النبوة واظهر المعجزة فان  
 الحكم اذا سمع مرة بعد اخرى واقرب به انه كلام سمع من  
 اراهم في حيث ان تلبس بحالة يمتنع مرارا فاقدم عليه  
 الاستئذان للمعنى فان كالحكم بمصداق ان بان ملكه بمصداق بالوجود المحمدي لكنه انما يكون متواترا  
 بالنظر الى البعد عنها او الاعتراف فتايس في ان الزمان كايان او هتاشا في كايان لو كان كايان  
 لا انفقوا كما اضله لكن انفقوا ان الله





ما حصر في الفهم لم يكن ينبغي ان يكون السبب مطلقا في كل ما يقع عندها من التبعيات المارة لصدقه بما يكونه  
الوسط الذي لا انقسام بمساويين اعترض في الفاضل المصام بان الزوجية في الانقسام بمساويين يكونه الاوسط  
عين الاكبر واجاب بعبارة بان الزوجية تكون العدد متساويا على عددي لا يفضل احداهما على الاخر وهو غير  
الانقسام واخره بان الانقسام اعم من الزوجية لتتضمن في المقادير الطولية والخطوط وينجم على الجوابي ان لا يصح  
كلية كبرى القياس الا في ما لا يتبع على الفانية في الجواب بما لا ينبغي الادلة على الحقيقة في من علوم الانقسام  
لانه حين يقال لانه كذا حاشية الذي لا يجب ان لا يفتقر

عند تقسيم الاربعة والزوج وهو في ذلك الوسط الذي  
بما لا يكون زوجية للاربعة الانقسام بمساويين ومرة  
هكذا الا يقبل هكذا الاربعة زوج لانه ينقسم بمساويين وكل  
بما لا ينقسم بمساويين زوج فهو زوج البسائط  
وهو غير لانهم فانهم في ما لا ينقسم بمساويين حفظ الوضع  
غير حاجة الى الجوابين حفظ الوضع

ان الذي هو الغرض من حفظ الوضع هو عدمه وهو الحد وهو  
في مؤلفه بقدر ما يشبهه او سلمه وقد فاته في  
والشارحين اللهم الا ان يراد بالمشهور اعم من ما في الجملة  
تقليبا او يمكن ذلك من باب الاكتفاء كما في قوله تعالى انقيم

واحد او اكرها في محسوسه في غير ما ليس به الحيوان  
فيم ولا يشترط في ان يفتقر في ما لا يكون في المحسوس  
الانقسام في كل واحد من الطرفين او ان لا يكون كقولنا الله  
والله اعلم بالصواب ان الشيخ الرضوي رحمه الله

والله اعلم بالصواب ان الشيخ الرضوي رحمه الله  
والله اعلم بالصواب ان الشيخ الرضوي رحمه الله  
والله اعلم بالصواب ان الشيخ الرضوي رحمه الله

في قوله تعالى ان يقيم

ان الذي هو الغرض من حفظ الوضع هو عدمه وهو الحد وهو في مؤلفه بقدر ما يشبهه او سلمه وقد فاته في والشارحين اللهم الا ان يراد بالمشهور اعم من ما في الجملة تقليبا او يمكن ذلك من باب الاكتفاء كما في قوله تعالى انقيم واحد او اكرها في محسوسه في غير ما ليس به الحيوان فيم ولا يشترط في ان يفتقر في ما لا يكون في المحسوس الانقسام في كل واحد من الطرفين او ان لا يكون كقولنا الله والله اعلم بالصواب ان الشيخ الرضوي رحمه الله والله اعلم بالصواب ان الشيخ الرضوي رحمه الله والله اعلم بالصواب ان الشيخ الرضوي رحمه الله



ربعض القضايا قال يجب والنظر بانه يجب ان يكون بعض المعايير من الادبيات باعتبار ومن اشهرها  
باعتبار بيان جعل كل منها لها التقابل في المعانيات وغيرها فانه لا يمكن ان يكون قضية يقينية  
باعتبار غير يقينية باعتبار اذا لا يجمع اليقين وغيره وهو مناف لما ذكره الله تعالى والمقابلة اذا لا تستلزم  
اجتماع التقابل مع جهتي لا يشترط تعريف التقابل بتخالفين امتنع اجتماعها في محل واحد مع جهة واحدة

**المشقة وتطابق الآراء سواء كانت يقينية ولا**

في الحقيقة ان من خواص اعتبار الاعتبار  
النشأ الى حالة تشبه بنشأ من الحقيقة

كانت صادقة وكاذبة وتعني القضايا يمكن ان يكون اعتبارها

الاولى فلا بد ان هذا باب شبهة في  
بنفسه في وثيق اي بين الشهورات

وقد مررنا باخر حيث تشبه بالادبيات وبنظر بان الادبيات

الادبيات لا يتغير ظاهر قوله حكم بالادبيات  
ويمكن ان يكون الفخ ويترك بين القضايا

لوفر في نفسه حالة من جميع الامور المغايرة لتعقله لحكم

في لتعقله صلة المغايرة والا حسن  
لمقله ولا يبعد ان يجعل علة وضو

بالادبيات دون المشهورات ثم ان الشبهة مما يختلف باختلاف

يقول بخلاف صلة المغايرة لكي ينتج التنا  
ويل تتركز العنبر دون المشهورات

الانزمنة واللاكنة ويجب اخلافا للمعارات والصناعات

قد ظهر ما سبق في اخر وهو ان  
قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة

هذا والقضايا المسلمة هي التي يافقها احد الخصمين مسلمة

والادبيات لا تكون الا صادقة في  
اخلاف الاخرى ان رب مشهور في

من صاحب ليبي عليه الكلام او تكن مسلمة بين اهل تلك الصناعات

زمن يكون غير مشهور في اخر وكذا  
البداهة في مسلمة مع صاحبها فيه شبهة

فالقول في كون من المشهورات والمسلمة سواء كانت مقدما

الدور وقوله من صاحبها صلة للمسلمة  
وليس صلة ياخذ اذ لا يلزم اخذ

من احدريها او من مالمه جلا وهو علم من البرهان في المادة

من الاذن على شرط تميزها ولو قل  
هو قضايا سلم مع الخصم ويبني عليه

فمنه لا يجب الصورة على ما هو الظاهر من التعريف لكن

الكلام لدفعه لكان اخر واضع  
في او كونه انظر او مسلمة وعطفه

قال بعد العلامة انه اعم من البرهان بحسب الصورة ايضا

على يافقه هار كيك والادلى ان يقيم  
او بين اهل مثاله كنظم الفقهاء

لكن المعبر في الانشاء جعل المسلم من كان قياسا او استقراء

اصول الفقهاء من احداهما  
حقيقة او حكما فيمثل المؤلفين

للمادة لانه اعم من ان يكونه مادته ان

يقينية اولاد ولا لجلال البرهان ولا لجلال الصورة لانها متساوية لانها لا تفيد التماس في

تعريفها ويكي عمل القياس في تعريف البرهان على الغرض الاضطراري وهو مروي في تعريف الجدل على المعنى

الاعم من ومن الاستقراء والتشليل ولو تحيط ولذا قال النظم قائل انما التوفيق

فأما وجه انه عليه مع العدم لان سبب سبب لا يكون الا في القياس لان المتبادر منه لزوم النتيجة لان  
المقدسات نعم لو استدل بان المقبر البرهان استلج القياس والاستقراء والتشليل لا يحتاج اياه فالبرهان  
البرهان لا يكون الا قياسا كان له وجه ذلك لان كل كلام على هذا مقتضى ان المقصود جعل الدليل مقبلا للضمان  
الذي دون القياس وهو يقتضيه وجه كونه البرهان غير قياس الا ان يتم جعله مقبلا بطريق التقلب على  
او تشبلا والبرهان لا يكون فيهما تاما بل واذ كان الغرض من الجدل انه لا يلزم من تقيس المقام الى اقسام وموج  
كل قسم منها في اقسام اقسام العالم ف  
حفظ الموضوع او هدمه فالجدل فيمكن ان يكون مجيبا فافظا للمدرس  
وقد يكون معاهدا له غاية مع الاول ان لا يصير ملزما  
اسم مفعول وغاية معي الثاني ان يكون ملزما اسم فاعل  
اعلم انه لا نزاع لاحد في ان البرهان هو شرف الاقضية  
احد يمكن وقوع النزاع في الجدل اشرف  
من الخطابة ام ان الامر بالعكس وشيخ القوم ذهب الى الثاني  
فقدّم الخطابة على الجدل واما هم بين وجه بكلام مفصل  
في شرح الاشارات فلقدّم المقصود الخطابة على الجدل لكان  
ولم يحتمل امتلا لا بعيد بل ابعده ان يكون نسخة المقصود  
كذلك فان تقديم الجدل عن جريبات الناسخين فافهم السك  
فما ينبغي انما يكون الغرض من اقناع من هو قاصر عن ادراكه فقدر  
البرهان او ترغيب الناس فيما ينفعهم او تنفيرهم عما ينفعهم  
البعيد والتقريب لانه ما يلزم اصنافا بل تلك اضافات وقعا  
فيل باب اياهم وفي وجه المعنى تقديم الخطابة على الجدل ثم قد لا يار  
ما ينبغي هذا الاضطراري وان امكن حل كلام على التفسير في ما يمكن  
الى كلام الختم وافتاء الساجد عن ادراكه البرهان والبرهان هو  
ونفسهم عما يفهم وهو الحق لا سيما في الكيفية

البرهان هو السند  
فما لا ينفك عن  
حكمه فلهذا  
الخطابة لا هي  
على كونها من  
الخطابة بل هي  
الحوار بين  
البرهان والبرهان  
لما لا ينفك عن  
في



مستند فيه اليقين الاعتقاد فيه ولو كان ذلك لما اولى لانه لم يعم من ذلك ومن ان يعم الاعتقاد فيه قال المجتهد  
اشارة بالكاف الى المعينة والارهاصات في كافي الانبياء شروبه والكاف استقصائية ولها كاه الربط متدا  
على العطف ثم انه يبين ترك الانبياء لان القضايا المأخوذة منهم يقينية نظرية مستفادة من قياس برهان  
وهو انه من حيث صدقها بالحقية وظل من شأنها هذا صارق ولعله اراد اخبارهم في غير الاحكام

التبليغية فان كذبهم فيه حار عقلا ومع عدم وترجمه نقلا قام عرج وكما  
وهو الخطية ومع قياس مؤلف من مقدمات مقبولة مأخوذة عن

في العلماء والقضايا المأخوذة منها ومن  
الادبيات نظرية يستدل بها في الموضع  
منه بان يتم هذا من شخص معتقد فيه

وكل من هذا شأنه فهو مجرم به وآسا  
القتل بانها بد يمينه عند القتل لا نظرية  
يستدل عليها بخلافه لان الاستدلال

عليها ينافي التقليد نفسه ان اراد  
الاستدلال بمثل استدلال المأخوذة منه  
يتا فيه علم وغير مفيد او مضم في اذا الاستدلال

الذي ذكرناه لا ينافي فيه سبب ترجح اه  
في حجج الشهورات والمقبولات اذ ليس  
سبب الحكم منها الرجحان في كل من

الحكم في هذا المثال مكتسب بالاستقراء الظاهر  
فان هذه القضية مستقنة في المستعمل  
الاخص الاول والآخر مع استعملها بالبرهان

وقوله بالبرهان مستعمل بعرض وفي الظاهرات  
بالمستعمل وقوله ولم يتوصل واقعه في غير  
ان ان كمينه في ويدخل فيه قال جميع

ويدخل فيها الحجج بيات والمقدارات  
والمقدريات التي الواصلة الى هذا المضم  
ومن يظن ما كلامهم من الاقتلاع

ولو قال ما ذكره لك اولى كان قوله  
التي يقينية صفة الاربع والمردوب الى الواصلة الى هذا المضم  
ثم انه في كلامه اشارة الى ان المظنونات قد يكونه بديهة حيث يستند الى القوي والنجبة

الى الواصلة الى هذا المضم والسليح من هو لا يمتنع فيهم على الكذب فيقال ما تقدم في الرهان من ان  
المظنونات نظريات ليست الا في صفة قياس ما يعمى الاعم والاولى على صفة ويلزم ان المضم يحقق  
الحجج بياتها من حيث اقدمه في توفيقها لانه لا يحتمل الا على ما قاله من ولا لانه لا يكونه استقراء

في الحكم بالبرهان من طرف الحكم مع حجج الطرف الاخر  
ويدخل فيه الحجج بيات الاكزمية والمقارنات والمقدريات  
والمقدريات الغير يقينية فالخطاة اعم من ان تكون قيا

او استقراء او تمثيلا وقد يكون على صفة قياس غير يقينية  
الاستدلال على ما قرره على هذا السبيل الكثرة فيما يلي  
العرض من افعال النفس يقيني بسط او نحوها ليس ذلك  
ثم انه في كلامه اشارة الى ان المظنونات قد يكونه بديهة حيث يستند الى القوي والنجبة  
الى الواصلة الى هذا المضم والسليح من هو لا يمتنع فيهم على الكذب فيقال ما تقدم في الرهان من ان  
المظنونات نظريات ليست الا في صفة قياس ما يعمى الاعم والاولى على صفة ويلزم ان المضم يحقق  
الحجج بياتها من حيث اقدمه في توفيقها لانه لا يحتمل الا على ما قاله من ولا لانه لا يكونه استقراء

٨

في الحكم بالبرهان من طرف الحكم مع حجج الطرف الاخر  
ويدخل فيه الحجج بيات الاكزمية والمقارنات والمقدريات  
والمقدريات الغير يقينية فالخطاة اعم من ان تكون قيا  
او استقراء او تمثيلا وقد يكون على صفة قياس غير يقينية  
الاستدلال على ما قرره على هذا السبيل الكثرة فيما يلي  
العرض من افعال النفس يقيني بسط او نحوها ليس ذلك  
ثم انه في كلامه اشارة الى ان المظنونات قد يكونه بديهة حيث يستند الى القوي والنجبة  
الى الواصلة الى هذا المضم والسليح من هو لا يمتنع فيهم على الكذب فيقال ما تقدم في الرهان من ان  
المظنونات نظريات ليست الا في صفة قياس ما يعمى الاعم والاولى على صفة ويلزم ان المضم يحقق  
الحجج بياتها من حيث اقدمه في توفيقها لانه لا يحتمل الا على ما قاله من ولا لانه لا يكونه استقراء

في الحكم بالبرهان من طرف الحكم مع حجج الطرف الاخر  
ويدخل فيه الحجج بيات الاكزمية والمقارنات والمقدريات  
والمقدريات الغير يقينية فالخطاة اعم من ان تكون قيا  
او استقراء او تمثيلا وقد يكون على صفة قياس غير يقينية  
الاستدلال على ما قرره على هذا السبيل الكثرة فيما يلي  
العرض من افعال النفس يقيني بسط او نحوها ليس ذلك  
ثم انه في كلامه اشارة الى ان المظنونات قد يكونه بديهة حيث يستند الى القوي والنجبة  
الى الواصلة الى هذا المضم والسليح من هو لا يمتنع فيهم على الكذب فيقال ما تقدم في الرهان من ان  
المظنونات نظريات ليست الا في صفة قياس ما يعمى الاعم والاولى على صفة ويلزم ان المضم يحقق  
الحجج بياتها من حيث اقدمه في توفيقها لانه لا يحتمل الا على ما قاله من ولا لانه لا يكونه استقراء

بعد فعل ان هو بما وان استلزم قولاً كافي البسيط اترك كذلك كافي بالمقبض في الكلام ثم مرتب وكان قوله اد  
رضاء الخ ناظر الى قوله او غيرها سواء كانت سكتة او اشارة الى تدخل الشرط الجدل كما ان التميم الثاني اشارة  
الى ان من زعم ان من شرط التعديل كونه كاذباً لا لا المدار على التامير بالمقبض والبسط في الخبر باقوتة من قبيل اشارة  
لتأنيده على ما سبق منا والسيالة صفة الباقوتة ونظيره تصريف النار بالطلب في الخبر فادرب اذ لا فائدة في  
صدد فعل او ترك او رضاء او شط او نوع من اللغات هي الاختيار عن با صيدان في انفعال  
النفقة في العمل مرة مرة بغير العلم من  
العرف لا معارف في هذا ما لا يفيد غيرهما وهو قيل في ألف المدد وبالكسر الصواب والترديد في كذا  
من مقدمات سواء كانت سكتة وسواء كانت صادرة او قوله هو ربع وعلم هذا الموهبة هم تفنيد  
لا تنبسط منها النفي في الخبر باقوتة سيالة او تنقبض ويثبت بعد اسم فاعل وهو يكون في الاستناد  
لحق العمل مرة موهبة والمقدمات هو تلف منها الشرع مجاز لان الموهبة بالكسر هو الشفيع والتفرد  
مخيلات واسباب التحيل كثيرة لا تكمل تنبسط فبعضها بانه على الذي اسم تفنيد وعلى الادل اسم  
باللفظ وتبعضها بالمعنى وبعضها بغيرها ثم ان القداما فاعل تحكم في نسخ مخيلات فالتخييلات  
انقصوا في الشرع المحيل التحيل فقط ولم يعتبروا المقضايا الموشقة في نفس السامع  
الوزن والمحدثون اعتبروها في المحذور لم يعتبروا الآتية او بسطاً في كلام هذا يقتصر  
الوزن وهو المشهور لادن والوزن ميسرة نافعة لنظام عدم شراط كونها لازمة خلافاً لما قاله  
ترتيب الحركات والسكنات وتناسبها في العدة والمقدار في البرهان واللفظ اي فقط او مع  
بحيث تجد النفس من اركانها هذه مخصوصة وقال بعض المحققين المعنى وفي عليه قوله بالمعنى فاعل الادل  
مقدما في الشرع وان لم تكن قضايا بالفعل حيث نفى الامر في قوله او بغيرها يشمل التعلق بمجوز المعنى  
في مدح شخص انتم اشارة الى صدى مع قولنا هذا شخصي شام هذا الامر وكل شخصي كذلك ينبغي  
ان يجب او يفتقر وجعله نفى الصواب كما يترجم ليس بشيء فنافعة الظن تابعة لان تلك الهمسة في خبر  
على ترتيبها وتناسبها وليا بمن بين عليها فترتبها لم يقل لتوافقها لعم شراطها في ذلك وبين ذلك  
البيت كما يظهر بالماضفة الى عمل الاعراض والفرد البسته في علم الوجود من ابن القوي



الصدق والكذب...  
باعتبار العلم...  
ان الصدق...  
وليس كذلك...  
طرفة بكونه...  
والصدق...  
الكلام...  
اي ولو لم...  
في امثلة...  
العلم...  
لا هذه...  
انها...  
من حيث...  
لجب...  
وهية...  
غير...  
فالقول...  
بشيء...  
لانه...  
في اليقينيات...  
الامر...  
اصناف...  
فقط...  
المغالطة...  
شبهة...  
كانت...  
او مقبولة...  
الوجه...

الصدق والكذب...  
باعتبار العلم...  
ان الصدق...  
وليس كذلك...  
طرفة بكونه...  
والصدق...  
الكلام...  
اي ولو لم...  
في امثلة...  
العلم...  
لا هذه...  
انها...  
من حيث...  
لجب...  
وهية...  
غير...  
فالقول...  
بشيء...  
لانه...  
في اليقينيات...  
الامر...  
اصناف...  
فقط...  
المغالطة...  
شبهة...  
كانت...  
او مقبولة...  
الوجه...

صادقة او كاذبة لا حاجة الى هذا التسميم بعد التسميم لما رآه من غير كونه المراد به النفس والآثار لا هذا  
 مستحق لان ذلك المتفق من المعاني التي يدركها الراحمة وحافظها الحافظة فالمراد به التثويت  
 على حفظه من ثباته من اضافته الصفة الى الموصوف او المشبه الى المشبه وبذلك يكون وعظم  
 فائدة ان ثمرتها المتأثرة عليه من غير قصد والفرض ما يقصد من الفعل وان لم يحصل بينهما  
 حيث انهما مؤثرة في النفس كانت يقينية او مشبهة <sup>محمم به وجه فلا بد ان هذا في كونه</sup>  
 هو مقبولة او مطلوبة صادقة او كاذبة في جميع مشاعر <sup>الفرض مجرد تغليب الخصم اذ ليس</sup>  
 بما تضمنه اليقين فانه من ثباته على <sup>المجرد عن افادة اليقين والرتيب</sup>  
 والقوة فله الحمد والمسيه وعما حبيبه الصلوة والخيرة <sup>فائدة مجمع</sup>  
 البتة الشائع فهايك الغرض منه مجرد تغليب الخصم <sup>امكانه او المراد يقع فيه في الجملة</sup>  
 وهو المغالطة واعظم فائدة معرفتها بحجتها عزها والتدوير <sup>كما هو المتبادر من القضايا المطبقة</sup>  
 عرفت ان الشر لا يشر بل لا يوقيه <sup>الادوية اذ الدرس في الكوي حقيقة</sup>  
 يقع فيه وهو قبيح مؤلف من مقدمات شديدة بالحق <sup>وفي المعنى من ان ليس هو المادة المارة</sup>  
 وليت به كما يقال لصورة الفرس المنقوشة هذا فرس <sup>ومثله نجد كل انسان بشر وكل شيء</sup>  
 وكفر فرس هذا لا يسميه سفسطة او مؤلف <sup>صناصك او فيها معا لحو كل بشر انسان</sup>  
 جزم مقدمات وهي كاذبة الحق في العالم فضاء لا <sup>وكل ضاحك انساني فانه فساد</sup>  
 يتناقض وهذه ايضا هي سفسطة ان قولها بالحكم في <sup>للمصادرة وصورة لعدم اختلاف</sup>  
 ان قولها بالحكم في المغالطة مخمرة فيها وقد يكون <sup>المتدين في الكيف المشروط في</sup>  
 وللاول وهذا ان المؤلف بها ان قولها بالحكم ان كان <sup>الشكل الثاني وسفسطة في الحكمة</sup>  
 المراد بالمغالطة الباطنة بها مع والادوية بل ان الجدل كونه شبهة بالمشهورات او السمات <sup>المعرفة والموهمة ومقدمات وهمية</sup>  
 فكلها لا يثبت كونه مغالطة واحدة سفسطة وشاغنة وشاغنة المشاغنة بالبدل <sup>اي يحكم بها الوهم علما كاذبا بان يكون</sup>  
 شور اليقين قاله جميع ثم انه يبع مستعمل الاول سوفها ثانيا والثانية مشاغنة ان الله <sup>عنه في غير المحسوسات كان المثال على راي</sup>  
 صانع الحكمة بحسن الهناء ووجه <sup>الحكام لا مطم لانه حكم في المحسوسات</sup>



بعبية في حجة حاصلة وبها يبرهن به نسب من مع نفسه بعدد المقدمات النجحة لتنفص حكمه مثلا  
يوافقه في قولنا الميت جواد والجواد لا يخاف من الموت في النجحة حكمه بالمؤدفة الميت في قولنا اي لوفظ  
في تاليها المقدمات من حيث انها غير يقينية فلا يناف هذا امرقا وان كان الاصل تقديمه على قوله اثباته  
لانا النجحة مقدم عقلا وشرعا على العقلية مع ان در الفكرة مقدم على جلب النجحة لبقين  
ق وجاد لهم ان جواد مباديهم  
بالطريقة التي هي من الطرفين  
المقدمات الشهيدة والسليمة عندكم  
فان ذلك النوع لهم والموعظة الحسنه  
اما مظهرنا على قوله فالحكمة اه بناء  
على عقيدة بميزر العطف على منقول  
على ملين من غير تقديم الجواد وعطف  
على فاعل الاشارة بمنع المشرباء  
على ان المصدر المول يحمل الفاعل لكان  
منه على تقديم العطف على الربط فلا يرد  
لزم فلو الخدعه الرابطة بالنظر الى  
المطوف وجعل قوله لا فاعله ممدولا  
للاشارة القوية قلبه بعبء وعليه ينشئ  
قوله وجاد لهم في كنى دفع لا يرد  
منه ان التناقض بين ما يستند من  
الاية وبين كلام المصنف قال لهم اه  
وجهه انه لا حاجة الى هذا التعجيب  
للتدقيق لكونه ان يله واد المصنف  
العدة الحقيقية هو لا يناف كونه  
الافور عمدة بالاضافة الى اشرف  
والمخالطة اذ العدة للمؤدفة  
معدة للمؤام قال البغدادى  
الاولى لعدة فواحدة لا فاعله لهابي  
للقائين والثانية لعدة فواحدة منهم  
ان وان ثلث الحكماء وان في الامة تاييد لما في  
ثم لعدة على الامام والامة واللام في  
مولها الفوق عمر التمهيد بالامة  
وهو يرد في الامة في الحق  
١٣٢٨ هـ

١٣٢٨ هـ

فأفهم جعلنا الله ثابتين على العقائد الحقة الخ  
والله اعلمنا عن ذوالها لا سيما وقت النزول والآخر

امين اللهم يا مقلب القلوب ثبت قلوبنا على  
دينك ويا مقرر القلوب صر قلوبنا بخيرها  
لحرمة صبيك محمد عمة انبيائك وزيادته اصفيا  
قد كمل هذا الشرح اللطيف للرسالة الا تيسر للميزان  
للفاضل الخطير الكامل الخوري المشهور بالكلينوي  
عليه رحمة ربه القوي تم الكتاب بعد

الله الوديع بيان المذهب الجاهل

على يوم الجمعة سنة ١٢٨٢ هـ

قريبه في مرجع الهمم

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله